

دراسة في
تاريخ مصر الحديث

مؤامرة مَدَّامتِيَاز
شركة قناة السويس

١٩١٠ - ١٩٠٨



د. السيد حسين جلال



دراسة
في
تاريخ مصر الحديث

مؤامرة مدامتياز
شركة قناة السويس

١٩١٠ - ١٩٠٨

د. السيد حسين جلال



الهيئة المصرية المستقلة للكتاب
١٩٩٠

الإخراج الفني :

سهام معطى

تصميم الغلاف

أسامة سعيد

بيان بالختصرات المستخدمة في الكتاب

| الختصر | دلائله |
|------------|--|
| B.S.C.D. | British Suez Canal Directors in the Suez Canal Company |
| CAB | Cabinet Papers |
| F.O. | The records of the Foreign office |
| P.R.O. | Public Record Office |
| Parl. Pap. | Parliamentary Papers Presented to both houses of Parliament. |

المقدمة

هذه الدراسة فصل جديد من فصول الحركة الوطنية في مصر الحديثة ، فهي توضح خيابياً مؤامرة شركة قناة السويس لمد امتيازها فترة أخرى حتى عام ٢٠٠٨ . وتمثلت أطراف المؤامرة في شركة قناة السويس من جهة وسلطات الاحتلال البريطاني من جهة أخرى .

أما شركة قناة السويس فكانت تمثل قمة النهب الاستعماري المنظم والمستمر لمورد طبيعي من موارد مصر (قناة السويس) التي تجري في أرضها وحفرت بأيدي أبنائها فكانت أئمها بوريد يسر في جسد مصر ، ولكنها يصب في جيوب المساهمين الفرنسيين والحكومة البريطانية ملايين الفرنكوات كل عام .

وقد سعت الشركة في محاولات متعددة لمد امتيازها ، وكانت آخرها المحاولة الرابعة (١٩٠٨ - ١٩١٠) مستغلة حاجة حكومة الوفاق (جورست - بطرس غالى) للمال فسارعت إلى عرض مشروع مد امتيازها ٤ عاماً أخرى نظير قرض تقدمه الشركة للحكومة المصرية . وفي نفس الوقت لوحت الشركة لبريطانيا بتحفيض رسوم المرور في القناة لتشجيعها ولحثها في نفس الوقت على تأييد الاتفاقية والضغط على الحكومة المصرية لقبولها .

وكان الدافع وراء اقدام شركة قناة السويس على مد امتيازها ، احساسها بالخوف من تطور ونمو الوعي القومي ، وازيداد الحركة الوطنية في مصر . فاستغلت الشركة عاملين هامين في العلاقات الدولية هما : تحسن العلاقات الفرنسية - البريطانية بعد الاتفاق الودي (١٩٥٤) وازيداد مخاوف انجلترا من نمو العسكرية الألمانية وازيداد حجم اسطولها البحري ، فقدمت الشركة عرضها لسلطات الاحتلال في مصر حل مشاكله المالية هناك ظنير مد الامتياز بشروط مجحفة لمصر .

واردت الشركة أن يأخذ مد الامتياز شكله القانوني بتصديق الجمعية العمومية المصرية عليه حتى لا تستطيع أي حكومة في مصر . بعد ذلك ، التخل من هذه الاتفاقية .

أما الطرف الآخر في هذه المؤامرة فتمثل في الحكومة البريطانية ومعتمدتها - جورست - في مصر ، وقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسى على الوثائق البريطانية غير المنشورة والخاصة بوزارة الخارجية البريطانية ، ورئيسة مجلس الوزراء البريطاني . فأوضحتحقيقة موقف جورست ومن ورائه بول هارف (المستشار المالي البريطاني) الذى بنى آماله على مد الامتياز والحصول على القرض资料ى من الشركة لحل المشاكل المالية في مصر وتدعم سلطات الاحتلال البريطاني .

واستطاع جورست اقتاع ادوارد جرای بمشروعه ، ولكن نظراً لحساسية المشكلة وخطورتها ، قام بعرض المسألة على مجلس الوزراء البريطاني (حكومة حزب الأحرار) .

وقامت الوزارات المعنية بدراسة المسألة دراسة علمية مستفيضة على أساس المصالح العليا لبريطانيا دون سواها . فعارضت وزارة

الخزانة البريطانية للمشروع وكذلك وزارة التجارة ، بينما ساندت وزارة الخارجية البريطانية المشروع ٠

أما في مصر فعندما تسر布 خبر مد الامتياز للصحف . فجربت المشكلة الحماس الوطني ، وأججت في التفوس زكريات أليمة ارتبطت بشق قناة السويس وما صاحبها من سخرة ارهقت أرواحآلاف من المصريين وما تلا فتح القناة للملاحة العالمية من أحداث أدت إلى احتلال إنجلترا مصر ، وتقطعت مصر الى اليوم الذي تتخلص فيه من هذا القيد المكريه ؛ الذى كبل البلاد بامتياز الشركة قرنا من الزمان ٠

وابرى قادة الحركة الوطنية في مصر يهاجرون المشروع وسلطات الاحتلال والشركة والوزراء المصريين المتعاطفين مع مد الامتياز ٠ وذهب محمد فريد الى حد المطابقة بتأمين شركة قناة السويس بدلاً من محاولة مد امتيازها فترة أخرى ٠ فكان بذلك أول من نادى بالتأمين ٠ كذلك وقت الصحافة المصرية والجمعية العمومية موقدا حاسما ومشرعا ضد هذه المؤامرة التي حيكت خيوطها في الخفاء ، فرفضته بالإجماع واختفى المشروع للأبد ٠

وقد اعتمدت هذه الدراسة بصفة أساسية على الوثائق البريطانية غير المنشورة وكذلك وثائق القلعة وعلى الصحافة المصرية والأجنبية خلال فترة الدراسة وكذلك على المذكرات الشخصية سواء المنشورة منها وغير المنشورة وخاصة بزعماء الحركة الوطنية في مصر ٠

(بور فؤاد في ١ يونيو ١٩٨٨)

دكتور السيد حسين جلال

هيئة قناة السويس

الفصل الأول

حقيقة محاولات مد امتياز
شركة قناة السويس
(١٩١٠ - ١٨٨٣)

لم تكن محاولة مد امتياز شركة قناة السويس التي جرت أحداها في العقد الأول من القرن العشرين هي المحاولة الأولى ولكن سبقتها محاولات ثلاث خلال العقد التاسع من القرن الماضي ، جرت كلها سرا (١٨٨٣ ، ١٨٨٦ ، ١٨٩٠) بين سلطات الاحتلال البريطاني وشركة قناة السويس ؛ ولكنها باعت جميعاً بالفشل ولم يكتب لها النجاح .

جاءت أول اشارة لمسألة « مد امتياز شركة قناة السويس » في الامتياز الثاني الصادر من الخديو محمد سعيد باشا إلى فريدينand دي ليبس في ٥ يناير ١٨٥٦ وذلك في المادة ١٦ : « مدة الشركة محددة بسنتين وستين سنة تبتدئ من انجاز الأعمال وافتتاح القناة البحرية للملاحة الكبرى . تستولى الحكومة المصرية لدى انتهاء هذه المدة على القناة البحرية التي انشأتها الشركة على أن تسليم في هذه الحالة جميع الآلات والمؤن المخصصة للخدمة البحرية للمشروع مع توفيق الشركة قيمتها محددة ودية أو بواسطة خبراء » (١) .

« على انه اذا احتفظت الشركة بالامتياز لمد متالية كل منها

(١) توسيع تلك الفقرة انضم المقادير تقيام الحكومة المصرية بدفع عن هذه المخلفات .

تسع وتسعون سنة رفع الاستقطاع المترتب عليه لصالح الحكومة المصرية في المادة الثامنة عشر المذكورة الى عشرين في المائة للمنحة الثانية وخمسة وعشرين في المائة للمنحة الثالثة وهكذا على التوالي بزيادة ٥٪ لكل مدة دون ان يتجاوز هذا الاستقطاع بحال من الأحوال ٣٥٪ من صاف أرباح المشروع » (٢)

وهكذا يحدد دى ليس أقصى مدى يمكن أن تحصل فيه مصر على أرباح من الشركة وهو ٣٥٪ مدى الحياة والباقي يصب في حساب حملة الاسهم ومجلس ادارة الشركة . وان كانت الشركة قد رفعت هذا الحد ليصبح ٥٠٪ عندما قدمت مشروعها بمد الامتياز ١٩٠٨ كما سترى فيما بعد .

المحاولة الأولى لم الامتياز ١٨٨٣ :

في أعقاب الاحتلال البريطاني لمصر شهدت (الفترة ١٨٨٢ - ١٨٨٣) صراعا هائلا بين شركة قناة السويس من جهة والشركات الملاحية ومالك السفن البريطانية من جهة أخرى . وأدى الأمر الى أن طالبت قطاعات كبيرة في إنجلترا بشق قناة ملاحية ثانية في مصر منافسة للقناة الحالية (٣) .

وتدخلت الحكومة البريطانية - تحت ضغط الرأي العام البريطاني والشركات الملاحية ومالك السفن - في المسألة خشية تأزم الموقف بين إنجلترا وفرنسا بسبب قناة السويس .

(٢) بطرس غالى ، قناة السويس ومشكلاتها (١٨٥٤ - ١٩٥٧) مطبوع البصري بالاسكندرية ١٩٥٨ ص ٦ .

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع للمؤلف كتاب : قناة السويس والطرق البديلة والمنافسة (١٨٦٩ - ١٩٨٥) . دار المصارف ١٩٨٦ ص ٦٨ - ١٣ .

فقد طلب جرائيل (وزير خارجية انجلترا) من الأعضاء الانجليز في مجلس ادارة الشركة التباحث معها حول الطريقة التي يمكن بها تحقيق مصالح انجلترا . ودخول جرائيل للأعضاء الانجليز سلطة بدء المفاوضات مع دى لسبس ، على أن يتخدوا مبادئ ثلاثة - تتفق والمصالح البريطانية - أساساً في مفاوضاتهم :

- « أولاً - تحسين المجرى الملاحي لقناة السويس لمواجهة التطور في التجارة الدولية وحركة السفن المتزايدة في القناة .
- ثانياً - خفض جوهرى رسوم المرور في القناة .
- ثالثاً - ضمان نصيب أكبر لانجلترا في مجلس ادارة الشركة .

ومقابل هذه الامتيازات التي ستحصل عليها انجلترا من الشركة ،
فإن حكومة انجلترا ستكون عندئذ على استعداد لمساندة فكرة شق
قناة ملاحية ثانية موازية للقناة الحالية . وعلى أساس هذا الهدف
تشارك الشركة وتساندها في الحصول على امتياز من الحكومة المصرية
للحصول على الأراضي الضرورية لهذه القناة الجديدة ، علاوة على
أن الحكومة البريطانية ستساند الشركة اذا ما طلبت مد امتيازها
الحالى » .

هذا العرض البريطاني لمد امتياز الشركة ، توضحه وثيقة باللغة
السرية من وثائق دار المحفوظات البريطانية (رئاسة مجلس الوزراء) ،
وهي رسالة بعث بها جرائيل إلى الأعضاء الانجليز في الشركة
في ١٦ مايو ١٨٨٣ (٤) .

«.. They would further support an application
by the Company for a prolongation of the term of their existing con-
cession.» (٤)

Granville/B.S.C.D. F.O. May 16, 1883 Confidential C.A.B. 37/10/41.
P.R.O.

وهكذا كان عام ١٨٨٢ و ١٨٨٣ حاسمين بالنسبة لشركة قناة السويس . وقد كان لقناة السويس دورها وتأثيرها الهام في سياسة إنجلترا الخارجية وعلاقتها بجارتها فرنسا . لم يستطع ساسة إنجلترا وقد ابتلعوا مصر لقيمة سائفة أن يتلعوا أيضاً شركة قناة السويس خشية أثارة مشاكل دولية ، لا قبل لهم بها ، خاصة مع فرنسا التي أخذت تهدد مركبهم في مصر . لهذا حاول ساسة إنجلترا اتباع أسلوب التفافهم مع دى لسبس لترضيه ولكسب وده ، وفي نفس الوقت ~~لجعل~~ تحقيق لصالحهم .

فنجد جرافيل يرغب في التوصل إلى اتفاقية معقولة مع دى لسبس ليرضى بها كبراء الفرنسيين ويشعرون بفائدة لها ولا تثير في نفس الوقت الرأي العام البريطاني . لذلك طلب جرافيل من كروم اقتراح مثل تلك الاتفاقية ^(٣) . وكان امتياز شركة قناة السويس قد مضى عليه ١٤ عاماً وتبقى منه ٨٥ عاماً ، وذلك عندما اثير الموضوع بين الأعضاء الانجليز وبين دى لسبس الذي اقترح فترة ٥٠ عاماً تبدأ من نهاية عقد امتياز الشركة . وذلك كتعويض عادل للتضحيات الجسيمة التي ستتكبدها الشركة نتيجة شق قناة ملاحية ثانية . الا أن دى لسبس عدل مطالبه في اتفاقية اقترحها « في ١٠ يوليو ١٨٨٣ » فأصبحت مدة الامتياز ٩٩ عاماً تبدأ عند تنفيذ القناة الملاحية الجديدة والتي قدر لها عام ١٨٨٨ ، أي أن مد الامتياز سيكون لفترة ٢٠ عاماً أخرى ^(٤) .

وبعد انتهاء الأعضاء الانجليز من مفاوضاتهم مع دى لسبس شروا أن من واجهم وضع نص يتيح بعض المزايا للحكومة المصرية

Granville/Cromer, F.O. 633/7 No., June 29,
1883, Cromer Private Papers. P.R.O.

(٣)

Ibid.

(٤)

في عقد الامتياز الجديد . فقد منح امتياز ١٨٥٦ للحكومة المصرية ١٥٪ من صاف أرباح الشركة يزداد بنسبة ٥٪ عند كل فترة تجديد ، الا أن دى لبس وافق على منح ١٪ أخرى للحكومة المصرية عند بداية فترة الامتياز الجديدة ، على أساس أن صاف أرباح عام ١٨٨٢ قدر ١٪ بما يعادل ١٢٠٠ جنية في العام : وهى نسبة متزايدة — في ظرف الأعضاء الانجليز — تبعاً لازدياد ايرادات قناة السويس (٣)

وهكذا نرى كرم دى لبس ومبركة الأعضاء الانجليز لهذا الكرم والثناء عليه عند الموافقة على منح الحكومة المصرية ١٪ فقط من صاف الأرباح عند تنفيذ القناة الجديدة المقترحة . ولم يوجد دى لبس ولا الأعضاء الانجليز نسبة الزيادة ١٪ هذه من صاف أرباح أي قناة ؟ الأولى أم الثانية ؟ أم القناتين معاً ؟

ويمثل دى لبس والحكومة البريطانية أن نسبة الـ ١٥٪ الخاصة بالحكومة المصرية قد ذهبت إلى جيوب الفرنسيين إلى غير رجعة وحرمت مصر من هذا المورد الضخم (٤) . وهكذا اتفقت إنجلترا وفرنسا على نهب ايرادات قناة السويس وحرمان مصر منها .

وعلى أية حال فقد تمت صياغة مشروع «اتفاقية ١٠ يوليو ١٨٨٣» بحيث تناول البند ١١ منها نصاً يدور حول هذا المعنى الذى اتفق عليه الأعضاء الانجليز ودى لبس جاء فيه :

« (ج) مد الامتياز الحالى لشركة قناة السويس لسنوات عديدة ، ٩٩ عاماً تبدأ من اتمام حفر القناة البحرية الثانية ، ومقابل هذا الامتياز ستدفع الشركة للحكومة المصرية ابتداء من تنفيذ العقد

Ibid.

(٣)

(٤) عن هذا الموضوع راجع للمؤلف كتاب : «صراع الدولى حول استغلال قناة السويس . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

الجديد ولدة ٩٩ عاما الى خزانة الحكومة المصرية٪.١ من اجمالي
الربح الصاف «^(٤) » .

هذا وقد عارض البرلمان البريطاني مشروع هذه الاتفاقية بشدة.
ما اضطر جلاستون اعلان سحب الاتفاقية من البرلمان وذلك في
٢٣ يوليول ١٨٨٣ وذلك عندما عرضت الاتفاقية على مجلس العموم
البريطاني في جلسة ٣٠ يوليول ١٨٨٣ لأخذ الأصوات فحصلت على
١٨٣ صوتا فقط ورفض ٢٨٢ عضواً الاتفاقية ^(١) .

وهكذا خدمت فكرة مد امتياز الشركة بعض الوقت لنعود مرة
أخرى في صيف عام ١٨٨٦ ^٠

المحاولة الثانية لمد الامتياز عام ١٨٨٦ :

أسباب طلب مد الامتياز :

عندما بدأت شركة قناة السويس تتنفيذ برنامج تحسين قناة
السويس في عام ١٨٨٦ أدرك دى لسبس مدى حاجة ولهفة الحكومة
البريطانية ، ومن ورائها ملاك السفن والشركات الملاحية البريطانية ،
للإسراع بتنفيذ عمليات تحسين المجرى الملاحي لقناة السويس ، ومن
ثم حاولت الحكومة البريطانية ارضاء دى لسبس للحصول على
الأراضي اللازمة لتنفيذ عمليات التوسيع ، وفي نفس الوقت حتى
كرور على الاهتمام بهذا الموضوع ^٠

B.S.C.D./Granville, July 11, 1883 Parl Pap. Egypt

(١)

12 (1883) No. 46.

Hansard Parl. Debates, July 30, 1883 Gladston,

(١٠)

Vol. No. 292.

هذا وقد جرت مفاوضات سرية خلال عام ١٨٨٦ بين وزارة الخارجية البريطانية وكرومرو في مصر ووزارة التجارة والغربيّة البريطانيّة من جهة وبين شركة قناة السويس من جهة أخرى حول موضوع مد امتياز شركة قناة السويس .

وقد حاول لورد كرومرو ابعاد نوبار باشا عن مفاوضاته المباشرة مع الشركة بخصوص توسيع وتعزيز القناة وطلب من روز بري الا يبحث هذا الموضوع مع نوبار باشا ، واقتصر حضور شارل دي ليبس إلى مصر ، لأن التسوية الواردّة في اقتراحه ستكون ممكّنة . واعتقد كرومرو ان حكومة انجلترا ليست لديها اعتراضات سياسية فيما يتعلق بمد امتياز شركة قناة السويس (١) . وكان نوبار يعتبر أن مسألة مد امتياز شركة قناة السويس يؤثّر بشكل مباشر على انجلترا أكثر من تأثيره على الحكومة المصريّة (٢) .

عارضت الحكومة المصريّة عملية توسيع وتعزيز القناة واعتبرت موافقتها الرسمية . كما رفضت أيضاً الموافقة على تعديل قانون الشركة الأساسي فيما يتعلق بالنواحي الماليّة الضروريّة المرتبطة بالاعمال المقترحة على أساس أن توسيع قناة السويس لا يمكن تنفيذه إلا بموافقة خاصة من الخديوي والتي يمكن منحها فقط في مقابل مزايا لها ، إلا أن الشركة انكرت من جانبها هذا المطلب من الوجهة القانونيّة . إلا أن تعديل قانون الشركة الأساسي لا يمكن عمله إلا بموافقة الحكومة المصريّة ، وعلى هذا تأجلت الأعمال إلى أن يتم حسم هذه المسألة . لذلك اقترح اجراء تسوية – اذا وافق عليها الطرفان – وفي

... I have so far assumed that Her Majesty's Government have no political objection to the prolongation of concession. Baring Rosebery, Cairo, April 16, 1886, confidential Teleg F.O. 453/18 No. 34.
35. P.R.O.

Ibid

(1)

(2)

مقابل ذلك تدفع الشركة جزءاً من أرباحها للحكومة المصرية ، مقابل حصولها على امتداد لامتيازها إلى ما بعد عام ١٩٦٨ عندما تنتهي مدة عقد الامتياز الحالي ، وتعود القناة للحكومة المصرية وقدرت المدة بعشرين عاماً (١) .

واستنسر الأعضاء الانجليز من شارل دي لسبس عما اذا كان هناك طريق وسط يمكن التوصل اليه لتحاشي تعقيد الأمور (بين الحكومة المصرية والشركة) طلب شارل أن تقوم الحكومة البريطانية - اذا رغبت في ذلك - بممارسة الضبط على الحكومة المصرية لاغرائها بالاذعان والتسليم . أما اذا كانت الحكومة البريطانية غير راغبة في عمل ذلك فان شارل دي لسبس رأى طريقاً آخر لحل المشكلة شرحه فيما يلى :

«أن تؤيد بخلاص كل من الحكومة المصرية والشركة ما يعتقدانه حقاً لهما ، ومن الواضح أن الحكومة المصرية ترغب في أن تكون في مركز يسمح لها بالحصول على مزايا مالية ومن جانب آخر لا يمكن لدى لسبس أن يقترح على حصة الأسهم تضحيات مالية دون ذريعة أو وجة يمكن أن يبررها لهم ويمكن وجودها بعمل صياغة بعيدة عن اذلال الحكومة المصرية وتجعلها تبدو كمن ترغب في اعطاء التسهيلات للتجارة الدولية . واقتراح شارل أن تكون هذه الصيغة كالتالي :

« بما أن الحكومة المصرية وهى تضع في اعتبارها التضحيات الضخمة التي ستتحملها شركة قناة السويس ، وحيث ان توسيع القناة سيؤدي في بعض الأماكن إلى تقلص - مساحة حدود الأرض التي منحت للشركة وعلى هذا فان الحكومة ترغب في الآتي :

١ - مد المساحة على أساس قيام الشركة بالدفع الفوري لشن
هذه الأرضى .

٢ - مد فترة عقد الامتياز لعدد معين من السنوات على أساس
أن تتنازل الشركة عن نسبة الأرباح المتزايدة للحكومة المصرية وتحدد
أدنى حد لها « (١٤) .

وعندما سأل الأعضاء الانجليز شارل عن امكانية وضع هذا
الاقتراح أمام حكومة انجلترا على أساس أنه مقدم منه رد بأنه قبل أن
يربط نفسه باقتراح رسمي يرى أن يتشاور مع مديرى التجارة
البريطانية ومع مجلس ادارة الشركة ، وطلب شارل منهم أن يدركوا
أن اقتراحه هذا الذى عبر عنه « شخصى جداً » وأنه حالياً لا يضع
أى مسئولية على الشركة بخصوصه (١٥) .

وأعرب الأعضاء الانجليز في الشركة بأنهم سيتحققوا بما إذا كانت
الفكرة بوجه عام يمكن قبولها من جانب حكومة انجلترا ، وعلى هذا
سمح لهم شارل بعرض هذه الفكرة على الحكومة البريطانية
وبصفة سرية جداً .

واهتم شارل دي لسبس بضرورة الحصول على المواقف المبدئية
الحكومية البريطانية واعتبره أمراً ضرورياً ، على أن تبادر الحكومة
البريطانية بتقديم هذا الاقتراح من جانبها .

وبر شارل ذلك بأن الأمر يعني بالدرجة الأولى المجموعة
التجارية . وعندما تلقى فكرته القبول فإنه مستعد حينئذ بالذهاب

«to prolong the term of the concession for a certain (١٤)
number of years in consideration of an assignment to the government of
Egypt of a proportion of the increased profits beyond...»
British S.C.D. Rosebery, F.O. 423/18 No. 32, 6.4. 1886 P.R.O. (very
secret).

Ibid.

(١٥)

إلى مصر شخصياً للمفاوض حول الاتفاقية النهائية مع الحكومة المصرية . وطلب شارل دي ليبس أن يكون هذا المشروع كله على الكستان والسرية ، لأنه يرغب في مفاوضاته انتفظ وبالخصوص الجزء الخاص بضم الأرض ، موضحاً أن الأراضي الإضافية ليست ضرورية للأعمال الخاصة بالتوسيع ، ولكنه اقتراها لتكون ذريعة لدفع أموال بسرعة للحكومة المصرية مما يجعلها راغبة في إنهاء هذه العداوة ، ويوفقاً على تأجيل حصولهم على النسبة المئوية الإضافية التي ستمنح لهم في مقابل مد امتياز الشركة ، وطلب شارل أن ترسل تعليمات إلى كروم لي تكون متحفظاً في أي محادثات أو مناقشات يقوم بها حول هذا الموضوع مع الحكومة المصرية ^(١) .

ولم يستطع الأعضاء الانجليز ابداء رأيهم في موضوع مد الامتياز نظراً لأهميته من الناحية السياسية وتركوا الأمر للورد روزبرى – وزير الخارجية – وقالوا إن من واجبهم توضيح الأمر بأنه في صالح الخزانة البريطانية مد الامتياز فترة أخرى حتى تستمر الحكومة البريطانية في الحصول على فوائد الأسهم التي تمتلكها ^(٢) .

وهكذا نرى استغلال دي ليبس لحاجة الحكومة البريطانية لمسألة الارساع في عملية توسيع وتمكّن قناة السويس خدمة للأسطول والتجارة البريطانية ، فأخذ يطالب بمزايا الشركة من الحكومة المصرية ، وهي مزيد من الأراضي ومد امتياز الشركة .

وجرت المفاوضات في جو من التكتم والسرية الشديدة بين الطرفين على حساب المصالح القومية لمصر . ولجأت الشركة لأسلوب الاغراء المالي ، بتقديم ما يشبه الرشوة للحكومة المصرية تحت

Ibid.

Ibid.

(١)

(٢)

مسمى « تعويض الأراضي » في مقابل مد امتياز الشركة لسنوات عديدة تسر خلالها عملية النهب الاستعماري لايرادات قناة السويس .

الحكومة البريطانية تسترشد بأراء وزارتي التجارة والبحرية في موضوع مد امتياز الشركة

طلبت وزارة الخارجية البريطانية من وزارة البحرية ابداء رأيها في مسألة مد امتياز شركة قناة السويس ، وهل لديهم اعتراض فيما يتعلق بالصالح البريطاني مذكورة ايام بأن مشروع اتفاقية (١٠ يوليو ١٨٨٣) الذي قدم للبرلمان قد احتوى بinda بهذا الخصوص (١٤) .

ولم تتعرض وزارة البحرية على مد معقول الامتياز على أساس البدء فورا في عمليات توسيع القناة (١٥) .

يبنيا ردت وزارة التجارة على استفسار الخارجية البريطانية بأنه من الصعب الرد على الاستفسار الخاص بمد امتياز شركة قناة السويس لأنـه من المستحيل في نظرها - التبؤ بما سيكون عليه الوضع السياسي للعالم أو لمصر عام ١٩٦٨ . وبدون معرفة ذلك فإنه يصعب تكوين رأي حول أثر مد الامتياز من جهة أو الخاص بوضع القناة بين أيدي الحكومة المصرية من جهة أخرى .

ولا تعرف وزارة التجارة مركز الحكومة المصرية فيما يختص باتخاء عقد الامتياز الحالى ، وعما اذا كانت الحكومة المالكة المطلقة للقناة ومعرضة لأى مطالب من جانب تركيا بحقها ، وعما اذا كانت ملكيتها الكاملة محددة أو مميزة بأى اتفاقية مع الدول الأجنبية .

Pauncefote/Admiralty, F.O., April 16 1886 F.O.

423/18 op. cft.

Admiralty/Pauncefote, F.O. 423/18. No. 46.

Secret. P.R.O.

(١٦)

وبناء على هذه الظروف رأت وزارة التجارة صعوبة بالغة لابدأ رأيها حول هذه المسألة . وفي نفس الوقت رأت وزارة التجارة أن مد الامتياز يحمل في طياته مد واطالة المصالح الثابتة لحملة الأسهم للحصول على الفوائد واتى اذا استمرت التجارة في الازيد - كما هو واقع آنذاك - فستصبح في عام ١٩٦٨ ايرادات أسهم قناة السويس خالية ، وهذا يمثل عيناً ضخماً على التجارة يزيد ويفوق المصاريف الضرورية للقناة . وعلى هذا قان وزارة التجارة تعتقد أنه ليس من الحكمة مد امتياز شركة قناة السويس اذا كان ذلك ممكناً . وأن المصالح الراسخة لحملة الأسهم وعلى الأخص عندما تجد المساعدة من جانب دولة مثل فرنسا ستكون بلاشك أكثر صعوبة في التعامل معها ، مما لو كان الحق لدى الحكومة المصرية (٣) .

المحاولة الثالثة لمد امتياز شركة قناة السويس (١٨٩٠) :

إذا كانت فكرة مد امتياز قناة السويس قد هدأت لفترة ، إلا أنها عادت للظهور مرة ثالثة في صيف عام ١٨٩٠ . يؤكد ذلك الرسالة السرية التي بعث بها الأعضاء الانجليز في مجلس إدارة شركة قناة السويس إلى سولسيبرى في ١٤ أغسطس ١٨٩٠ يوضحوا فيها موقف شارل دي لسبس من اتفاقية ٣٠ نوفمبر ١٨٨٣ (٤) ، التي كانت في نظر شركة قناة السويس « برئامجا » وليس « عقداً قانونياً » ملزماً

Forer / Pauncefote, Board of Trade (٢٠)
17. 4. 1886 F.O. 423/18 No. 36. P.R.O.

(٤) اتفاق مبرم بين شركة قناة السويس والشركات (اللاحية البريطانية لتحسين قناة السويس وتكوين تحكيم للشركة في لندن يتلقى رسوم المرور وزيادة تعيين موظفين انطبيز في الشركة وتنفيذ رسوم المرور .
وأجمع نص الاتفاقية في كتاب : وثائق وتصاويف التاريخ الحديث وإنعام . عبد العزيز الشناوى وجلال يحيى . دار المعارف ١٩٦٦ ، ص من ٦٤٥ - ٦٤٨ .

للشركة . وأوضح شارل دى لسبس بأن هذه الاتفاقية كانت ومازالت مصدراً للهجوم عليها في كل جلسة من الجلسات السنوية لحملة الأسهم . وان شارل قاوم هذه المجمات التي اصرت على المطالبة بالعودة الى الرسوم المرتفعة مثلاً كانت قبل هذه الاتفاقية العقود مع ملاك السفن .

وطلب المساهمون بضرورة اعادة النظر في مركز الشركة . ورأى شارل دى لسبس أنه من المصلحة ارضاء جميع الأطراف وخاصة المساهمين . فحاول ترضيهم مؤكداً لهم أن التسوية مع ملاك السفن لم تكن عقداً قانونياً ولذلك أعد مشروعًا معملاً يتضمن مزايا متبادلة لكل من الحكومة المصرية والشركة وملاك السفن في نفس الوقت (٣) .

مشروع شارل دى لسبس المبدئي لعام ١٨٩٠ :

تضمن المشروع امتيازات للشركة قامت أساساً على مد امتيازها فترة أخرى ، يقابلها امتيازات لإنجلترا وأخرى للحكومة المصرية .

(أ) امتيازات الشركة :

« تمنح الحكومة المصرية شركة قناة السويس الآتى » :

- ١ - مد الامتياز لفترة ٣٣ عاماً أخرى .
- ٢ - تخويل الشركة سلطة تحويل قناة للرى من قناة التندية - المنشأة فيما بين الاسماعيلية وبورسعيد - وان يحصل على حق تحصيل الرسوم من المزارعين الذين يستخدمون مياه هذه القناة لرى أراضيهم .

٣ - سلطة ايقاف استهلاك الأسهم وترحيل هذا الاستهلاك ،
بحيث يتم خلال التسعين عاما المتبقية من عقد الامتياز بعد فترة مد
الامتياز المقترنة بعاليه (٣٣) .

(ب) وأما الامتيازات الخاصة بالحكومة المصرية وإنجلترا :
« توافق شركة قناة السويس على هذه المزايا المختلفة للتعديلات
في نصوص عقد الامتياز بالشروط التالية :

- ١ - يسمح للحكومة المصرية بفائدة سنوية قدرها ٥٪ من صافي
الأرباح على الأقل ؛ وهذه الفائدة المذكورة للحكومة المصرية غير
قابلة للتنازل عنها أو تحويلها .
- ٢ - الغاء رسم الارشاد .
- ٣ - تخفيض تدريجي لرسوم المرور .

٤ - يحق للحكومة المصرية الحصول مجانا على ما تحتاج
إليه لخدماتها ٠٠٠٠٠ هكتارا في بورسعيد ٠٠٠٠٠ هكتارا
بالاسعاعية طبقا للاتفاقية الملقة (٣٤) .

وقد أحالت وزارة الخارجية البريطانية مشروع شارل دي لبس
إلى وزارى التجارة والبحرية لدراسته وابداء رأيها فيه لمعرفة
مدى تأثيره على مصالح الشركات الملاحية والسفن البريطانية (٣٥) .
ويهمنا هنا بالدرجة الأولى رأى وزارة التجارة بالنسبة لموضوع
مد امتياز الشركة . فقد عارضت وزارة التجارة المشروع المقترن
الخاص بمد امتياز الشركة ٣٣ عاما أخرى .

Ibid.

(٢٢)

Ibid.

(٢٤)

Admiralty/Board of trade, F.O. August 25, 189
confidential F.O. 423/23. No. 3a P.R.O.

(٢٥)

وقد رأت وزارة التجارة ان ممرا ملاحيا انه أهمية عالمية مثل قناة السويس يجب الا يظل طويلا في ايدي شركة تعيش من أجل الربح .

ولم تمانع وزارة التجارة في ربح معقول للشركة في فترة سريان امتيازها ، ولكن أن يمد امتيازها اذا استطاعت الحصول على ربح معقول بدون هذا الامتداد ، انما هو بثابة فرض أعباء على التجارة الدولية هي في غنى عنه .

وأضافت وزارة التجارة ان شركة قناة السويس محظوظة جدا لأن نديها دعوى اخلاقية لم امتيازها . وأوضحت ان القناة تزداد أهميتها عاما بعد عام ، وأصبح من الفروري أن تظل مفتوحة أيام تجارة العالم وتحصل فقط على الرسوم الازمة والضرورية لتشغيلها وصيانتها : وملكية معتدلة لصاحب اسيادة والذي تجري القناة عبر أراضيه (٣) .

وهذه اشارة من وزارة التجارة الى مصر عندما تعود ادارة القناة لها . فرأيت أن تكون ملكية معتدلة ، أي يطبق عليها نفس القواعد التي تراها على الشركة .

واهتم سولسبيري بهذا الموضوع الخطير بالنسبة لإنجلترا لذلك أحال رد وزارة التجارة على مقررات شارل دي لسبس الى الأعضاء الانجليز في شركة قناة السويس ، وطلب منهم دراسة هذه الردود وموافاته بمزيد من المعلومات حول مسألة مد الامتياز (٤) .

أدلت هذه المعارضة الشديدة من جانب وزارة التجارة البريطانية الى قيام شارل دي لسبس بسحب مشروع الاتفاقية سالفه الذكر .

Ibid.

Salisbury/B.S.C.D. London, Secret, Sept 29, 1890. F.O.
423/23 No. 34. P.R.O.

(٣)

(٤)

وان كانت مسألة مد الامتياز قد خدمت بعض الوقت الا أنها
عادت مرة أخرى أشد العطايا في العقد الأول من هذا القرن.
كما سنرى ذلك بالتفصيل .

المحاولة الرابعة لمد الامتياز (١٩٠٨ - ١٩١٠) :

متى وكيف بدأت المحاولة ؟ :

رأينا كيف جرت المحاولات الثلاث السابقة لمد الامتياز في طي الكتمان والسرية ، ولم يتسرّب أخبارها إلى الصحافة أو الرأي العام في مصر . إلا أن المحاولة الرابعة والأخيرة ، التي ستتناولها بالدراسة ، والتي جرت أحدها خلال العقد الأول من القرن الحالي تسرّبت أخبارها للرأي العام المصري ، فوقف لها بالمرصاد .

أما بالنسبة لمليقات محاولة مد الامتياز ، فنجد معظم المراجع التي تناولت هذه المسألة ذكرت أنها بدأت في عام ١٩٠٩ وهذا غير صحيح . فقد جرت أحدها خلال شتاء عام ١٩٠٨ (نوفمبر وديسمبر) ، في القاهرة بمقاييس باللغة السرية بين ممثلي شركة قناة السويس في مصر ، وسلطات الاحتلال البريطاني .

فقد طلب الممثلون لشركة قناة السويس – في مصر – في شهر نوفمبر ١٩٠٨ من الحكومة المصرية عما إذا كانت مستعدة للموافقة على امتداد امتياز الشركة ، وما هي الشروط التي ترضاه (٢٤) ؟

وطلت المفاوضات والمشروع في الخفاء قرابة عام . و أكدت الرسالة التي بعث بها جورست إلى أدوارد جرای (وزير الخارجية

(٢٤) وثائق القلعة . دئاسة مجلس الوزراء (قناة السويس) محفوظة ٩ بـ ٢٨١ / ١ اجابة نظارة المالية على تقرير اللجنة . وانتظر ملحق الكتاب وثيقة رقم (٢) .

البريطانية) من القاهرة في ٢٧ يناير ١٩٠٩ وجود مفاوضات سرية بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية خلال شهر ديسمبر ١٩٠٨ حول موضوع مد الامتياز (٣٩) *

وقام دارنبرج (رئيس شركة قناة السويس) بزيارة لمصر في شتاء ١٩٠٨ للتفاوض مع الحكومة المصرية (٤٠) في موضوع مد الامتياز لمدة ٢٤ عاماً أخرى بشكل غير رسمي (٤١) *

هذا وقد قام كل من الكونت سيريون Count Serionne ممثل شركة قناة السويس في القاهرة ، وبول هارفي — المستشار المالي الانجليزي للحكومة المصرية ، بالدور الأساسي في مفاوضات مد امتياز الشركة وقد ساند الأول دارنبرج والثاني جورست في هذه المفاوضات *

وكان جورست وبول هارفي من جانب والكونت سيريون ودارنبرج من جانب آخر على اتصال وتشاور مستمرین في مسألة مد الامتياز (٤٢) *

من الذي طلب مد الامتياز ، الحكومة المصرية أم شركة قناة السويس ؟ :

تضارب الأقوال حول صاحب فكرة مد الامتياز ، بعض المراجع تذكر أن جورست هو الذي طلب من الشركة مد الامتياز ، بينما البعض الآخر يرى أن شركة قناة السويس هي صاحبة المشروع وهي التي

Gorst/Grey, Paris Sept. 11, 1909 F.O. 371. 45. No. 3. P.R.O. (٤٣)

(٤٠) المقصود بالحكومة المصرية هنا في عرف سلطات الاحتلال (بول هارفي) المستشار المالي الانجليزي في الحكومة المصرية .
B.S.C.D./Grey, Paris. Nov 12, 1909. F.O. 371/143. (٤١)

No. 63. P.R.O.

Gorst/Grey, Cairo. 12-11-1909. F.O. 371/143. No. 63.
Teleg. P.R.O. (٤٢)

تقدمت به . لكن يبدو أن كلا من الكونت سيريون وبول هارفي قد خططا لهذا الأمر في القاهرة . وقد استجاب كل من جورست (المعتمد البريطاني في مصر) ، ودارنبرج (رئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس) لفكرة مد الامتياز .

فالجانب الأول اراد الحصول على قرض للحكومة المصرية من الشركة لحل الأزمة المالية التي واجهته في مطلع حكمه . أما الجانب الثاني (الشركة) فقد سارع إلى عرض مشروع مد الامتياز تلبية حاجة الأول للمال .

يدرك ولوسون في كتابه عن قناة السويس ، ان الشركة هي التي تقدمت في عام ١٩٠٩ للحكومة المصرية لمد الامتياز لفترة أخرى (٣٣) .

وكذلك يذكر كرايتيه أن الشركة طلبت مد الامتياز بحجة تسهيل تسويق وتوسيع وتعزيز قناة السويس . وقام هارفي بالتعاون مع موظفي شركة قناة السويس في خطة محكمة لمد الامتياز (٣٤) .

كذلك يوضح نص مشروع مد الامتياز ، الذي قدم الجمعية العمومية المصرية (باللغة الفرنسية) خلال جلسة ٩ فبراير ١٩١٠ ، أن شركة قناة السويس هي التي قدمت اقتراح مد الامتياز (٣٥) .

وذكرت جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٥ فبراير ١٩١٠ « أن مشروع مد الامتياز كان مشروعًا فرنسيًا تقدمت به شركة قناة السويس ، وكان مد الامتياز يتيح لها أثراً ومركزاً في البلاد بعد اتفاق ١٩٠٤ ، خاصة وأن علاقتهم مستقطعاً بها بعد مدة نهاية الديون

Wilson, op. cit. P. 95.

(٣٣)

Crabité, *The spoliation of the Suez Canal* P. 237.

(٣٤)

«La Compagnie du Canal de Suez a fait au Gouvernement de proposition pour la prolongation de sa concession.»

(٣٥)

راجع وثائق التلعة - دوسيه رقم ١/٢٨ ج ١ (محافظ مجلس الوزراء عن قناة السويس) .

والمحاكم والامتيازات والمدارس أيضاً . فلما رأى الفرنسيون الانجليز يسعون إلى قرض انجليزي سعوا لنفهم بعده القرض وابتدعوا هذا المشروع وطلبو من إنجلترا التساهل فيه » (٣) .

أما سعد زغلول فيذكر في مذكراته أن جورست رأى بعد مرور عام على تعيينه عميداً أن يعاون المستشار المالي في ايجاد حل للموقف الصعب الذي أوقع نفسه فيه بتصرفه في أموال الاحتياطي الخاص بصناديق الدين وذلك من غير أن يلجأ إلى الاقتراض (٤) . فبدأ يخابر مع شركة قناة السويس كي تعطى مصر المال اللازم لقاء مد الامتياز مدة جديدة وقدمت لذلك عدة مشروعات اتعرض عليها بعض النظار المصريين ومن بينهم سعد زغلول (٥) .

ولكن أحد شقيق يوضح لنا في مذكراته أن جورست كان بحاجة للمال ، ثم شعرت الشركة بحاجة الحكومة المصرية إلى المال فاتجهت الفرصة وعرضت عليها أن تصرح لها بعد امتياز القناة ٤ سنة جديدة مقابل أربعة ملايين من الجنيهات . وكان جورست ورئيس الوزراء بطرس غالى موافقين على هذه الفكرة ومحبذين لها (٦) .

وعلى الجانب الآخر نجد دارنبرج يؤكد للأعضاء الانجليز في الشركة (٧) أنه قد تفاوض مع الحكومة المصرية في شتاء عام ١٩٠٨ لمد امتياز شركة قناة السويس ، مراعياً بصفة أساسية مطالب الحكومة

(٣٦) الأهرام ١٥ فبراير ١٩١٠ .

(٣٧) مذكرات سعد زغلول كراس ١٧ ص ٩٠٦ .

(٣٨) مذكرات سعد زغلول كراس ٧ ص ٦٦٤ .

(٣٩) أحمد شنقي ، مذكراتي في نصف قرن ج ١ ص ١٣٢ ، ج ٢ ص ٢ .

١٨٦ - ١٨٧ .

(٤٠) وهم أوستن لي ، هـ.ت. ، آنستروير و إ. جارستن . راجع : F.O. 371/143. No. 20 P.R.O.

البريطانية كأكبر مساهم في مشروع الاتفاقية في هذه المفاوضات ، على أمل أن يستطيع اقناع مجلس إدارة الشركة ، عند دورة انعقادها في ١٤ أكتوبر ١٩٠٩ بمشروع هذه الاتفاقية (٤١) .

المبادئ العامة التي اتفق عليها الطرفان في مطلع عام ١٩٠٩ (٤٢) :
توصل الطرفان في المفاوضات السرية التي اجرتها دارنبرج في القاهرة مع جورست الى اتفاق مبدئي يمثل الخطوط العامة لمشروع اتفاقية مد الامتياز كالتالي :

- ١ — مد امتياز الشركة ٤٠ عاماً أخرى اعتباراً من عام ١٩٦٨ (وهو تاريخ انتهاء عقد الامتياز الخاص بالشركة) . وهذا يعني ائحة الفرصة للشركة للاستمرار ١٠٠ عام اعتباراً من عام ١٩٠٨ .
- ٢ — يتم خلال فترة الأربعين عاماً — وهي فترة مد الامتياز — توزيع الأرباح مناصفة بين الشركة والحكومة المصرية .
- ٣ — حيث أنه من المستحيل التتبؤ بأيرادات الشركة في عام ١٩٦٨ فيؤخذ متوسط السنوات الخمس (١٩٦٥ — ١٩٧٠) .
- ٤ — تدفع الشركة للحكومة المصرية ٣٢ مليون جنيه مصرى يقسم على السنوات الأربع ابتداءً من عام ١٩١٠ .
- ٥ — تمنح الشركة الحكومة المصرية نصياً من أرباح قناعة السويس اعتباراً من عام ١٩١١ يوزع كالتالي :
 - من عام ١٩١١ حتى عام ١٩٢٠ نسبة ٠٪٢
 - من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٣٠ نسبة ٠٪٤

Austen/Mckinnon Wood, Paris, Sept. 2, 1909 F.O.

(٤١)

371/143. No. 29. P.R.O.

Gorst/Grey, Confed., Cairo. Jan. 27, 1909 F.O.

(٤٢)

371/143. No. 1 P.R.O.

من عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٤٠ نسبة ٦٪
 من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٥٠ نسبة ٨٪
 من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٨ نسبة ١٢٪

- ٦ - يقدر الدفع في البنددين السابقين على أساس السعر الذي سيتحدد نهايًّا عند مد الامتياز ، ويتم حسابه نهايًّا عام ١٩٧٠ بربح مركب . وإذا كان السعر الكلى الذى تم تحديده أقل من السعر الذى تم تحديده في البند ٣ ، تدفع الشركة للحكومة (بالاضافة إلى الـ ٥٪ الخاصة بالأرباح) قسطا سنويا موزعا على الأربعين سنة (مد امتياز الشركة) وبالعكس في حالة ازيداد الأرباح عن السعر الذى تم تحديده ، يخصم الكمية من أرباح الحكومة .
- ٧ - تخفيض رسوم المرور في القناة بمقدار $\frac{1}{2}$ فرنك فرنسي اعتبارا من أول يناير ١٩١٠ (٤٣) .

أسباب طلب مد الامتياز :

تعدد الأسباب بالنسبة لطرف المشكلة : الحكومة المصرية ممثلة في سلطات الاحتلال والشركة المستفيدة من المشروع المقترح . ولكن يمكن أن نوجز هذه الأسباب في الآتي :

١ - أسباب مالية :

لجأ جورست إلى ذلك كوسيلة لتحاشي القروض للإصلاحات المالية والإدارية في مصر . وقد ذكر البعض أن جورست أبى الاقتراض لأن سلفه لم يفترض ، ولهذا فكر في الحصول على المال اللازم بعد أجل الامتياز (٤٤) . ولكن هذه الرواية تفتقر إلى الدليل

(٤٣) المصدر السابق .

(٤٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة . دار المعارف ١٩٦٦ . ص ٧٥ .

لأن كروم نفسه عقد قرضاً بضمان الدول في عام ١٨٨٥ قدره
٩ ملايين جنيه (٤٥) .

وكانت الحكومة المصرية قد طلبت من السلطان العثماني منحها
حق عقد قروض بدون استئذان ، ورجع سعد زغلول – في مذكراته –
انه كان في نية الحكومة المصرية عقد قرض ولكنها خشط عدم
موافقة الدولة العثمانية ، ولذلك حصل السعي لازالة مانع الاستئذان
حتى اذا اطلقت مصر من هذا القيد استدانت بلا حساب لتفعمة
الدائنين وسماسرتهم ، لا لتفعتها واردادتمكن انجلترا منها (٤٦) .

وقد قيل ان حاجة الحكومة الى المال كانت قديمة وان كروم
كان قد كلف الخديو اقتعان السلطات بعقد قرض جديد عام ١٩٠٥
ولما ذهب بطرس الى الاستانة كان لهذه الغاية (٤٧) .

هذا ويذكر تيودور روتشتين ، ان الدافع لهذا المشروع هو اتفاق
المال الاحتياطي في ميزانية الحكومة ، وهو الذى ينفق منه في المشاريع
العوممية ، وهو في هذه الرواية يدعم ما جاء بمذكرات سعد زغلول ،
ويضيف روتشتين سبباً آخر في الاحتياج للصرف على السودان .

وقد بد المال الاحتياطي في مبانى حكومية باهظة النفقة تشمل
الثكنات الخاصة بجيش الاحتلال ومقاولات خادعة وسكك حديدية
وسندات أجنبية انحاطت قيمتها (٤٨) .

وكان المشروع المطروح للبحث يمكن الحكومة المصرية من

(٤٥) مذكرات سعد زغلول، كربلاء ١٧ ص ٨١ .

(٤٦) المرجع السابق ص ٨٨ .

(٤٧) الاهرام ١٠ فبراير ١٩١٠ .

(٤٨) تيودور روتشتين ، المسألة المصرية (١٨٧٥ - ١٩١٠) ترجمة
عبد الحميد العبادى ومحمد بدوان . لجنة التأليف والترجمة والنشر . ١٩٣٦
ص ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

الحصول على أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط متساوية : من .
ديسمبر ١٩١٠ الى ديسمبر ١٩١٣ (٤٩) .

٢ - أسباب فنية :

تتمثل في حاجة شركة قناة السويس لتوسيع وتعزيز القناة لمروء السفن الضخمة ويستلزم ذلك قروضا اذا وزعت أقساطها على السنتين الباقية من مدة الامتياز أثرت على الأرباح التي توزع على المساهمين سنويا بخلاف لو قسمت تلك القروض على ١٠٠ سنة فانها لا يكون لها تأثير محسوس على أرباح الأسهم ، وهذا ما جعل الشركة تسعى لمد امتيازها (٥٠) .

٣ - أسباب سياسية :

ارجع البعض التقارب الفرنسي - الانجليزي - المعروف بالاتفاق الودي ١٩٠٤ والذى لا تضمن الشركة بالضرورة بقاءه زمنا طويلا . فقد أوضحت التقارير السنوية لشركة القناة أن الحركة التى كانت تقدم عادة من أصحاب السفن فى انجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها وتلطفت حدتها عن ذى قبل بعد الاتفاق الودي (٥١) . بينما رأى البعض الآخر أن شركة قناة السويس قد اهتمت بتزايد الاضطرابات من أجل الاستقلال ، واحتمال أن يقدم الأحرار البريطانيون تنازلات للوطنية المصرية ، وعبرت عن حرصها على مد فترة امتيازها وكانت الحكومة المصرية يدورها بحاجة إلى المال لتدھور ايراداتها خلال الأزمة المالية ، فبدأت تروج منذ مايو ١٩٠٩ شائعات عن اتفاق وشيك بين الجانبين ، وفي أكتوبر قدم المستشار المالي البريطاني مسودة المشروع

(٤٩) المرجع السابق ص ٥٢٥ .

(٥٠) المرجع السابق ص ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٥١) المرجع السابق .

للحكومة المصرية (٣٢) وان هذه الخطة من جانب الشركة كانت قائمة على تصور خاطئ من جانب واحد ، فيبدو أن الشركة كانت تتوقع نصراً وطنياً مظفراً فارادت أن تحمي وضعها في مصر . أما بالنسبة للمصريين ، وليس الوطنيين وحدهم فكانت الخطة توجل إلى ما لا نهاية تقريباً ، الوقت الذي تصبح فيه القناة ملكاً لهم أخيراً (٣٣) .

أما صحفة الأهرام فقد علل السبب في مد الامتياز إلى أن الانجليز كانوا يريدون حفر قناة أخرى موازية خدمة لهندهم وأملاكهـ فـ أـفـرـيقـيـاـ وـغـيرـهـاـ (٣٤) .

(٣٢) أرثر جولد شميدت (الابن) ، الحزب الوطني المصري . ترجمة نؤاد دواره .
الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٢ . ص ٤٠٠ .
(٣٣) المرجع السابق .
(٣٤) الأهرام ١٨ أكتوبر ١٩٥١ .

دور جورست في مد امتياز الشركة

التحق جورست بانعمل في مصر ١٨٩٠ ، كموظفي وزارة المالية ، ثم بعد ذلك أصبح مستشاراً لوزارة الداخلية . وفي عام ١٨٩٨ عين مستشاراً مالياً نفذ سياسة الاقتصاد الدقيق ، واستمر في عمله حتى عام ١٩٠٤ حيث نقل للعمل بوزارة الخارجية البريطانية ، واستمر بها قبل تعيينه قنصلاً عاماً في مصر . وكان معروفاً بين زملائه في وزارة الخارجية مثلما كان لكرور معارفه الشخصية بالعديد من العاملين بوزارة الخارجية ، كانت ركيزة لنفوذه على جميع الأدارات لمدة طويلة (١) .

ولم يكن جورست غريباً عن مصر ، ففي وزارة الخارجية البريطانية وجد الوقت ليتمثل خبرته (٢) . وكان من تعاونوا مع كرور وتشربوا سياساته ودرج في وظائف الحكومة المصرية ومن أهمها المستشار المالي للحكومة المصرية ، وهي أهم وظيفة بعد العميد ، وكان يحضر جلسات مجلس النظار كأهم من أى ناظر مصرى (٣) .

Lord Lloyd, Egypt Since Cromer. Vol. 1 London
1933. P. 65.

(١)

Elgood, Egypt. P. 105.

(٢)

(٣) محمد لاشين ، سعد زغلول من ١٢٧

وكان العمل الذى واجه جورست يحتم ممارسة نفوذه على جميع المستويات فى الادارة البريطانية ، واذا كانت هناك تغيرات أساسية – فى سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر – فان درجة نجاحه تقتضى استخدام نفوذه الشخصى لدى جميع الموظفين الانجليز فى كل ادارة ^(٤) .

ويبدو أن حكومة حزب الأحرار – التى تولت مقايد الحكم ١٩٠٥ – قد اختارت جورست على عجل بهدف تقديم روح جديدة ، ونظام جديد فى مصر ، وقد تلقى جورست تعليمات محددة بذلك من وزارة الخارجية ^(٥) .

ولم يكن حزب الأحرار على ثقة من كفاءة جورست لتولي منصب «سفير انجلترا فى باريس» ومن ثم تم اختيار هارولد HARDING بدلا منه ، ورشح جورست خلفا لكرومر فى مصر ^(٦) .

ولكن مصر التى عاد إليها جورست عام ١٩٠٧ – خلفا لكرومر – لم تكن مصر التى غادرها منذ أعوام مضت . فقد تولى جورست منصبه عند منعطف حرج ليس فقط فى صراعه مع الوطنيين ، ولكن شهدت الشهور الأولى لحكمه تعقد المشاكل المالية هددت بشرخ الغراب فى ربوع البلاد ^(٧) .

ويذكر لورد لويد أن جورست واجه مشاكل مالية وادارية فى

Lord Lloyd. Egypt Since Cromer, P. 66.

(٤)

Ibid. P. 66.

(٥)

Dr. Richard Shannon, The Crisis of Imperialism

(٦)

(1865 — 1915) London. 1976 P. 140.

Alexander J., The Truth about Egypt. London 1911 P. 104.

(٧)

اشغل الكسندر بالصحافة واتصل بدار الوكالة البريطانية مما كان له دور كبير في التعرف على ظروف نشأة الأحزاب وبرامجها وعاصر أحداث مشكلة انتشار فرقاة الموسى .

بداية حكمه وكانت لديه خبرة ودرأية واسعة في الادارة المالية
ووزارة الخارجية (١) .

وكان أول عمل لجورست هو تعيين « بول هارف » مستشارا
ماليا - خلفاً لـ « لفنسنت كوربٹ » الذي استقال عام ١٩٠٧ والذي
كانت الصحف المصرية تتوقع خروجه منه يوليو ١٩٠٧ (٢) .

وبدأت وزارة المالية ممارسة عملها في مراقبة مصاريف الحكومة
التي انخفضت إلى ١٦٥ مليون جنيه استرليني عام ١٩١١ (٣) .

سياسة جورست الداخلية :

(١) موقفه من الخديوي :

جاء جورست إلى مصر مزوداً بتعليمات تقضي بأن يخفف من
وطأة سياسة الاستبداد السابقة التي مارسها لورد كروم في مصر .
وكان عليه أن يسترضي الخديوي الذي القته معاملة كروم السيئة في
أحضان مصطفى كامل وحزبه حتى صرخ الخديوي بأنه يميل إلى
الحياة الدستورية .

وقد نجح جورست في استمالة الخديو عباس (٤) ، وترك له
الأعمال الداخلية يتصرف فيها (٥) .

وقد رحب الخديو عباس بجورست واعتبر تعيينه ترضية من
الملك وحكومته له ، وصرح الخديو بعد ذلك لراسل صحيفة

Lord Lloyd, Egypt since Cromer, P. 79.

(٤)

(٥) د. عبد المطلب رمضان ، مذكرات سعد زغلول ص ٢٩٣ .
Lord Lloyd, op. cit., P. 80.

(٦)

(٧) روتينين ، فصول في المسألة المصرية ص ١٩١ .

(٨) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال ازاء الحركة الوطنية . الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ٤١ .

« دى تليجراف » بحديث نفى فيه عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال (١٣) .

وهكذا باستقالة لورد كرومتر اتيح للحكومة البريطانية أن تطبق سياسية جديدة عرفت باسم « سياسة الوفاق » قامت على أساس تقديم تنازلات للخديو والمصريين بتسمكينهم من مزاولة قدر من السلطة في إدارة أمورهم في حدود الاشراف البريطاني ; وكان هدف تلك السياسة استمالة الخديو الى جانب الاحتلال وفصله عن الحركة الوطنية (١٤) .

وكان شغل جورست الشاغل في بداية حكمه هو اقامة علاقات وطيدة مع الخديو ويعمل مراقبة شاملة للادارة . وكان فارق السن بين الخديو عباس الثاني وكرومتر قد أوجد فارقاً في المزاج والطبع أدت الى سرعة التفاهم بين الطرفين ، ولكن جورست كان أقل عنفاً لاندفاعات الشباب (١٥) .

وكان لاستقالة — مصطفى باشا فهمي — صديق كرومتر ، أثراً لها في اعطاء الخديو عباس الفرصة ليبرهن على ثقته القوية ، وبادر على الفور بالموافقة على اختيار بطرس غالى رئيساً للوزارة ، والذي كان جورست قد رشحه لهذا المنصب (١٦) .

وانتقد البعض هذا الاختيار واعتبروه قراراً غير حكيم ، فلقد كان اسم بطرس باشا بغضاً في مصر (١٧) .

(١٢) المرجع السابق من ٣٩ .

(١٤) محمد جمال الدين المسدي ، الاحتلال والحركة الوطنية في مصر في أوائل القرن العشرين . المجلة التاريخية المصرية . المجلد ٢٢ لعام ١٩٧٥ من ص ١٧٣ - ١٧٤ . Elgood, Egypt P. 105.

Ibid P. 106

Third.

(١٦)

(١٧)

(ب) موقفه من الحركة الوطنية :

اتبع جورست سياسة الماهنة للحركة الوطنية ^(١٨) ، وهدفت سياسة حزب الأحرار لاقامة تحالف رجعي وتحذير الخديو واخراجه من المأزق ^(١٩) الذي اندفع اليه بالمضي في تيار صحف : اللواء والمؤيد الأمر الذي سيؤدي الى الاضرار بشخص الخديو وعائلته ^(٢٠) .

ولم يقصد جورست أن تعود السلطة الفعلية للخديو بل قصد منحه سلطة اختيار الوزراء ما داموا ينفذون رغبات الانجليز ، وما دام الخديو نفسه لا يعارض السياسة البريطانية . واستهدف، جورست تزويق مصر كلها التي اتحدت ضد كرومر والانجليز . فقد حاول تزويق الوحدة الوطنية بين الأقباط والمسلمين ، وتفتيت الأحزاب فساعد على انشاء خمسة أحزاب جديدة بينها حزب النباء . وشجع المعتدلين ضد الوطنيين الذين أطلق عليهم « المطرفين » ، وبذلك يتمكن الاحتلال من تفتيت الحركة الوطنية . وحاول اعطاء الحركة الثانية شكلا ظاهريا لا يضمونا حقيقة . ولم يكتسب جورست الا صداقة الخديو وحده واتجه مصطفى كامل لتركيا ^(٢١) .

وقامت الصحف الوطنية تجمع كلمة الشعب ضد جورست ، فيوزع باصدار قوانين مقيدة لحرية الصحافة ويكون بين الذين يحاكمون محمد فريد والشيخ عبد العزيز جاويش ^(٢٢) .

بدأ جورست باتباع سياسة تتسم بروح جديدة لمعالجة أخطاء كرومر تجاه الخديو ، فبعد أن كان كرومر يرسل بتحذيراته الشخصية

Richard Shannon, *The Crisis of Imperialism*, op. cit. P. 387.

(١٨)

(١٩) أحد شقيق مذكراً في نصف قرن ج ١ ص ١١٨ .

(٢٠) مصطفى التراس جبر ، سياسة الاحتلال من ٣٥ .

(٢١) محسن محمد ، *التاريخ السرى لمصر* . المكتب المصرى الحديث .

اسكتلندية ١٩٧٣ . ص من ٢٩ - ٣٠ .

(٢٢) المرجع السابق ص ٣٠ - ٣١ .

ازاء مسلكه ، نجد جورست يمارس سياسة مختلفة تماما عن كروم ، بمحاولة استرضاء واستمالة الخديو . ولم يضع قيودا على نشاطه محاولا قدر استطاعته أن يحسن من مركزه الأدبي ويظهر ذلك عندما استقال مصطفى باشا فهمي من الوزارة ^(٣) كانت فرصة لاخמד لهيب العداوة القائمة بين القصر والمندوب البريطاني وأحداث التقارب ، فوافق على اقتراح تعين بطرس غالى رئيسا للوزارة خلفا لمصطفى فهمي ، وتعين محمد سعيد باشا وزيرا للداخلية ، والخديو يعتمد عليه ^(٤) .

(ج) جورست ومد الامتياز :

وصف جورست مشروع مد الامتياز بأن له الأهمية غير العادية للأجيال الحاضرة والقادمة ^(٥) . وأعرب جورست للكونت سيريون عن رغبة حكومة إنجلترا في الحصول على أحسن الشروط المحمولة لمصر خلال فترة الامتياز ، فهناك العديد من المصالح والمراتب الواجب ضمانها فيما بين الشركة والحكومة المصرية على هذا الأساس . وأبدى جورست للكونت سيريون بعض الاقتراحات والأفكار لحل المشاكل التي وردت في برقية وزير الخارجية البريطانية لجورست في ٤ نوفمبر ١٩٠٩ ^(٦) .

وكان جورست مصمما على المضي في مشروعه ، رغم المعارضة الشديدة في مصر ، ولما علم بموقف سعد زغلول طلب مقابلته في ٥ نوفمبر ١٩٠٩ وطلب جورست من سعد أن يجاهر برأيه ، فقال سعد

.)٢٢(مكت مصطفى فهمي في الوزارة ١٣ عاما .

Lord Lloyd Egypt Since Cromer. Vol. 2. London. 1933. P. (٢٤)

Wilson., The Suez Canal P. 96. (٢٥)

Gorst/Grev, Cairo, November 12, 1909 F.O. 371/143
F.O. No. 63. Teleg P.R.O. (٢٦)

بضرر هذا المشروع وأعلن رفض الدفاع عنه أو التضامن مع
أحمد حشمت باشا (وزير المالية) اذا دافع عنه (٢٧) . و قال جورست
لسعد زغلول بصلاحة المستعمرین :

« ان رأى الانجليز هو الای الناقد والكلمة العليا ، واذا كان
الوطنيون أهلاً للرأي لم يكن لوجودنا معنى » . فأصر سعد على عدم
الدفاع عن أمر يخالف اعتقاده ، فاتهمه جورست بأنه يريد اكتساب
الرأي العام (٢٨) .

(٢٧) مذكرات سعد زغلول كراس ١٧ ص ص ٩٠٤ - ٩٠٦

(٢٨) المرجع السابق .

الفصل الثاني

موقف حكومة حزب الاحرار

من

مد امتياز شركة

قناة السويس

موقف حكومة حزب الاحرار البريطانية من مشكلة مد الامتياز (١٩٠٨ - ١٩١٠) :

كانت مشكلة قناة السويس أمرا شائكا ومعقدا بالنسبة للحكومات البريطانية المتعاقبة . وقد لخص جلادستون أسباب هذا الوضع الشاذ في النقاط التالية :

- ١ - ملكية بريطانيا لـ ٤٦٪ من أسهم شركة قناة السويس .
- ٢ - اعتبار بريطانيا حامية للمصالح المصرية .
- ٣ - مسؤوليتها لحماية منطقة قناة السويس في حالة الحرب .
- ٤ - مسؤوليتها بالنسبة لحماية مصالح ملاك السفن البريطانية التي تمثل حوالي ٧٠٪ من السفن المارة في القناة .
- ٥ - مسؤولية الحكومة البريطانية الخاصة بارسال تعليمات للأعضاء الانجليز في مجلس ادارة الشركة ، ذلك ان تواجدهم يسهل عرض وجهات نظر الحكومة البريطانية في المجلس (١) .

هذه النقاط التي أثارها جلادستون قد ألقت بظلالها على مشكلة مد الامتياز التي كان لها جانبان :

Wilson., op cit. P. 104.

(1)

(أ) الجانب الأول :

سياسي ويتمثل في اعتقاد ساسة انجلترا « بوصايتها على مصر » (٢) . ويفتني ذلك مساندة الحكومة المصرية في مساومتها مع شركة قناة السويس للحصول على أفضل المزايا .

(ب) الجانب الثاني :

مالي ، وقد عارضت وزارة الخزانة البريطانية أى اجراء من شأنه أن يكون له أثر مالى على الحكومة البريطانية ، باعتبارها من حملة أسهم قناة السويس .

من هنا تعارضت هاتان المصلحتين . والنتيجة المحتملة أن تقوم بريطانيا بالمعارضة في مجلس ادارة الشركة أموراً تساندها في مصر (٣) .

وقد رأت وزارة الخزانة البريطانية ضرورة أن يضع مجلس ادارة شركة قناة السويس في اعتباره أن انجلترا لديها عدد كبير من أسهم الشركة ، كان المفروض أن يمتلكه عدد كبير من المساهمين . وعندئذ يجب أن تراعي مصالحهم التي هي مصالح انجلترا . وعلى هذا فإن انجلترا تستغل ملكيتها للأسمى في الضغط على الشركة التي تتحدث باستمرار عن ضرورة مراعاة مصالح المساهمين وأخذ رأيهم (٤) .

CAB. 371/100/127, 115. Genfed. Sep-13-1909

(١)

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

انقسام الحكومة البريطانية على نفسها بالنسبة لمد الامتياز :

شغل موضوع مد الامتياز الحكومة البريطانية بمؤسساتها المختلفة ، ووقفت كل وزارة من المشروع موقفا مختلفا عن الأخرى حسب المصلحة التي تملها عليها اهتمامات الوزارة . وقد أكدت وثائق وزارة الخارجية البريطانية ذلك الأمر ، وكان ما ذكره سعد زغلول في مذكراته مطابقا لتلك الحقيقة ، فقد قال « ان الحكومة الانجليزية لم تكن راغبة في الموافقة على المشروع اذ حدث انقسام فيها حول ذلك اتهى بتغليب رأى المعارضين » ^(٥) .

(٥) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٧ ص ٨٨٠ و ص ٦٤٠ .

وبوصح فيما يلى موقف كل وزارة من مشروع من الامتياز كما جاء بالوثائق البريطانية :

أولاً - موقف وزارة الخارجية البريطانية :

ايدت وزارة الخارجية البريطانية مشروع مد الامتياز ، وكان جورست قد القى بثقله وراءه . وأوضحت البرقيات والرسائل المتداولة بينه وبين وزارة الخارجية البريطانية تأييدها للمشروع . كذلك أوضح دارنبرج في احدى اجتماعاته ، بمجلس ادارة الشركة ، أن وزارة الخارجية البريطانية راغبة في المشروع ، بينما عارضته وزارة الخزانة البريطانية بشدة (١) .

وقد رأينا في الفصل الأول (٢) ، كيف كان جورست المخطط والمحرك للمشروع ، بل أن أدواره جرائ - وزير الخارجية - استفسر من جورست في برقية له بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٠٩ عن طريقة الرد على الاستفارات التي انهالت على وزارة الخارجية حول حقيقة المفاوضات الجارية بين الحكومة المصرية والشركة حول مد الامتياز . فاقترح

Austen Lee (١) العضو البريطاني في مجلس ادارة الشركة
Mr. McKinnon wool, Paris, Sept. 2, 1909 F.O. 371/43 No. 29 P.R.O.

(٢) داجع الفصل الأول من ص ٤٠ - ٤١ .

جورست أن تكون صيغة الرد كالتالي : « المفاوضات بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس متوقفة بالنسبة لمسألة مد الامتياز » (٤) .

ونعما ردت الخارجية البريطانية على استفسار غرفة التجارة البريطانية بذلك (٤) .

مناقشة بنود اتفاقية مد الامتياز بين الخارجية البريطانية وجورست وشركة قناة السويس :

عقب رحلة دارنبرج الى مصر في شتاء عام ١٩٠٨ و مفاوضاته المبدئية حول مد امتياز الشركة جرت بينه وبين وزارة الخارجية البريطانية مراسلات حول البنود والمبادئ العامة التي تهم الطرفين حول مشروع هذه الاتفاقية .

وقد خضعت بنود مشروع اتفاقية مد الامتياز الى دراسة وتحليل دقيق من وزارة الخارجية البريطانية وجورست من جهة وشركة قناة السويس من جهة أخرى ، فقد ارسل دارنبرج الى ادوارد جرای رسائل شخصية يوضح فيها انه سوف يعرض على الجمعية العمومية للمساهمين بالشركة في اجتماعها يوم ٢ نوفمبر ١٩٠٩ الاقتراح الآتي :

١ - تخفيض رسوم العبور في قناة السويس ١/٢ فرنك اعتباراً من أول يناير ١٩١١ .

«.... I Propose that you should reply to the effect
that no negotiations are in progress between the Company and the
Egyptian government on this question.» (٣)

Corst/Grey. Cairo., June 29, 1909. F.O. 371/43.

No. 21. P.R.O.

F.O./Chamber of Commerce., F.O. July 7, 1909., (٤)
F.O. 371/43 No. 22. P.R.O.

٢ - ان الرسوم سوف تخفض بمعدل لا يقل عن $\frac{1}{2}$ فرنك للطن ليصل الرسم الى ٦ فرنكات عندما تصل اجمالي الحمولة الصافية المارة في قناة السويس ١٩ مليون طن .

٣ - وتصل الرسوم الى ٥ فرنكات في السنة التالية للحمولة الصافية للقناة بعد أن تبلغ ٢٢٦ مليون طن (حمولة صافية) .

وطلب دارنبرج عدم نشر أى من المعلومات السابقة قبل قيام الشركة باخطار المساهمين بهذا الموضوع (١) .

وعبر ادوارد جrai عن شكره لدارنبرج لعزمها اجراء تخفيض تدريجي لرسوم المرور في قناة السويس (٢) .

وفي ٤ نوفمبر ١٩٠٩ أبرق ادوارد جrai لجورست موضحا له أن البند الرابع في الاتفاقية المقترحة لمد الامتياز قد أزال كل الاغراءات أمام مجلس ادارة الشركة لزيادة الأرباح التي قدر لها التراوح ما بين ٥٠ و ١٠٠ مليون فرنك مثلما كان مركزها في السنوات السابقة ، وأن أى مزايا مستسقطر من الشركة سوف تكون لصالح مصر . وطلب ادوارد جrai في برقيته لجورست اعطاء هذه المسألة عنايته واهتمامه ، ورأى جrai ان المزايا الخاصة بمصر يمكن ضمانتها ببعض الاجراءات كما يمكن بقاء زيادة الأرباح للشركة (٣) .

ورد جورست على اعتراض ادوارد جrai بالنسبة لل المادة (٤) من مشروع اتفاقية مد الامتياز ، فأوضح « أنه والمستشار المالي

Prince D'Arenberg/Grey, Paris, 6 November 1909, (٥)
F.O. 371/43 No. 54 P.R.O. (Privé)

E. Grey/prince D'Arenbeng, F.O. November 15, 1909. (٦)
Prive. F.O. 371/43. No. 65 P.R.O.

E. Gery/Gorest, F.O. November 4, 1909, 371/43 No. 48 P.R.O. (٧)

(هارف) قد درسا بعناية هذه النقطة ، ولم يكن هناك نص في المشروع الأصلي وقبلناها على مضض لأن الملايين الانجليز (٤) — غير الرسميين — أيدوها بشدة ومن أجل تقليل مخاطر تحويل الفوائد بين الشركة والحكومة المصرية وافقت الشركة — بهذا الهدف — على وجود بعض النصوص الاحتياطية . ويبدو لنا أن احتمال حدوثها غير متوقع حيث يتم عمل ضمان ، وسوف ترفض الجمعية العمومية قبول المشروع ما لم يتم وجود ترتيبات أو نصوص أخرى . وعلى هذا قرر مجلس التظار — بالاتفاق مع المستشار المالي — اخطار الشركة انه ما لم يتم اسقاط النص الخاص بضرورة ضمان مستوى أدنى لابرادات الشركة خلال الفترة التي سيبدأ فيها مد عقد الامتياز ، فانهم لن يستطيعوا التوصية على الاتفاقية أمام الجمعية العمومية » (٥) .

واستطرد جورست في رسالته قائلاً : « ان الموضوع الآن تحت البحث بتقديم تعويض للشركة في مقابل اسقاط هذا النص ، وربما يكون البديل هو زيادة عدد سنوات مد الامتياز لبعض سنوات ، بينما سيكون الأثر المالي على مصر بالنسبة لهذا النص أقل قبولاً ، أكثر من الاقتراح الخاص بالضمان ، وتكون وحدة المصالح لطرق الاتفاقية قد تم ضمانها » (٦) .

مبادئ عامة يوضحها ادوارد جرای لجورست لموضوع مد الامتياز :

أوضح ادوارد جرای في برقة شخصية لجورست أنه قد أعطى تعليمات للأعضاء الانجليز في مجلس ادارة شركة قناة السويس — على كره منا — بالموافقة على مشروع الاتفاقية الخاصة بمد امتياز

(٤) دينا يقصد الأعضاء الانجليز في لجنة لندن .

Gorst/Grey, Cairo, November 6, 1909, F.O.

(٥)

371/43 No. 53. P.R.O.

Ibid.

(٦)

شركة قناة السويس شريطة أن تتلقى الحكومة البريطانية « تأكيدات مرضية » :

- ١ - أن ثلث رسوم المور سوف يتم تخفيضها .
- ٢ - رغبة الحكومة البريطانية في استعادة بعض التفوذ عن طريق شغل الأماكن التي تخلو بين المديرين البريطانيين غير الرسميين في مجلس الادارة .
- ٣ - أبدى ادوارد جرای عدم رغبته في استخدام الحكومة المصرية كوسيلة للابتزاز للحصول على امتيازات للحكومة البريطانية من مجلس ادارة شركة قناة السويس .
- ٤ - من جهة أخرى يجب أن يكون واضحا ان الحكومة المصرية صافت نصوصا طيبة لمصر ، وأنها (أي الحكومة المصرية) ليست مستعدة لقبول أي مشروع نتيجة الضغط عليهم .
- ٥ - استبعدت وزارة الخارجية الاعتراضات التي أثارتها وزارة الخزانة ، وإنما اهتمت فقط بمسألة الحصول على نصوص أفضل - في الاتفاقية - لصالح السفن والملاحة البريطانية وبالنسبة للتمثيل مستقبلا في مجلس الادارة (١) .

اهتمام وزارة الخارجية البريطانية بتزايد التمثيل البريطاني في مجلس ادارة الشركة :

بعث ادوارد جرای برسالة الى رئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس في ٤ نوفمبر ١٩٠٩ يوضح فيها اهتمامه بمسألة تمثيل

ملاك السفن في ادارة الشركة ، وهو موضوع سبق للشركة أن أقرته في لجنة لندن (١٢) . وقد نفذ ذلك بتعيين لورد راثمور Lord Rathmore في عام ١٨٩٦ . وقد أقر رؤساء مجلس ادارة شركة قناة السويس السابقون ذلك . الا أنه منذ ذلك التاريخ لم ينفذ هذا الاجراء ، ورأى جرای أنه من المستحب اعادة هذا النظام ، وأبدى امتانته في حالة تأكيد دارنبيرج الموافقة على هذا المبدأ ، بشغل أي منصب يخلو في « لجنة لندن » لأن الهدف من ذلك هو استمرار الاتصالات بين الحكومة البريطانية ومجلس ادارة الشركة ضماناً لتمثيل المصالح المختلفة للشركات الملاحية البريطانية (١٣) .

الخارجية البريطانية تهم بمسألة عرض الاتفاقية على مجلس شورى القوانين :

استفسرت وزارة الخارجية من جورست عما اذا كانت اتفاقية مد الامتياز ستعرض على مجلس الشورى المصرى لدراستها ، وعما اذا كانت الجمعية العمومية ستتحل محل مجلس الشورى في نظر هذا المشروع (١٤) .

ادوارد جرای يريد تكبيل مصر بنفس (في الاتفاقية) « غرامة مالية » عند تحطيمها من الاتفاقية :

اقترح جرای ان تتضمن مسودة الاتفاقية نصاً يسمح للحكومة المصرية أو يحفظ لها حق التخل من مد الامتياز في أي وقت ، في مقابل أن تدفع الحكومة المصرية للشركة مبلغاً من رأس المال يقدر على أساس متوسط الأرباح التي حققت على سبيل المثال خلال عشر

(١٢) اتفاقية ٣٠ نوفمبر ١٨٨٣ - راجع من ٢٢ من البحث .

Grey/Prince d'Arenberg, F.O. November 4, 1909.

(١٣)

F.O. 371/43 No. 5. P.R.O.

Gery/Gorst. November 4, 1909, F.O. 371/43 No. 47. P.R.O.

(١٤)

سنوات مضت ، ويمكن أن يلجأ الطرفان الى المحاكم للتحكيم في
حالة الاختلاف بينهما ^(١٥) .

وتشاور جورست مع بول هارف حول هذا الموضوع فاعتراض
على هذه الفكرة وأيده جورست على أساس أن نصاً كهذا في الاتفاقية
سيكون قاتلاً لأى فرصة للاتفاق وان الشركة لن تقبل ذلك .

وأكَدَ جورست أنه يبحث نقاط معينة تضمن المساواة في المزايا
بين الشركة والحكومة ^(١٦) .

Grey/Gorst, Teleg. F.O. 8-11-1909, F.O. 371/43 No. 57. P.R.O. ^(١٥)
Gorst/Grey, Cairo, November 10, 1909, F.O. 371/43 ^(١٦)
No. 6. P.R.O.

ثانياً - موقف وزارة الخزانة البريطانية من المشروع :

اذا كانت وزارة الخارجية البريطانية تحمست لمشروع مد الامتياز وأيدته ، الا أنها نجد وزارة الخزانة البريطانية اتجهت اتجاهها آخر مخالفها هو رفض المشروع .

فقد قدمت وزارة الخزانة تقريراً سرياً الى رئاسة مجلس الوزراء البريطاني في ٢٦ أكتوبر (١) تضمن وجهة نظرها بالنسبة لمشروع مد الامتياز تضمن النقاط التالية :

١ - رسوم المرور في القناة :

بعيدة كل البعد عن أصل رأس المال الانشاء أو نفقات الصيانة والتحسينات . وبعد ٤٠ عاماً من افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية، ما زال ملاك السفن يتعرضون على التسهيلات الملاحية التي كان يجب تقديمها في هذا الممر الملاحي منذ فترة طويلة . هذا في الوقت الذي بلغت فيه أرباح الأسهم ٢٨٪ وما زال أمام المساهمين ٥٩ عاماً يحصلون فيه على مزيد من الأرباح ، ومع ذلك تصر شركة قناة السويس على تخفيض رسوم المرور في القناة .

(١) راجع بالتفصيل الوبيقة المنشورة في ملحق الكتاب رقم ١٦ وملحقاتها .

ورأت وزارة الخزانة أن المصاريف التي تتفق سدي على
الادارة يجب اعادة النظر فيها .

٢ - الحكومة البريطانية أكبر مساهم في شركة قناة السويس :

ان الحكومة البريطانية نسبة مساهمتها تعادل $\frac{7}{11}$ من رأس المال
الشركة ، وعلى ذلك يمكن الحكم بسهولة اذا كانت الايرادات هي
مصلحة انجلترا الوحيدة في قناة السويس ، ذلك أن هناك مصلحتين
عظيمتين :

الأولى - ضرورة وجود مواصلات سهلة ورخيصة مع
مستعمرات انجلترا في استراليا .

الثانية - مصالح ملاك السفن والنقل البحري البريطاني والتجارة
البريطانية .

هاتان المصلحتان قد أضيرتا بشدة نتيجة الرسوم المرتفعة الحالية
(١٩٠٩) والتي فرضتها الشركة . ويراعي أن أكثر من $\frac{60}{60}$ % من
السفن التي استخدمت قناة السويس بريطانية . ونتيجة لذلك فان
الرسوم غير المناسبة التي تحصل عليها وزارة الخزانة البريطانية من
ملكيتها لأسهم القناة يمكن القول بأنها تأخذ شكل « ضريبة
خاصة » يتجه أكثر من نصفها إلى جيوب الأجانب أو أشخاص معينين .
وهذا على حساب مصلحة السفن والتجارة البريطانية مع الشرق .
فإنجلترا تحصل فقط على $\frac{7}{11}$ من الدخل وان $\frac{9}{11}$ من الرسوم
تذهب إلى مكان آخر . أو بمعنى أدق فان مبلغاً كبيراً ، أكبر من
اجمالي ايرادات وزارة الخزانة البريطانية من الأسهم يؤخذ كلية من
السفن البريطانية . وعلى هذا « فتحن نعيش أو بالأحرى نأكل من
شحمنا » (١) .

«... We are therefore living on our own tail.»

(١)

المراجع السابق .

ولذلك فان حملة الأسهم الفرنسين في مركز ممتاز لأنهم قادرون على فرض رسوم على سفن العالم المارة في قناة السويس ، ولا تمثل السفن الفرنسية المستخدمة لقناة السويس سوى ٦٪ فقط من إجمالي السفن .

وسوف يزداد الأمر سوءاً عند تطبيق مشروع مد الامتياز المقترن لأن نصف أرباح القناة سوف تذهب إلى مصر . وسوف تحصل إنجلترا على ١٦٪ من النصف الباقى أو أقل من الربع .

٣ - ايرادات شركة قناة السويس :

بلغ إجمالي ايرادات قناة السويس خلال ٤٠ عاماً (١) أرقاماً هائلة تمكنت خلالها من استرداد أصل رأس المال مرات ومرات ، هذا علاوة على قيامها بدفع أرباح للأسمم بلغت ٢٨٪ وما زالت هناك ٦٠ عاماً باقية على انتهاء عقد الامتياز . وهم الآن (تقصد الشركة) يتقدمون للحكومة المصرية بطلب لمد امتيازهم فترة أخرى لتوالص الشريك اسعة استغلالها حتى عام ٢٠٠٨ . ولا تعتقد وزارة الخزانة « ان هذا اقتراح عادل » (٢)

٤ - الصفة خاسرة من الناحية المالية والسياسية :

إذا افترضنا ان الامتياز الجديد عملى ومساوى للقرض المائى المقدم وللأرباح المدفوعة خلال الفترة البيينية (من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٨) وسواء كانت المقدمة المالية ملحة وعاجلة لدرجة تجبر على التضحية بتأخير عودة ملكية مصر لقناة السويس ، وتحويل ملكية مليوني جنيه سنوياً لفترة ٤٠ عاماً ، لمسألة صعبة ومثيرة للاستثناء لأى حكومة

(١) أي عند افتتاحها للملاحة العالمية ١٨٦٩ حتى عام ١٩٦٩ .
(٢) يقصد مصر .

تحاول تسويتها • وأهم شيء هنا (من وجهة نظر وزارة الخزانة) هو معالجة النفوذ الخارجي لدولة تحت الوصاية (٥) •

ويلاحظ أن السوق يشن الفائدة العاجلة لملكية القناة الناتجة عن عقد الامتياز الجديد للحكومة المصرية من الناحية المادية •

٥ - التجارة والنقل البحري العالمي :

تمثل المصلحة الحقيقة -- في نظر وزارة الخزانة -- في التجارة والنقل البحري العالمي (للسفن البريطانية ذات المصلحة الكبرى في قناة السويس) أن تقوم الشركة بصيانة وتشغيل القناة على أساس حسن النية : *Bona Fide* ، فالاحتتجاجات المستمرة من جانب ملاك السفن والشركات الملاحية ضد مستوى رسوم المروء العالمية المرتفعة ، وعلى هذا فإن مد امتياز الشركة لمدة ٤٠ عاماً أخرى بدون أن يكون ذلك مصحوباً بأى تخفيض للرسوم ستؤدي إلى احتجاج عنيف من جانب ملاك السفن والشركات الملاحية •

وعلى هذا يجب التأكيد على تحقيق تخفيض لرسوم المروء العالمية ، ويجب أن يتضمن أي نص في الاتفاق على هذا الموضوع من أجل حمايةصالحبريطانيا بمثابة في التجارة وانسفن البريطانية

٦ - أهمية عودة ملكية القناة لمصر :

« كبداً عام يجب أن تعود ملكية القناة بأسرع ما يمكن إلى أيدي دولة ذات قدرات عسكرية ضعيفة ، يمكن عن طريق ضغط دولي أن تطبق رسوم مرور بسيطة تكفى للمحافظة على تشغيلها • ومن هنا يصبح في استطاعتنا من خلال إدارتنا لدفة الحكم في مصر تجنب التضحية بمالها المتمثلة في استعادة ملكيتها للقناة وائرادتها

ويجب أن تكون أنفسنا في مركز ممتاز ، سواء باعتبارنا أكبر ملاك للسفن أو أصحاب السيادة على مصر لفرض تسوية مناسبة عند انتصاف الأجل المحدد في عقد امتياز الشركة في عام ١٩٦٨ ٠

وعلى هذا تميل وزارة الخزانة الى النظر بالأسى الى ضرورة – اذا كانت هناك ضرورة ملحة – الحصول على قرض لمصر عن طريق مد امتياز الشركة انحالى » (١) ٠

وكان شيئاً (وكيل وزارة المالية الانجليزية) معارض للمشروع ومؤيداً لعرضه على الجمعية العمومية (٢) ٠ بالإضافة الى ذلك فان الحكومة الانجليزية كانت تعلم ان المعارضة الوطنية والرجعية على السواء قوية في مصر وكفيلة باسقاط المشروع ٠

ثالثاً - موقف غرفة التجارة البريطانية من مد الامتياز :

أوضحت الرسالة التي بعث بها شارل موسجراف (سكرتير غرفة التجارة البريطانية) إلى ادوارد جرای في ٢٢ يونيو ١٩٠٩ برأى مجلس غرفة التجارة بالنسبة لمد امتياز شركة قناة السويس أفاد بعدم موافقتها على مد الامتياز دون ضمان تمثيل وتوارد أكبر لبريطانيا في مجلس ادارة شركة قناة السويس مستندا إلى نسبة الأسهم التي تمتلكها الحكومة البريطانية في الشركة ، علاوة على أن ٦٣٪ من التجارة العابرة في القناة تنقلها سفن بريطانية (١) .

موقف غرفة الملاحة البريطانية :

كذلك طلبت غرفة الملاحة البريطانية من وزارة الخارجية البريطانية أن تأخذ في اعتبارها النقاط التالية عند النظر في أمر مد امتياز الشركة :

- ١ - زيادة التمثيل والتواجد البريطاني في ادارة شركة قناة السويس .

The London Chamber of Commerce to Edward Grey,
Oxford, June 22, 1909, P.R.O.

(1)

- ٢ - أن تكون رسوم المرور معقولة .
- ٣ - ارتفاع أرباح الأسهم يصل ٢٨٪ ناتج عن الرسوم ^{الباهضة} التي تفرضها شركة قناة السويس على السفن العابرة ومعظمها بريطانية الجنسية .

وعلى هذا فالسفن والتجارة البريطانية هما وحدهما اللذان يتحملان العءء الباهظ في تجارتھا ومتلكاتها على الهند واستراليا ونيوزلاندا نتيجة لهذه الرسوم ^{الباهضة} (٢) .

وان غرفة الملاحة البريطانية لا تتعرض من جانبها على حصول المساهمين في الشركة على أرباح معقولة (٣) .

رأى الادارة البحرية (بوزارة التجارة) :

يتلخص في النقاط التالية :

- ١ - ضرورة التمثيل الصحيح للمصالح البريطانية في مجلس ادارة الشركة . وقد سرتنا لشرط وجود ٣ ممثلين عن الحكومة المصرية في مقاعد مجلس الادارة (في عقد مد الامتياز المقترح) .
- ٢ - أن يضع ادوارد جوای (وزير الخارجية) في اعتباره أن الوقت الحالى ليس مناسباً لكي تحاول الحكومة البريطانية أن تحصل على التمثيل المناسب في مجلس ادارة الشركة باعتبارها أكبر مالك لأسهمها .
- ٣ - فيما يتعلق باقتراح تخفيض الرسوم نرى ضرورة بذل الجهد للحصول على تخفيض قدره ٧٥ سنتينا اعتباراً من أول يناير ١٩١٠ .

٤ - ان ما ورد بمسودة الاتفاقية المرفقة (بخطاب وزارة الخارجية ٢ مارس ١٩٠٩) بتخفيض قدره ٥٠ سنتينا بشكل منتظم وعلى فترات (ثلاثة سنوات) على سبيل المثال ، ولا تعتمد على الزيادة في اجمالي حجم الحمولات المارة في قناة السويس ما لم يتم تحديد تاريخ محدد – وليكن مثلاً مدة ١٠ أو ١٢ سنة والتي اقترحها اشروس Anthruther في خطابه المؤرخ ٢ مارس ١٩٠٩ – يتم خلالها تخفيض رسوم المور لتصل الى خمسة فرنكات للطن في أي حالة .

وترى الادارة البحرية أن رسم الخمسة فرنكات يجب الا ينظر اليه – بأية حال من الأحوال – رقم مسلم به لا يمكن اتفاقه أو تعديه ، فإنه يمكن الوصول الى هذا الرسم خمسة فرنكات اذا كانت الشركة ترى أن من مصلحتها التخفيض التدريجي حتى يمكن الوصول لهذا الرقم .

٥ - عدم تمثيل ملاك السفن في (لجنة لندن) ^(٤) .
من هذا يتضح وقوف وزارة الخارجية البريطانية في جانب وزارة التجارة ووزارة الخزانة في جانب آخر ، وتجز عن هذا الاقسام في الرأى اتصار وجهة نظر المعارضين لمد الامتياز ^(٥) .

ذلك أن الدراسة التحليلية التي جرت في أروقة الحكومة البريطانية ، وبين ادارتها المختلفة رأت أن من مصلحتها الوقوف في وجه مد امتياز الشركة . وعلى هذا جرت خطة الحكومة البريطانية على أساس :

Inclouere 1, Confidential, Marine Department, Lord

(٤)

7-3-1909., CAB 371/101/143 P.R.O.

(H. Llewellyn Smith)

(٥) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٧ ص ٨٨٠ و ٩٠٢ تتلا عن عبد الفتاح لاشين – سعد زغلول ص ١٧٨ .

(أ) أن يكون رفض مد الامتياز من جانب مصر ممثلا في الجمعية العمومية .

(ب) الإيماز للحكومة المصرية بالموافقة على المشروع لايهم الشركة بتعاطفها معها .

(ج) تلطيخ سمعة زعماء الحركة الوطنية في مصر مثل سعد زغلول باشتراط موافقته على المشروع عند عرضه على الجمعية العمومية .

مد الامتياز في مجلس العلوم البريطاني

« جلسه » ١٩٠٩ (١) :

كانت هذه أول جلسة تناقش فيها مشكلة مد الامتياز ، وقد يُعد جورست بيرقية إلى جرای (في ٣ نوفمبر ١٩٠٩) باطلاق الضوء الأخضر لاعلان موضوع مد الامتياز في مجلس العلوم البريطاني ، موضحا له أنه سيتم أيضا عرض موضوع مد الامتياز على الجمعية العمومية بمصر (٢) .

وعلى هذا فقد أعلن سير ادوارد جرای في البرلادن في ٤ نوفمبر ١٩٠٩ أن اقتراح مد الامتياز سيعرض على الجمعية العمومية في مصر .

وقد سأله أحد الأعضاء (روثر فورد Rutherford) عن موضوع مد الامتياز ، وما هي الخطوط المقترحة للحصول على تصديق الشعب المصرى على هذا المد في الوقت الحاضر ؟

ورد وزير الخارجية - جرای - قائلا إن المفاوضات الخاصة

(١) أوردت الوثائق البريطانية P.R.O. مقتطفات من المناقشات التي دارت في مجلس العلوم البريطاني حول مشكلة مد امتياز شركة قناة السويس . Gorst/Grey, Cairo. 2-11-1909. F.O. 371 43. No. 46. P.R.O.

بعد الامتياز جارية بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس وبأن الجمعية العمومية سيتم دعوتها للانعقاد لإبداء رأيها في هذه المسألة قبل تنفيذ هذه الاتفاقية .

وسأل ده روائز فورد ، عما اذا كانت مدة امتداد عقد الامتياز سيتم بحثها بمعرفة الجمعية العمومية قبل انتهاء المفاوضات بين الحكومة والشركة .

فرد عليه جرای بأنه لا يعتقد ذلك .

كذلك سأله العضو : (J.M. Robertson) عما اذا كان المجلس التشريعي (٣) سيكون له أى صوت في مسألة مد الامتياز ؛ وعما اذا كانت نصوص عقد الامتياز ستعرض على مجلس العموم البريطاني ؟

رد جرای بأنه لا يعتقد أن مجلس الشورى سيكون له رأي في هذا الموضوع . وأكد أنه سوف يستفسر عن هذا الموضوع لأنه لم يكن على دراية بموقف مجلس الشورى من ذلك الأمر ووعد العضو بأنه سيوضح له الأمر بعد استفساره عن هذا الموضوع (٤) .

ثم تساءل روبرتسون عن مدى تأثير وسلطات الجمعية العمومية (٥) ؟

ورد جرای بأنه ليس لديه علم بأن التعبير عن الآراء في الجمعية العمومية أقل فاعلية عن التعبير عن الآراء في « الجمعية التشريعية » .
يقصد مجلس الشورى (٦) .

(٢) المقصود هنا مجلس شورى القوانين المصري .
F.O. 371/43 No. 49, November 4, 1909. P.R.O.

(٤)

Extract from Parliamentary Debates) Ibid
November 4, 1909.

(٥)

Ibid.

(٦)

و يتضح من استفسارات أعضاء مجلس العلوم البريطاني وكذلك من رد وزير خارجية إنجلترا (جري) في مجلس العلوم البريطاني عدم معرفته بمدى سلطات و اختصاصات كل من مجلس الشورى والجمعية العمومية في مصر .

و طلب جرای من جورست احاطته علماً بذلك . فرد عليه جورست بيرقية في ٦ نوفمبر ١٩٠٩ موضحاً له أن أعضاء مجلس الشورى هم بحكم المنصب أعضاء أيضاً في الجمعية العمومية والاستشارة في الأخيرة تدل ضمناً على استشارة الأولى ، و وظيفة المجلسين هي دائماً ذات « طابع استشاري فحسب » (٣) .

و كان بعض الأعضاء وقد طالبوا ادوارد جرای بأن يطلب من الحكومة المصرية بأن يكون لمجلس الشورى المصري فرصة في مناقشة مشروع مد الامتياز والتغيير عن رأيه في هذا الموضوع (٤) .

جلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٠٩ :

وفي جلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٠٩ رفض ادوارد جرای السماح بمناقشة موضوع مد الامتياز ، وقال انه لا ينصح حالياً بقيام أي مناقشة حول هذا الموضوع . وحتى بعد أن قدم المشروع للجمعية العمومية في مصر ، ولم تقدم المستندات والأوراق الخاصة بموضوع مد الامتياز السابق طلباً للبرلمان البريطاني على أساس أن المسألة لم تكن في متناول وقدرة الحكومة البريطانية (٥) .

و قد اعتقد ولوسون ذلك باعتبار أن مجلس العلوم البريطاني

E. Gorey/Edward Grey, Cairo, November 6, 1909.

(٦)

F.O. 371/43 No. 52. P.R.O.

(٧)

F.O. 371/43. No. 49. op. cit

(٨)

Willson, op. cit. P. 96

(٩)

يstell أمة لها مصالح حيوية في قناعة السويس حيث تمر بها ٧٠٪ من السفن تحمل العلم البريطاني ، فكيف إذن لا يسمح لها بابداء رأيها في مسألة حيوية كهذه ؟ وكيف يؤجل البحث لحين موافقة أو رفض الجمعية العمومية المصرية ؟ وعندئذ سيكون الوقت متاخراً لاتخاذ أي قرار (١) .

ويعلق ولسون ساخراً بقوله : «أى آن المصالح المصرية فقط هي وحدها التي كان لها وزتها في المشكلة (٢) .

جلسة ٢٢ أبريل ١٩١٠ :

وفى هذه الجلسة طالب العضو William Bull بنص المناقشات التى جرت فى الجمعية العمومية فى مصر حول موضوع مد امتياز قناعة السويس (٣) .

وقد طلب جرائى من جورست موافاته — فى حالة طبع مناقشات الجمعية العمومية حول مد الامتياز لأن أعضاء مجلس العموم البريطانى يطلبونها للاطلاع عليها (٤٠ مناقشات) وذلك لايادعها فى مكتبة المجلس (٤) .

جلسة ١٣ يونيو ١٩١٠ :

جرت مناقشة فى مجلس العموم البريطانى (في ١٣ يونيو ١٩١٠) تناوب فيها المحافظون والأحرار الهجوم على سياسة حكومة الأحرار فى مصر . وتحدى جرائى باسم الوزارة دافع عن سياسة جورست

Ibid.

(١)

Ibid.

(٢)

F.O.423/44, Questions asked in the House of Commons April 21, 1910. No. 53.

(٣)

Grey/Gorst, April 22, 1910, F.O. 423/44 No. 54. P.R.O.

(٤)

وأوضح أن ذلك تم بعد رفض الجمعية العمومية لمد الامتياز

ووعد بعد تقديم تنازلات استجابة لطلب الحكم الذاتي قبل أن يتوقف « الشعب القائم » وقرر أن اجراءات حازمة ستتخذ لحماية الموظفين المصريين المتعاونين مع مستشارهم الانجليز (١٤) .

وفي معرض مناقشة المسألة المصرية وبعد النكسة التي منيت بها مشكلة مد الامتياز في الجمعية العمومية المصرية ومقتل بطرس غالى موقف الرأى العام المصرى والحركة الوطنية من هذه المشكلة – كما سترى – قام أحد أعضاء مجلس العلوم البريطانى ويدعى بيرد Baird ينتقد الحكومة البريطانية قائلًا : « في العام الماضى كان لديكم الدليل على أن المؤسسات التشريعية في مصر لا تسير في الاتجاه الصحيح . وكان هناك اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناعة السويس ، وقد رفع هذا الاتفاق إلى الجمعية العمومية . وذكر جورست في تقريره أنه ليس هناك ضرورة لعرضه على الجمعية العمومية ، ولكنه فكر في أن ذلك أنساب في أرباح شركة القناة . ولم توافق الجمعية العمومية على هذا الاتفاق ، وهذا دليل على أن مصر ليس لديها استعداد للحكم الذاتي » (١٥) .

كذلك قال العضو روبرتسون في معرض حديثه عن العلاقة بين الحكم الثنائى في مصر ومشكلة مد الامتياز ومقتل بطرس غالى دور برطانيا الحضارى في مصر :

« هل يتصور العضو أن حالة مسألة مد الامتياز إلى الجمعية العمومية هي التي أدت إلى الجريمة » (١٦) .

« إن قلتم أن الحكومة البريطانية غير صالحة لحكم هذه البلاد فقد أعطيتم الوطنيين درساً للثورة علينا . وفي رأىي أن اللهم التي

Parl. Debates., 5th Series, XVII PP. 1103 ... 1159

(١٤)

(١٥) محمد عبد الرحمن برج ، دراسة في الحركة الوطنية من ١٩٢ ، ص ١٦٤ .

(١٦) المرجع السابق ص ١٦٧ .

يستخدمها حزب المحافظين هنا أشد قسوة من اللهجة التي يستخدمها الوطنيون في مصر . فالعضو (يقصد مستر بيرد) يرى أن عدم موافقة المصريين على مد امتياز القناة يرهان على عدم استعداد الشعب المصري لحكم نفسه . هل لي أن أشير أن هذا خطير لو أخذ به جورست . فلقد رأى جورست طوعية أن يستثير الجمعية العمومية حول هذا الموضوع » (١٧) .

وسائل العضو دينز Rees : هل استشار جورست الجمعية العامة ؟

ورد روبرتسون : انتى أفهم أن جورست أراد أن يعطى أو يتفضل على الجمعية العمومية فيعطيها فرصة ويشتثيرها في هذه المسألة ، وأن عدمأخذ الجمعية العمومية برأيه قد أخذ كدليل على عدم استعداد المصريين لحكم أنفسهم ٠٠ ان الأعضاء يريدون مبادئ لحكم بلادهم ومبادئ أخرى لحكم البلاد الأخرى ٠ ان الأخذ بعدم موافقة الجمعية العمومية على مد الامتياز معناه عدم استعداد المصريين لحكم أنفسهم أمر خاطئ ٠ ان هناك من يرى رأى الجمعية سليم وهناك من يرى أن قرارها خاطئ ٠ (١٨)

وذكر العضو ريز : « لقد قرأت تقرير جورست يقول ان الجمعية العمومية برفضها مد الامتياز عارضت مسلك الحكومة البريطانية ، ولم ترفض المد لأنّه غير عادل أو لأنّ المقتراحات المقدمة بهذا الخصوص سيئة ؛ بل على أساس موجة العداء ضد إنجلترا وهي الموجة التي عمت الجمعية » (١٩) .

^(١٧) المرجع السابق ص ٦٨ .

١٨٤ - ص ١٦٨ ، درج د.

١٧٠ المترجم السابق ص

ووجه رين اللوم الشديد لوزير الخارجية (ادوارد جرای) لأن الحكومة البريطانية لم تلق بثقلها على مصر وتحملها على قبول المشروع ولكن جرای أجاب اجابة غامضة ملتوية (٣)، ولم يستطع أن يعترف بالحقيقة ، ويقول ان انجلترا لم تكن لها حيلة ضد تيار الوطنية المصرية الجارفة ولو فلت لسالت أنهار الدماء وما وجدت مصر يا واحدا يبيع بلاده بقبول مد امتياز الشركة .

جلسة مجلس العموم في ٢١ يوليو ١٩١٠ :

دارت مناقشات حول الموقف في مصر بصفة عامة ومشكلة مد امتياز قناة السويس بصفة خاصة وذلك بعد اغتيال بطرس غالى .

تحدث العضو ديلون Dillon عن مشكلة مد الامتياز ورفض الجمعية العمومية لها وكيف أن الصحافة البريطانية قد رأت أن رفض مشروع مد الامتياز دليل على عدم قدرة المصريين على حكم أنفسهم . وسأل ديلون وزير خارجية انجلترا « جرای » : هل كانت الحكومة الانجليزية تميل للاتفاقية ، أم كانت ضدها ؟ وهل مارست الحكومة الانجليزية أي نفوذ لها لتمرير المشروع ؟ كما طلب من وزير الخارجية أن يضع أمام المجلس أي مراسلات تكون قد تبودلت بين الحكومتين المصرية والبريطانية والتقرير الذي بموجبه رفضت الجمعية العمومية في مصر مد الامتياز .

وحول هذه النقطة رد جرای بأن الحكومة ليس لديها أي مراسلات مع شركة قناة السويس أو الحكومة المصرية بخصوص الاتفاقية (٣١) .

Wilson P. 102.

(٤٠)

د. محمد برج ، دراسات في الحركة الوطنية ص. ١٨٨ .
Wilson. op cit., P. 103

والحقيقة أن وزير الخارجية لم يكن صادقاً في هذه
النقطة (٣) .

وطلب ديلون الاطلاع على تقرير الجمعية العمومية في مصر لأن الصحفة الانجليزية هاجمتها وقال : « جاء برد وزير الخارجية انه ليست هناك مراسلات مع شركة قناة السويس أو الحكومة المصرية بخصوص الاتفاقية ، رغم أن الحكومة الانجليزية مساهم كبير في شركة قناة السويس ولها عضوين في مجلس الادارة ، فهل من المعقول أنها لم تستشر بخصوص اتفاقية المد ؟ من المستحيل ذلك لأن الحكومة الانجليزية لها صوت مسموع في شركة القناة : فهي كما أعلم صاحبة فكرة مد الامتياز » .

ثم تساءل ديلون : « ألم تتصل الشركة بالحكومة الانجليزية ؟ وهل من العدالة أن تقرأ تقرير الجمعية العمومية في مصر التي تحسن رفضها لمد الامتياز لم أجده في مكتبة المجلس ولا بد أن تقرأه .

وبعد ذلك تحدث الربان سانديز Sandys فقال :

« من المؤسف عدم اجراء مناقشة في مجلس العموم البريطاني حول مشكلة مد الامتياز . بينما قام قنصل بريطانيا العام في مصر بعرض مشروع مد الامتياز على الجمعية العمومية . وعندما سُئل وزير خارجية انجلترا في ٤ نوفمبر عن المفاوضات الخاصة بشركة قناة السويس أجاب بأن الجمعية العمومية سوف تدعى لتداري برأيها وأنه من الأحسن ألا يناقش مجلس العموم البريطاني المسألة . وفي ٢٥ نوفمبر وجه سؤال لوزير خارجية انجلترا وكان جوابه أنه ليست هناك فرصة لمناقشة المسألة في مجلس العموم . وفي ٧ مارس

(٢٢) راجع من ص ٤٥ - ٦٣ من هذا الكتاب حول موقف الحكومة البريطانية والذى استمد وقائعه من دار الوثائق البريطانية P.R.O. غير المنشورة .

(٢٣) د. محمد عبد الرحمن برج ، دراسة الحركة الوطنية من ص ١٨٨ - ١٩٠ Wilson, Op. Cit., P.P. 102 — 103,

في اجابة عن سؤال حول هذا الموضوع قال وزير الخارجية :
« لا أستطيع أن أكشف الورق حول هذا الموضوع حتى يصل إلى
نهايته والموضوع تحت اشراف حكومة جلاله ولا أستطيع أن أعد ان
المجلس سوف تكون له فرصة المناقشة .

وإذا كانت الجمعية العمومية في مصر قد ناقشت المشروع فلقد
كان من المفروض أن يناقشه أيضا مجلس العوم بالنسبة لفائدة
لأجيال القادمة وللإنجليز والمبراطورية عموما . انه لا يمكن القول
ان سياسة الاهر التى أتبعتها الحكومة تجاه مجلس العوم كانت
ناجحة . ولو أذ المشروع نوتش في مجلس العوم لم يكن هناك
من المتوقع أن نسعى مناقشة غير ودية بأكثر مما كان في الجمعية
العمومية ; فقد رفضت الجمعية العمومية المشروع بأغلبية ٦٦ صوتا
ضد صوت واحد وفشل المشروع . والواضح هنا أن مسألة مد
الامتياز مسألة تخص مصر وحدها وكأن شعب إنجلترا ليس له
اختصاص فيه . . . وإذا كان المشروع فيه مصلحة مصر وإنجلترا فقد
كان يجب أن تدعمه الحكومة وقد يمكن بهذا التدعيم أن ينجح .
ومن المؤسف أن مشروعنا مهما كذا لا تناقشة هنا ويترکه لهيئة غير
مسئولة مثل الجمعية العمومية . اتنا يجب أن نوضح الأمور الآتية :

ان قناة السويس ذات أهمية عظي لانا مثلا هي مهمة لمصر
وفضلا عن ذلك فهي توفر أسرع وسائل الاتصال بين إنجلترا والهند
والشرق ومستعمراتنا في الدنماركيون .

ان ثلاثة أربع السفن التي تمر عبر قناة السويس تمر تحت العلم
الإنجليزي وانا نمتلك نسبة كبيرة من أسهم الشركة ٤٣٪ حتى أكون
دقيقا . في ظل هذه الظروف فإن ما يمس مستقبل قناة السويس له
أهمية كبرى لهذا البلد والمبراطورية .

ان مساهمتنا في الشركة في الوقت الحاضر تقدر بخمسة وعشرين مليون جنيه اذا ما نظرنا الى المسألة من الناحية المالية . لست في حاجة الى أن أذكر المجلس كيف امتلكنا هذه الأسهم ١٨٧٥ وان ما دفعناه ثمنا لها (٤ ملايين جنيه) يساوى الان ٢٥ مليون جنيه . ولذلك فقد كان اسهاماً ناجحاً منا ان اشتريناها ، فضلاً عن ذلك فانه خلال السنوات العشر الأخيرة تلقينا حوالى مليون و ٥٠ ألف جنيه من الأرباح وخفف ذلك من عبء دافع الفرائض . ومن ثم فان المقررات الخاصة بالبلد والتي جاءت في تقرير التنصل العام من الأهمية بمكان لنا . وكما نعرف يتنهى امد الامتياز عام ١٩٦٨ والمشروع يحمل الرغبة في مد الامتياز حتى ٢٠٠٨ وهذه كما يقول تقرير التنصل العام « مساهمة طيبة من وجهة النظر المصرية » . ولكن هناك مسألة بالنسبة للمصلحة البريطانية لم يشر اليها التقرير بينما لها أهمية كبيرة هي مسألة التمثيل في مجلس الادارة رغم الحقيقة القائلة بأننا نمتلك ٤٣٪ من مجموع الأسهم فان لنا عشرة أصوات فقط في مجلس الادارة وهو نفس العدد الذي يملكه أي مساهم له ٢٥٠ سهماً ، ولا يوجد بتقرير جورست أى اتجاه لتصحيح ذلك (٣)

رد وزير خارجية بريطانيا في هذه الجلسة على كلمات الأعضاء :

تحدث ادوارد جرای في مجلس العموم البريطاني رداً على هجوم كثير من الأعضاء على الحكومة بالنسبة لمشكلة مد امتياز شركة قناة السويس فقال ان اهتمامنا ونظرتنا الى موضوع مد امتياز قناة السويس من وجهة نظر المصالح البريطانية وهذا هو الذي يحكمنا باستمرار في مراسلاتنا ونقاشنا بينما وبين الأعضاء الانجليز في مجلس ادارة شركة قناة السويس وهؤلاء بدورهم يبحثون الأمر مع أعضاء مجلس

(٣) محمد عبد الرحمن برج ، دراسة في الحركة الوطنية من ص ١٨٨ - ١٩٠ Wilson PP. 102 - 103.

ادارة الشركة وهذا المجلس هو المكان الطبيعي لنا لبحث ومناقشة مشاكلنا الخاصة بقناة السويس . وقد تمت دراسة مشكلة مد الامتياز في اطار جانبين :

الأول - وجهة نظر حملة أسهم شركة قناة السويس وتمثلها وجهة نظر وزارة الخزانة البريطانية . ووجهة نظر ملاك السفن وترعاها وتحبها وزارة التجارة البريطانية (٤) .

وزارة الخارجية تتعاون مع وزارتي الخزانة والتجارة لرعايةصالح البريطانية بشكل عام من خلال مجلس ادارة شركة قناة السويس والأعضاء الانجليز في المجلس . ويتمتع الأعضاء الانجليز في مجلس ادارة شركة قناة السويس بحظ موفور من علاقات الود والصداقة مع زملائهم أعضاء مجلس ادارة الشركة ، وهم على اتصال دائم بالحكومة البريطانية . وقد اسفرت المناقشة التي دارت بينهم وبين زملائهم عن أنه كان ينبغي أن توصي حكومة بلادنا بمد الامتياز من وجهة نظرصالح البريطانية ، ولكن المسألة تحتاج الى مزيد من البحث والتمحيص فهناك مشكلتان :

الأولى : مشكلة التمثيل البريطاني في مجلس ادارة الشركة ، وهو موضوع تم بحثه هنا منذ بضع سنين ، وقد اهتمت بها وزارة التجارة أكبر اهتمام وتعتبرها صعباً جمباً .

الثانية - مسألة تخفيض رسوم المرور وهي مسألة لها أهميتها القصوى ولو طرحتها على بساط البحث في هذا المجلس لكن من الطبيعي أن تتصدى لها وزارات الخزانة والتجارة حينما ثار مسألة مد الامتياز مرة أخرى ولاشك أنه اذا استؤنفت مفاوضات مد

Wilson PP. 103 — 3 (٤) برج ، دراسة في الحركة الوطنية من ١٩٠ .

الامتياز ووصلت الى نتيجة بهذا الخصوص سيكون هناك مجال للمناقشة في هذا المجلس وسيكون على حكومة المستقبل أن تحيط المجلس علما بالاعتبارات التي أملت عليها اصدار تعليمات للأعضاء الانجليز في مجلس ادارة الشركة ليصوتوا في جانب مد الامتياز أو عكس ذلك . ورأى جرای أن أي حكومة ستكون مستورة في المستقبل عن التعليمات التي تعطى للأعضاء الانجليز وعن أصواتهم في مجلس الادارة . ويصعب على أي رجل يشغل منصبي أن يعالج هذه المسألة مراعيا وجهي النظر ، فقد حرصت على السير في طريق مستقيم متوكلاً أن أكون منصفاً « للمصالح المصرية » مع عدم اغفال المصالح البريطانية في نفس الوقت . وبعد موضوع مد الامتياز من أعقد المشكلات يتطلب أن يكون واضحاً (٣)

وأتهت المناقشات في المجلس عند هذا الحد بكلمة وزير الخارجية حول مشكلة مد الامتياز .

وعلى « ولسون » على كلمة ادوارد جرای بأن المصالح الحيوية لبريطانيا اهملت ولم تبحث أيضاً مصالح الدول البحرية الكبيرة وحتى لم يوضع في الاعتبار الاصداء العالمية آنذاك والخاصة بقرب افتتاح قناة بناما للسلاحة العالمية ولا مصالح ملاك السفن اهملت عند بحث هذه المشكلة (٤) .

Wilson, op. cit., PP. 103 — 104. (٢٥)
د. برجم : دراسة في الحركة

الوطنية من من ١٩٢ - ١٩٣ Wilson P. 104. (٣٦)

الفصل الثالث

**موقف شركة قناة السويس
 وألمانيا
 من مشكلة مد الامتياز**

تحسين العلاقات الفرنسية - الانجليزية وائزها على مد الامتياز :

شهدت العلاقات الدولية في الفترة التي نحن بصدده دراستها (١٩٠٨ - ١٩١٠) تغيراً في موازين القوى الدولية ، وتميزت سياسة إنجلترا الخارجية في هذه الفترة بشهود تقارب وتفاهم مع جارتها فرنسا وكذلك مع الروسيا (١٩٠٤ - ١٩١١) وذلك للوقوف أمام التهديدات الألمانية نتيجة نمو ألمانيا العسكري وقوتها الدبلوماسية (١) .

وكان للتحسين في العلاقات الفرنسية الانجليزية عقب الاتفاق الودي (١٩٠٤) دوره القوى في تشجيع شركة قناة السويس وحثها على احياء آمالها السابقة في بعث مشروع مد امتياز شركة قناة السويس من جديد والذي سبق وشهد محاولات ثلاث فاشلة في العقددين الأخيرين من القرن الماضي (٢) .

مفاوضات في باريس بين شركة قناة السويس وبول هارق :

شهدت القاهرة وباريس ولندن نشاطاً خاصاً بمناقشة ودراسة مشروع اتفاقية مد امتياز شركة قناة السويس (١٩٠٨ - ١٩١٠) .

Richard Shannon, *The Crisis of Imperialism*
(1865 — 1915) London 1976. P. 409.

(١)

(٢) راجع من ص ١١ - ٢٥ من هذا البحث .

قى باريس جرت مفاوضات فى (١٥ أغسطس ١٩٠٩) فى مقر ادارة شركة قناة السويس بين أدجار بونيه Edgar Bonnet مثل شركة قناة السويس وبين بول هارف - ممثل الحكومة المصرية حول بنود الاتفاقية الخاصة بسد امتياز الشركة (١) وان البنود ١، ٣، ٢٦، ٤٤ في الاتفاقية المؤقتة بين الشركة والحكومة المصرية (في فبراير ١٩٠٩) ظلت كما هي بدون تغير والتى نصت على الآنى :

- ١ - مد الامتياز من عام ١٩٦٨ حتى عام ٢٠٠٨
- ٢ - مناصفة الأرباح بين الشركة والحكومة المصرية خلال فترة مد الامتياز (٤٠ سنة)
- ٣ - زيادة المبلغ الذى ستقدمه الشركة للحكومة المصرية من ٨٣ مليون فرنك الى ١٠٠ مليون فرنك
- ٤ - أن مشاركة الحكومة المصرية فى صاف أرباح الشركة ابتداء من تاريخ الاتفاق على مد الامتياز والتى تتندى على نسبة مئوية متزايدة الى ١٢٪ خلال مدة قدرها عشر سنوات ، قد رأى المتفاوضون أنه من المستحسن استبعاد موضوع تخفيض الرسوم الوارد بالاتفاقية (٢)

وقد علق آثرور على هذه النقطة (الخاصة بتخفيض الرسوم) بأنها مسألة لا تهم مباشرة وزارة المالية المصرية ، وهى مسألة سياسية من وجهة نظره ، وحيث القبضو бритانى (آثرور) حكومته

Anstruther
— العضو الانجليزى فى شركة
قناة السويس — برسالة سرية من باريس الى جrai عن وقائع هذه المفاوضات بحكم موقنه فى مجلس ادارة الشركة وذلك فى ١٥ أغسطس ١٩٠٩

F.O. 371/43 No. 36. (Inclosure) P.R.O.

Mr. Anstruther/Edward Grey, August 15, 1909 F.O.,

371/47 Op. Clt.

(٤)

على أن ترمي بثقلها حتى تتضمن الاتفاقية نصاً عن تخفيض رسوم المرور في قناة السويس ، وذلك كضمان لموافقة حكومة جلالة الملكة على الاتفاقية^(٤) .

كذلك تلقت شركة قناة السويس « تصيحة قانونية » مفادها بأن الشركة المدنية (Société Civil) التي حصلت على حصة مصر في أرباح شركة قناة السويس ١٥٪ عام ١٨٨٠^(٥) ليس لها سند قانوني . لكنه تصبح هي الأخرى عضواً في الاتفاقية الجديدة الخاصة بمد امتياز شركة قناة السويس^(٦) .

وعلى هذا فقد رأى آثر وسر أن هذه الشركة قد تشعر بالاستياء من أي مساومة على معدل الأرباح ، لأنها قطعاً ستتأثر بذلك^(٧) .

لقد لقى نجاحاً المشروع اهتمام صحف أوروبا كلها واهتمام الدوائر الاقتصادية والمالية بالذات ولذلك ارتفعت قيمة الأسهم بمبلغ ١٥٥ فرنكاً في أسبوع واحد (أي نحو ٦٢٠ قرشاً)^(٨) .

ويوضح الجدول التالي تطور أسعار أسهم قناة السويس^(٩) :

| السنة | (سعر السهم بالفرنك) | (السنة) | (سعر السهم بالفرنك) |
|-------|---------------------|---------|---------------------|
| ١٩٠١ | ٤٧١٣٦٧ | ١٩٠٦ | ٤٧١٣٦٠ |
| ١٩٠٢ | ٣٩٢٣٥٧ | ١٩٠٧ | ٤٥٥٢٣٩ |
| ١٩٠٣ | ٣٩٠٤٥٧٠ | ١٩٠٨ | ٤٤٤٥٩٤ |
| ١٩٠٤ | ٤٢٠٩٥٥ | ١٩٠٩ | ٤٥٧٤٨٥٢٨ |
| ١٩٠٥ | ٤٤٦١٥١٤ | ١٩١٠ | ٥٣٣٠٩٠ |

Ibid.

(٤)

(٥) عن تفاصيل فقدان مصر لنسبتها ١٥٪ في صافي أرباح الشركة راجع للمؤلف كتاب : الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس ص ٣٦٦ - ٣٥٧ . F.O., 371/47 op. cit.

Hallberg, op. cit., P. 403.

(٦)

(٧)

(٨)

وقد قترت أسعار الأسهم فيما بين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٠ نتيجةً
أحداث مد الامتياز .

ايرادات الشركة تتضاعف :

كذلك ازدادت ايرادات شركة قناة السويس عاماً بعد عام ،
وهذا كان حافزاً للشركة على السعي حيثاً لمد امتيازها خاصةً بعد
نحو الوعى القومي والحركة الوطنية في مصر في مطلع القرن العشرين .

وتوضح الإحصائية الآتية تطور ايرادات شركة قناة السويس
خلال العقد الأول من القرن الحالي :

| السنة | عدد السفن | اجمالي الرسوم باللليون فرنك(١) |
|-------|-----------|--------------------------------|
| ١٩٠١ | ٩٧٤ | ١٠٣٤٧ |
| ١٩٠٢ | ١٠١٣ | ١٠٦٨٦ |
| ١٩٠٣ | ١٠٩٤ | ١٠٨١٢ |
| ١٩٠٤ | ١١٣١٨ | ١١٩٤٦ |
| ١٩٠٥ | ١١٦٦٢ | ١١٧٤٦ |
| ١٩٠٦ | ١٠٣٧ | ١١٥٨١ |
| ١٩٠٧ | ١١٢٨٠ | ١٢٠١٨ |
| ١٩٠٨ | ١٠٥٤ | ١١٨٥٤ |
| ١٩٠٩ | ١١٧٧٦ | ١٢٢٥٦ |
| ١٩١٠ | ١٢٧٢٠ | ١٢٤١٠ |

محادثات في القاهرة بين الشركة وسلطات الاحتلال :

هذا وقد جرت في القاهرة محادثات بين بول هارفي والكونت
دي سيريون (١) ، أبلغ خلالها هارفي أنه ما لم يتم تعديل البند الخاص

Willson, The Suez Canal. PP. 130 — 131.

(١)

(١) مثل شركة قناة السويس في القاهرة .

بضمان ايرادات الشركة في مشروع مد الامتياز ، أو استقطاعه كلية ،
فإن احتمال قوله من جانب الجمعية العمومية بعيد الاحتمال ، وعلى
هذا الأساس فليس هناك أى احتمال لسوء الفهم .

كما أوضح هارفي لممثل شركة قناة السويس في القاهرة ، أنه
لا يمكن للشركة أن تنتظر ضغطاً من الحكومة البريطانية على الحكومة
المصرية بهذا الخصوص ، موضحاً له أن الخديوي عباس الثاني
سيتولم باداء فريضة الحج ، والى أن يعود في نهاية شهر يناير ١٩١٠ ،
ستتجول المشكلة لحين عودته ، لاستحالة استمرار المفاوضات لتقديم
مشروع محدد للجمعية العمومية قبل رحيل الخديوي .

وعقب بول هارفي على مسألة سفر الخديوي للحج بقوله « إن
فرصة الموافقة على المشروع يمكن أن يكون في مصلحتها هذا
التأخير » (١) .

هذا وقد اتسم مسلك شركة قناة السويس بالسرية البالغة ،
وقد لعب الكونت دي سيريون - ممثل الشركة في القاهرة - دوراً
هاماً في عرض المشروع هو وبول هارفي - المستشار المالي للحكومة
المصرية - الطرف الثاني في مؤامرة مد امتياز شركة القناة (٢) .

موقف دارنبرج (رئيس مجلس ادارة الشركة) من مشكلة مد الامتياز :
اجتمع مجلس ادارة الشركة في ٨ نوفمبر ١٩٠٩ لبحث موضوع
مد امتياز قناة السويس وفى هذا الاجتماع أوضح الأعضاء الانجليز
في مجلس الادارة أنه على الرغم من التعليمات المعطاه لهم بالتصويت
على مشروع الاتفاقية ، الا أن حكومة انجلترا مازالت تحتفظ بحق

Gorst/Grey, Cairo, November 16, 1909, F.O. 371/43,
No. 67. P.R.O.

(١)

Gorst/Grey, F.O. 371/43, 12-11-1909. P.R.O.

(٢)

اثارة موضوع « التمثيل البريطاني في مجلس ادارة الشركة » في الجمعية العمومية للمساهمين ، ما لم تسوى هذه المسألة بشكل يرضي الحكومة البريطانية (١٢) .

وهكذا ربطت الحكومة البريطانية بين مشكلة مد الامتياز
وموضوع زيادة التمثيل البريطاني في مجلس ادارة الشركة ، للضغط
على شركة قناة السويس لتسوية هذه المسألة لصالحة بريطانيا .

وأعرب دارنبرج عن رضاه لساندته الحكومة البريطانية للاتفاقية،
الا أنه أعرب عنأسفه ودهشته لامتناع الحكومة المصرية عن قبول
الشروط التي وافق عليها المستشار المالي ، واعلان مجلس النظار
المصري عن معارضته لتصديق الحكومة المصرية على الاتفاقية .

وأوضح انه ليس أمام مجلس ادارة الشركة الا تأجيل الموضوع .
واقترح ، دارنبرج على مجلس الادارة – الذى وافقه على ذلك –
بالرد بأن الشركة قررت عدم تعديل الاتفاقية ، بدون تعويض ،
بالشروط التى تم قبولها . وادا كانت الحكومة المصرية ترغب في فرض
«شروط متشددة» لن تقبلها الشركة فعندئذ قد تتخلى الشركة عن
المشروع بدلًا من تقديم «تضحيات جديدة» .

وأوضح دارنبرج انه من مصلحة مصر والحكومة المصرية قبول مقترنات شركة قناة السويس ، وسوف تنتظر الشركة رد فعل الحكومة المصرية ولن تفعل الشركة شيئاً (١٤) ٠

E.S.C.D./Edward Grey, Paris, November, 1909,
F.O. 371/43 No. 62. P.R.O.

(17)

(٤) ارسل الاعضاء الانجليز في مجلس ادارة الشركة وهم : هـ . اوستن لي و هـ بـ استروثر و وـ جارستن بهذه المعلومات من مقر ادارة الشركة بباريس الى ادوارد جرـاي .
F.O. 371/43 Ibid.

وقرر مجلس ادارة الشركة في هذه الجلسة بالاجماع استحالة قبول اقتراحات مجلس النظار المصري . وعلى هذا فان اتفاقية مد الامتياز س يتم تأجيلها لوقت غير معلوم (١٥) .

(ب) المانيا ومشكلة مد امتياز قناة السويس :

لم تتف ألمانيا مكتوفة الأيدي أمام موضوع مد امتياز قناة السويس . ذلك لأن قناة السويس تمثل طريقا حيويا لآمال ألمانيا ، في وقت أصبح فيه التناقض حادا بين انجلترا وألمانيا وكان يمكن في التطور الفنى للرأسمالية الألمانية المتطلعة بالثالى الى مستعمرات جديدة لتعريف اتجاهها وحمايتها بالقوة العسكرية .

وكانت انجلترا باعتبارها قطب الصراع الأساسى مع ألمانيا تخشى زيادة قوة ألمانيا البحرية ، وقد بدأ هذا الصراع البحري من عام ١٩٠٨ الى ١٩١١ .

وعملت الادميرالية فى خريف عام ١٩٠٨ أن البرنامج البحرى الألماني (١٩٠٩ - ١٩١٠) قد عجل به ، وام ت肯 أى حكومة من حكومات حزب الأحرار البريطانى على استعداد لانكار مبدأ « السيادة البحرية البريطانية » (١٦) .

وهكذا فان ازدياد القوة البحرية الألمانية قد اثار القلق والعداء في انجلترا ، ونادى البعض بالطالبية بتوثيق العلاقات مع الروسيا وفرنسا . وأعلن بيلوف أن بناء الأسطول الألماني إنما هو للدفاع عن السواحل الألمانية وعن التجارة الألمانية (١٧) .

ibid. No. 55
١٥ـ فقة من الاعضاء الانجليز في ٨ نوفمبر ١٩٠٩ .
Richard Shannon, The Crisis of Imperialism op. cit. P. 422.
Gooch, G.P. History of Modern Europe (1878 — 1919).
P. 296.

(١٥)

(١٦)

(١٧)

وكان التحدث عن حرب بين الدولتين قد أصبح أمراً عادياً في كل من الدولتين ، ولكن حدة الأزمة قد خفت بزيارة ملك إنجلترا وملكتها لبرلين في فبراير ١٩٠٩ . وقد أثار تقدير مصروفات البحريّة الانجليزية ذعراً شديداً ، فقد طالبت الحكومة بزيادة قوة البحريّة زيادة كبيرة وذلك بناء على المبالغة فيما قد يكون للألمانى من قوة بحريّة ١٩١٢ والاشارة إلى خطر البحريّة الألمانية سواء من رجال الحكومة أو من غيرهم .

ورأى الألمان أن يقوموا بدورهم في السياسة العالمية (١٨) .

وها هي مشكلة مد الامتياز كمثال لمارسة دورهم في السياسة الدوليّة واهتمامهم بالمشاكل السياسيّة والاقتصاديّة والاستراتيجيّة على السواء .

فبعد أن شاعت أخبار مشكلة مد امتياز شركة قناة السويس وتناولتها الصحافة المحليّة والعالميّة ، أرسلت السفارة الألمانيّة في لندن رسالة إلى وزير الخارجية أدوارد جرای تستقرّر منه عن الاتفاقية المذكورة والتي تتعرّض على الجمعية العموميّة في مصر .

وأوضح الرسالة أنّ الحكومة الألمانيّة التي لم تدع للمداولات والمشاورات التي أثبّتت حول هذا الموضوع العام - مد امتياز شركة قناة السويس حتى عام ٢٠٠٨ - لمعرفة إلى أي مدى سيؤدي تحقيقه إلى الترحيب به من الناحيّة السياسيّة أم من الناحيّة الاقتصاديّة .

وأوضح الرسالة أهميّة قناة السويس للتجارة والأسطول الألماني وملاك السفن الألماني .

(١٨) بير دينوفان ، ذريّة القرن العشرين . ترجمة د. نور الدين حاطوم ،

وأكدت أن إدارة القناة لا يشك في مواصلة تنفيذها للعدالة في المستقبل ، أذاء التزاماتها المتعددة . وانه اذا تم تنفيذ مشروع اتفاقية مد الامتياز فسيقع عندئذ على عاتق المانيا التزامات جديدة .

وحيث ان الشركة ستتحمل الالتزامات المالية المرتبة على مد الامتياز ، فستعدل الشركة عندئذ من الشروط التجارية واتى سيترتب عليها عندئذ كنتيجة محاولة الشركة زيادة ايراداتها لمواجهة التزاماتها المالية ، ولسداد هذا العبء الذى ستتحمله من جهة واذا استمر المساهمون من جهة أخرى يحصلون على نفس نسبة أرباحهم طوال فترة مد الامتياز . فأن المانيا تتوقع زيادة في رسوم المرور في قناة السويس ، أو على أقل تقدير فانها — أي الشركة — لن تنفذ ما سبق ان وعدت به بالنسبة للتخفيف التدريجي لرسوم المرور (١٩) .

وتعرضت الرسالة لموضوع آخر أكثر خطورة وهو الا تواجه ايرادات الشركة لعمليات توسيع وتعزيز قناة السويس ، (تحسين القناة) ، وعلى هذا الأساس يثير موضوع مد الامتياز الكثير من الاعتراضات (٢٠) .

القناة ملكية عامة لجميع السفن

وناقشت الرسالة المركز القانوني لشركة قناة السويس فإذا نظرنا الى شركة قناة السويس باعتبارها شركة مساهمة من الناحية الاقتصادية والقانونية اعتبرت مشروعها خاصا تماما ولها حرية اتخاذ قراراتها مراعية مصالح مساهميها في المقام الأول .

ذلك اذا نظرنا اليها من هذه الزاوية الضيقة من ناحية الواجبات

Cuong Metternich/Edward Grey, German Embassy-

(١٩)

London, March 10, 1910, F.O. 423/44 No. 19. P.R.O. (Translated)

Thid.

(٢٠)

والزيادة : عندئذ تكون رأياً خاطئاً لطبيعة الالتزام ، فالقناة باعتبارها ممراً عالياً للتجارة الدولية ، أصبح – بشكل عام – ملكية عامة لكل الأمم التي تهتم بالتجارة الدولية . ونتيجة لذلك أصبح هدفاً لاتفاقيات دولية ^(٢) .

ومن الأمور التي تضفي عليها الصبغة الدولية التطور والتحسين المستمر لقناة السويس حتى تصبح ممراً مائياً من الطراز الأول وتظل عليه صياته حتى يستمر على هذا المستوى .

من هنا توجد مصلحتان متعارضتان : حملة الأسهم والسنادات من جهة والدوائر التجارية والملاحية وملاك السفن والشركات الملاحية من جهة أخرى ، فهؤلاء يقومون بسداد رسوم المرور المرتفعة لسداد فوائد حملة أسهم وسنادات شركة قناة انسويس واستهلاك رأس المال وتحسينها .

وعندما تتأمل رأس المال شركة قناة السويس نجد أنه ٥٠٠ مليون فرنك تحصل أيراداته من ٦ إلى ١٢٠ مليون فرنك – مؤخراً – سنوياً ، تم سداده خلال الأربعين سنة الماضية .

فإذا كان رأس المال قد ساهم في إنشائها ، فإن الأرباح والإيرادات يجب توجيهها لتحسين القناة ومدامنة صياتها لخدمة الطرف الثاني .

أما الطرف الأول فقد تزايدت أرباحه عاماً بعد عام حتى جاوزت الفائدة التي يحصل عليها المساهمون الحد المعقول من الأرباح .

وعلى أية حال فإن الدوائر التجارية وقطاع النقل البحري تستث

Ibid. (٢) يقصد اتفاقية الجمولة الدولية ١٨٧٣ واتفاقية القسطنطينية . ١٨٨٨

العامل القوى في التطورات المستقبلية في الشركة ولا سيما ونحن نرى
ازدياد حركة الملاحة في القناة عاماً بعد عام ٠

ومن وجهة نظر تبادل المنافع بين الجانبين ، فإن دوائر التجارة
والملاحة لا يسكن أن تقف موقعاً سلبياً إزاء ما يجري الآن على الساحة
المصرية بخصوص طلب مد امتياز شركة قناة السويس ٠

كل ذلك أدى إلى أن ينظر ذوو المصالح في التجارة البحرية في
ألمانيا والدول الأخرى بل وفي إنجلترا نفسها ؛ بعين الاعتبار وبحذر
شديددين إلى مشكلة مد امتياز شركة قناة السويس ٠ وبالأخص بالنسبة
لرسوم المرور في القناة ٠

وعلى هذا فهناك رغبة جماعية لتسوية مسألة رسوم المرور ،
والرأي السائد في كل مكان هو تخفيض رسوم المرور ويجب أن تقدر
الرسوم مستقبلاً على أساس الأخذ في الاعتبار المصالح الحقيقة
لصناعة النقل البحري ٠

وقد قامت الدول الكبرى التي يعنيها الأمر باستئرار بخطوات
دبلوماسية للتوصل إلى تسوية عادلة لجميع الدول ٠ وتم ذلك بالأخص
من قبل في المؤتمر الدولي للحملة الذي عقد في القدسية
عام ١٨٧٣ (٣) عندما تم حل مشكلة قياس حمولة السفن في قناة
السويس ٠ وهو الأمر الذي التزمت به شركة قناة السويس ٠

كذلك ما تم التوصل إليه في اجتماع لندن ١٨٨٣ من قرارات
أهمها ما تم الاتفاق عليه مع إدارة شركة قناة السويس أنه عندما تحصل
الشركة على أرباح تصل إلى ٢٥٪ ، فإن أي زيادة بعد ذلك توجه

(٣) راجع المؤلف كتاب : السراج الدولي حول استقلال قناة السويس
ص ص ١٦٧ - ٢٤١ ٠

إلى تخفيض رسوم المرور في قناة السويس حتى يصل تخفيض الرسوم في القناة لتصبح ٥ فرنكات للطن .

وهناك شك في أن إدارة شركة قناة السويس قد تقدت هذا البند بالنسبة لرسوم المرور في السنوات الأخيرة .

وان صالح الشركات الملاحية وملاك السفن الألمانية لتهم غاية الاهتمام بمسألة تخفيض رسوم المرور (٣) .

شركة قناة السويس تطمئن الحكومة والشركات الألمانية في مسألة مد الامتياز :

رأى ملاك السفن الألمان أن مشروع مد امتياز قناة السويس سيسبب ضرراً بالغاً لصالح الملاحة العالمية لأن المبالغ التي ستقوم بتسديدها للحكومة المصرية بالإضافة إلى مشاركة الحكومة المصرية للشركة في إيرادات قناة السويس سيكون لها آثارها السيئة على مسألة تخفيض رسوم المرور .

ولكن ادجار بونيه (E. Bonnet) ^(٤) بعث إلى السيد « بلات » Plate رئيس شركة الملاحة الألمانية — نورث جيرمان لويدز North German Lloyd (رسالة سرية يؤكد له أنه لا صحة اطلاقاً لهذا الاعتقاد ، وحاول أن يشرح له المشكلة بقوله : « حقيقة هناك مشاورات بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس مد الامتياز ، إلا أن ذلك لن يتسبب ولن يكون له أي تأثير على عملاء القناة ، كما أنه لن يؤثر على تأجيل أو تأخير التخفيض التدريجي لرسوم المرور في قناة السويس » (٤) .

F.O. 423/41 No. 1909 cit.

(٤٢)

(٤) راجع بالنسبة لشكلة تخفيض الرسوم للمؤلف : « الصراع الدولي حول استقلال قناة السويس (١٨٨٣ - ١٩٠٤) » رسالة دكتوراه من جامعة الإسكندرية كلية الآداب ١٩٨١ . من ص ٣٤١ - ٣٥٦ .

وأكَدَ ادجَارَ بُونِيهَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ (أَى تَخْفِيْصِ الرُّسُومِ) قَدْ نُوقِشَ فِي اجْتِمَاعِ مَجْلِسِ ادْمَارِ الشَّرْكَةِ فِي ٤ أَكْتوُبِرِ ١٩٠٩، عَنْدَ مَنْاقِشَةِ مَوْضِعِ مَدِ الْإِمْتِيازِ فَأَصْرَحَ جِيمِسُ مَاكَايُ James Mackay

أَولًا — أَنْ يُؤكِّدَ مَلَكُوكَ السُّفُنَ أَنَّ الْمَالِكَ الَّتِي سُتَطِعُ لِلْحُكُومَةِ الْمُصْرِيَّةِ لَنْ تَكُونَ زَرِيعَةً لِلْأَحْجَامِ عَنْ تَخْفِيْصِ الرُّسُومِ :

«... Invoquée comme un prétexte pour ne pas reduire le droit». (٢٥)

كَذَلِكَ أَكَدَ شَارِلُ روُ (نَائِبُ رَئِيسِ مَجْلِسِ ادْمَارِ الشَّرْكَةِ) أَنَّ الشَّرْكَةَ لَمْ يَدْرِ بِخَلْدِهَا بَنَاتَا أَنَّ حَصْوَلَنَا عَلَى مَدِ الْإِمْتِيازِ سَيَكُونُ عَلَى حِسَابِ مَلَكُوكَ السُّفُنِ» (٢٦) .

وأَكَدَ دَارِبِيرِجُ أَيْضًا (فِي حَدِيثِهِ بِمَجْلِسِ ادْمَارِ الشَّرْكَةِ) مَلَكُوكَ السُّفُنِ الْأَمْلَانِ : أَنَّ مَدِ الْإِمْتِيازِ لَنْ يَكُونَ لَهُ أَى تَأْثِيرٍ عَلَى التَّخْفِيْصِ التَّدْرِيْجِيِّ لِرُسُومِ المَرُورِ (٢٧) .

وَهَذَا الْمَوْضِعُ كَانَتْ قَدْ نَشَرَتْهُ أَحَدِ الصُّحُفِ الْأَلْمانِيَّةِ :

فِي عَدَدِهَا الصَّادِرِ فِي ١٠ فِبرَايِرِ ١٩١٠ (Hamburger Nachrichten) ذُكِرَتْ أَنَّ اِتِفَاقِيَّةَ مَدِ الْإِمْتِيازِ قدْ احْتَوَتْ عَلَى نَصٍ بِأَنَّ رُسُومَ المَرُورِ لَنْ تَخْفَضَ إِلَّا عِنْدَمَا تَعْدِيْ أَرْبَاحُ الْأَسْمَمِ ٢٥٪ .

وَقَدْ أَنْكَرَ دَارِبِيرِجُ وَجْدَ نَصٍ كَهَذَا فِي الْإِتِفَاقِيَّةِ ; وَانَّ الشَّرْكَةَ قَدْ قَامَتْ بِتَخْفِيْصِ رُسُومِ المَرُورِ حَتَّى قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ أَرْبَاحُ الْأَسْمَمِ

M. Bonnet to M. Plate, Paris, Le 16, fevri 1910.

(٢٥)

Enclosure in No. 9. F.O. 423/11 No. 9. P.R.O. Confidential.

Ibid.

(٢٦)

• (٢٧) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ .

هذه النسبة . وأضاف دانبرج أنه سوف يتم الإعلان في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين (في يوليو القادم ١٩١٠) بتحفيض رسوم المرور في قناة السويس مبلغاً وقدره ٥٠ سنتينا (١/٢ فرنك) لتصبح فتة الرسوم للطن الصافى من حمولة السفينة ٧١ فرنكات وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩١١ (٣٨) .

وأوضح دانبرج أنه قد أثيرت في مصر اعترافات ومشاعر معادية لمشروع مد امتياز ، وأن الحكومة المصرية لا يبدو أنها مستغلة القناة لصالحة الدول التي تستخدمها .

وحاول دانبرج أن يبرهن على جهود الشركة فأوضح أنه علاوة على تحفيض قيام الشركة بتحفيض الرسوم منذ افتتاحها من ١٠ فرنكات فأصبحت ٧٧٥ فرنكًا (١٩١٠) فإنها قامت بعمليات تحسين للقناة ، فمثلاً في عام ١٩٠٨ قامت الشركة (بالنكريك) برفع ١٣ مليون متر مكعب وهو أكثر مما قام به الأميركيون في عام في عملية حفر قناة بناما (٣٩) .

الشركة تعتقد أن للإمكانيات اليد في إثارة الرأى العام المصرى ضد الاتفاقية :

بعث الأعضاء الانجليز - في مجلس إدارة شركة قناة السويس - برسالة باللغة السرية إلى أدوارد جراري في ١٧ فبراير ١٩١٠ مرقاً بها نسخة من الخطابات المتبادلة بين رئيس مجلس إدارة الشركة (آدجار بوينيه) ورئيس الشركة الملاحية لشمال ألمانيا (السيد

(٣٨) المرجع السابق .

(٣٩) المرجع السابق (كانت عمليات حفر قناة بناما تسير في طريقها وقد تم افتتاح قناة بناما الملاحة الدولية سنة ١٩١٤) .

بلات) . وكان الأخير قد صوت لصالح اقتراح مد الامتياز في اجتماع مجلس ادارة الشركة يوم ٤ أكتوبر ١٩٠٩ . الا أن ملاك السفن الألمانية يعارضون الاتفاقية وان ادغار بونيه قرر أن هناك سببا للاعتقاد بأن الحكومة الألمانية تعارض بشدة الاتفاقية ، وان هناك احتمالا – من وجهة نظره – بأن الحكومة الألمانية تستخدم نفوذها في القاهرة لاثارة الرأى العام هناك ضد الاتفاقية ومنع الجمعية العمومية من الموافقة عليها (٣) .

M. Bonnet stated that there was reason to believe
that the German Government were strongly opposed to it, and were
probably using their influences in Cairo to excite public opinion against
its adoption by the General Council».

British S.C.D./Grey, Confidential Paris 17-2-1910. F.O. 423/44. No.
9 P.R.O.

الفصل الرابع

**موقف الصحافة المصرية والأجنبية
من مشكلة مد الامتياز**

كان للصحافة المصرية دور مشرف في مطلع هذا القرن عندما أخذت ت تعرض على الرأى العام المصرى طبيعة وخبايا مشكلات قناة السويس بكل أبعادها ، السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، وكشفت بشاعة الاطماع الاستعمارية متمثلة في التهـب الاستعماري لآيرادات قناة السويس واحتلال البلاد بسيها ، بعد أن كانت كل مشاكل قناة السويس يتم بحثها ومناقشتها وتنفيذها في طـى الكتمان والسرية بين شركة قناة السويس من جهة وسلطات الاحتلال والحكومات المصرية التابعة لها والمؤتمرـة بأوامرها من جهة أخرى . وكان الرأى العام بعيدا كل البعد عن طبيعة وخفايا هذه المشكلات .

وقد أوضحنا في الفصل الأول من هذا الكتاب كيف مرت ثلاثة محاولات لمـد الامتياز لم يسمع عنها أحد ولكن المحاولة الرابعة (١٩٠٨) تفجرت أحـداثها على يـد الصحافة المصرية .

جريدة اللواء تقود الحملة ضد مد الامتياز :

فبعد عام تقريبا من المفاوضات السرية بين شركة قناة السويس وسلطات الاحتلال في مصر تسرب خبر مد الامتياز إلى الصحف المصرية ، ففي ٥ أكتوبر ١٩٠٩ نشرت جريدة « البورص » الفرنسية في برقية لمراسلها في باريس أن الحكومة المصرية تتفاوض مع شركة قناة السويس لمـد امتيازها أربعين عاما . وتلقت جريدة اللواء -

الناطقة بلسان الحزب الوطنى - نبدأ مد الامتياز فكتبت فى
١١ أكتوبر ١٩٠٩ تقول :

« هذه قناة السويس تمطر الذهب على أصحاب سهومها ولا يعود
على مصر شيء منه مع أنها حفرت بأيدي أبنائها وفوق أرضها وتحت
سمائتها ، وكانت من الأسباب الرئيسية لشقائقها .. فلو لم تكن هذه
القناة لما استندت إنجلترا هذا الجهد العظيم لاحتلال مصر ،
ولما أحلت لنفسها القضاء على حرية شعب بأسره أرضاء لمعانها
الاشعية » (١) .

ثم أخذت الصحيفة تسرد قصة قناة السويس وكيف فقدت مصر
أسهومها ونسبة الأرباح ١٥٪ وبذلك حرمت كل خيرات القناة
واستطردت الصحيفة تقول :

« ولكن من الغريب أن تكثر الاشاعة هذه الأيام الأخيرة أن
الشركة تتذمّر من الحكومة في شأن هذه القناة لمد امتيازها فوق
مدة المائة سنة المتفق عليها وان نصرح لها بمحرقة قناة أخرى بجانب
الموجودة الآن . هذه هي الاشاعة التي اذا تحققت كانت القاضية
على آمالنا والهاوية لرجائنا . هذه هي الاشاعة التي اذا صدقت
سجلت أسوأ نقطة في تاريخ حكومتنا ورجالها القابضين على أزمة
الأمور في هذه الديار » .

« لقد كفانا احتلال بلادنا بسبب هذه القناة ، كفانا ما خسرناه من
الأموال الطائلة : كفانا كل ذلك فلا تجلبوا علينا أيها القوم فضائح
أخرى . اتنا لا نفهم ما الذى يدفع الحكومة الى مد امتياز الشركة
وأى مصلحة تراها لصرف هذا العمل » (٢) .

(١) المسواة ١١ أكتوبر ١٩٠٩ .

(٢) نفس المصدر .

« هل يدور بخلد أحد أن حكومة أهلية وطنية تفكك في هذا العمل ؟ اتنا نجل رجال حكومتنا في أن تم هذه الفكرة الغريبة بمخيلاتهم ولا نصدق عنهم تلك الاشاعات الكاذبة فليكونوا عند حسن ظننا بهم وليعلموا أنهم وكلاء عن هذه الأمة لا يقدمون على عمل الا اذا كانت فيه المصلحة لموكلها وهم مسئولون أمامها » (٣)

كان هذا المقال بداية الحملة التي شنتها « صحيفة اللواء » على مشروع مد الامنياز وتبعتها في ذلك معظم الصحف المصرية الناطقة باللغة العربية .

هذا في حين أن النبأ الذي نشرته الأهرام كان يعني أن المشروع قد اتفق عليه بالفعل (٤) . وذكرت أن السبب في موافقة الحكومة المصرية على هذا المشروع هو « ان الانجليز كانوا يريدون حفر قناة أخرى موازية خدمة لپنهنهم وأملاكم في أفريقيا وغيرها » (٥) .

ولقيت حملة اللواء صداقها في الصحف الأخرى فكتبت جريدة « المؤيد » — انتى يصدرها الشيخ على يوسف والتي تميل الى جانب الخديو يقول في ٢٣ أكتوبر تقول :

« اذا كانت الدولة القوية تحسب حساب المستقبل الى ما بعد ٥٤ سنة على الأمة التي هي أضعف منها أن تحسب حساب المستقبل الى ما بعد ٥٠ سنة » (٦) .

وعادت اللواء تستأنف حملتها فكتبت في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٩ تقول : « ان الذين يفكرون في اتمام هذه المسألة لا يريدون الا اعادة

(٣) الرجع السابق .

(٤) الاهرام ١٨ أكتوبر ١٩٠٩ .

(٥) الرجع السابق . وعن موضوع حفر قناة أخرى راجع لمؤلف كتاب : قناة السويس والطرق الدولية والمنافسة .

(٦) المؤيد ٢٣ أكتوبر ١٩٠٩ .

تمثيل الرواية التي مثلها اسماعيل باشا من قبل حيث باع المستقبل الباقي بالحاضر السيء .. ومادامت مسألة تجديد الاتفاق في دور المخابرات فلا يستطيع أحد ارغام الحكومة على اجابة الشركة الى ما طلبت من مد امتيازها فان لها الحق في رفض ذلك خصوصا وان الرأى العام غير راض بالمرة »^(٣)

وبدأت الشائعات تنتشر عن أسباب مد الامتياز فقيل : « ان اطالة أجل الشركة مقابل تعويض مالى أفيض لمصر ، فان الدول وبما تطالب الحكومة المصرية لــ ما تصبح مالكة للقناة بتفصيل رسوم العبور منها للحد الأدنى بحيث لا يسمح لها بأن تقاضى الا ما يكفى لمصاريف الصيانة فقط ، وربما طالبنا الدول يجعل القناة مباحة كالبر سواء بسواء وكفتا فوق ذلك بمصاريف صياتها »^(٤)

وردت « اللواء » على ذلك قائلة : « ما هي الفرورة التي تذكرنا على التكلم في هذه المسألة قبل حلول أجلها بستين عاما ؟ وما على حكومتنا لو رفضت البحث فيها الآن ؟ ؟ »^(٥)

صحيفة اللواء تنشر نص مشروع الاتفاق بين الحكومة والشركة :

نشرت صحيفة اللواء في عددها الصادر في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٩

نص مشروع الاتفاق وهو يتضمن :

« أن تعطى الحكومة المصرية مبلغ أربعة ملايين جنيه على أربعة أقساط وتحصل الحكومة على ٪٢ من أرباح الشركة اعتبارا من عام ١٩٢١ و ٪٤ من عام ١٩٣١ و ٪٦ من عام ١٩٤١ و ٪٨ من عام ١٩٥١ و ٪١٠ من عام ١٩٦١ ونصف الأرباح من عام ١٩٦٩ حتى عام ٢٠٠٨ »^(٦)

(٣) اللواء في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٩

(٤) اللواء ٢٨ أكتوبر ١٩٥٩

واشترطت الشركة الا تقل حصتها في الربح اعتبارا من ١٩٦٩ عن ٥٠ مليون فرنك بحيث اذا فرض ولم يزد الربح عن ذلك المبلغ فيذهب كله للشركة ولا تأخذ مصر شيئاً وقبلت الشركة أن يكون ل مصر ٣ مندوبيين مصريين في مجلس الادارة اعتبارا من عام ١٩٦٩ وأن يكون للحكومة حق تقيش الحسابات بمعرفة مندوب عنها .

كما ذكرت الصحيفة أن مذكرة مد الامتياز قد طبعت ووزعت على النظار ثم يقرها بعد ذلك مجلس ادارة الشركة في اجتماعه يوم ٨ نوفمبر وكذلك الجمعية العمومية للشركة التي تعقد في ديسمبر (٤) .

وأوردت صحيفة اللواء في نداء نشر بتوقيع من يدعى « رمسيس » موجها الكلام الى رئيس مجلس الوزراء بطرس غالى باشا :

« ٠٠٠ انهم يقولون في مجالس الوزراء القدماء انك ما عجلت بقدومك من مصيفك لتتوب عن سوء الأمير - أى الخديو - في سفره الا لتتولى أمر هذه المسألة العظيمة « مسألة قناة السويس » فذكرنا هذا القول بما وصفك به جناب اللورد كروم من انك حلل المشاكل وقلنا مع القائلين هل سيكون وزيرنا الأول في هذه المشكلة حلاً بريطانيا أم حلاً مصريا » .

ويقول النداء « اتنا نعاهدك أن ننسى لك كل ما فات ان انت وفيت مصر حقها في هذه القناة فاختم صحفك بمصافحة أمة » (٥) .

الحكومة تلتزم الصمت :

ورغم كل ما نشرته الصحف لم تحرك الحكومة المصرية ساكنا فالتزمت الصمت التام ، ولم يعقب مسئول في الحكومة على ما كتبه

(٤) اللواء ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩ .

(٥) المرجع السابق .

الصحف ، ولم يمدد أحد بنفي المشروع أو تأييده . حتى أن جريدة « مصر الفتاة » ذكرت أن الأمر مجرد اشاعة لرفع سعر أسهم شركة قناة السويس . كما علقت صحيفة « الجريدة » على هذا الصدد بقولها :

« كلما زادت الحكومة في كتمان المشروع زاد وارتاد الرأي العام فيه وطلب اعلانه » (١) .

وقابل رئيس تحرير جريدة « البيراميد » الفرنسي رئيس الوزراء وسأله عما تم في المشروع فأجاب بقوله : « ان المسألة تحت البحث » . وعقبت صحيفة « مصر الفتاة » على ذلك قائلة : « لا نريد أن نبحث في جواب الوزير ولكننا نرجو أن تكون نتيجة هذا البحث حفظ حقوق المصريين » (٢) .

الصحافة المصرية وراء طلب عقد اجتماع الجمعية العمومية :
واصلت الصحف حلتها على المشروع فها هي جريدة « مصر الفتاة » تهاجم المشروع فتقول :

« ان الانجليز يخشون على مركزهم في مصر ولذلك كانت مسألة مد الامتياز احتياطاً لأنفسهم » وناشدت أعيان البلاد أن يقفوا سويا ، سواء كانوا من أعضاء الجمعية العمومية أو مجلس الشورى ويدهبو إلى الخديو بالاسكندرية ، طالبين منه أن يصدر أمره السامي بانعقاد الجمعية العمومية حتى تبحث هذا المشروع ، فان وجدوا فيه خيرا وقعوا عليه والا فيجب أن يرفض رفضا مطلقا » (٣) .

(١) الجريدة ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ .

(٢) مصر الفتاة ٢٧ أكتوبر ١٩٠٦ .

(٣) مصر الفتاة ٢٨ نوفمبر ١٩٠٦ .

وتصدرت صحيفة «اللواء» الصحف المصرية في نشر ما يصلها من أنباء عن مشروع مد الامتياز في صحفتها الأولى ، فسبقت بذلك جميع الصحف . كما نشرت اللواء سلسلة مقالات لأمين الرافعى عن تاريخ القناة وما لحق بمصر من خسارة في الأموال ، وعمدت إلى توجيه النداءات في مقالاتها إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء طلب منهم ضرورة عقد الجمعية العمومية لعرض المشروع عليها لاستفتاء الأمة فيه ، وقالت للوزراء : «انت لا نزال نحمل بين جنبينا روح الأمان فيكم بالرغم مما يشيعه أعداؤكم عنكم في كل حفلة وناد .. اعملوا لأنبائكم وأخوانكم . وادعوا الجمعية العمومية لتناقش المسألة مناقشة يؤيدها الحق والقانون »^(١٤) .

ونشرت اللواء بـ اجتماعات «مائة طالب حقوقى» للمطالبة بعرض المشروع على الجمعية العمومية ، كما طالبت الصحيفة القراء بارسال برقيات للخدیو بهذا الخصوص ، كما رحبت بقرار الحزب الوطني الذى طلب فيه من الخدیو الا تحرم الأمة منأخذ رأيها في المفاوضات^(١٥) .

«المؤيد» تطلب تصديق الباب العالى على المشروع :

هاجمت «المؤيد» المشروع وطالبت الخدیو بضرورة الحصول على تصديق الباب العالى على المشروع . وذكرت الصحيفة «ان التاريخ قد حفظ للمرحوم محمد سعيد باشا أنه جمع بين الشرق والغرب وغير خريطة العالم بإنشاء هذه القناة ، وتود ان يحفظ التاريخ لمولانا الخدیو الحالى أن يجمع بين مصر وقナルها في عام ١٩٦٩ ،^(١٦)

(١٤) اللواء ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ .

(١٥) المرجع السابق .

(١٦) المؤيد ٣٠ أكتوبر ١٩٠٩ .

استجابة أعضاء الجمعية العمومية والحكومة لنداء الصحف :

واستجابة أعضاء الجمعية العمومية لنداء الصحف فاجتمع عدد كبير منهم في دار على شعراوى باشا وكان من بينهم أحمد لطفي السيد بث وقرروا ارسال التماس للخديو ولكل من النظار بطلب عقد الجمعية العمومية بصفة استثنائية لعرض شروط الشركة ومناقشة المشروع من كل وجوهه وأرسل الأعضاء مذكرة الى المعتمد бритانى الدون جورست هذا نصها :

« نسأل جنابكم بأن تشيروا على الحكومة الخديوية بأن تعلن المخابرات التى بينها وبين شركة قناة السويس بشأن امتداد أجلاها ، واستشارة الجمعية العمومية في المشروع الخطير الذى تترتب عليه الفوائد الجمة ان روعيت مصلحة البلاد وعظم الضرر ان اهمل شأنها أو أمرها » (١٧)

ولم تستطع الحكومة بعد ذلك الاستمرار في تجاهل الحملة فبعثت الى الصحف في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ بالذكرة التي قدّمتها بول هارفي - المستشار الانجليزي لوزارة المالية - الى مجلس الوزراء بطلب الموافقة على المشروع ، وقد جاء في هذه الذكرة ، معالطات بعيدة عن الحقيقة التي استعرضناها ومن واقع الوثائق البريطانية في الصفحات السابقة . وعلى آية حال أهم النقاط التي وردت بهذه الذكرة :

١ - كانت وجهتنا المحافظة على مصالح مصر أثناء المفاوضات الطويلة التي دارت بشأن مد الامتياز .

٢ - العملية المشروعة لا تبرر في نظر الأجيال القادمة الا اذا

(١٧) الجريدة في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ .

كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل في مشاريع تعود على البلاد بالنفع .

٣ - الأرباح التي تعود على مصر يجب الا تتفق في حاجات الميزانية العادلة وانما يجب أن تصرف على أعمال تقدم البلاد كالرى والسكك الحديدية وغير ذلك .

٤ - من العدل والمفید اقتصاديا الا تكون أرباح القناة المقبلة للجيل المقبل وحده بل يجب أن يشترك معه جيل مصر الحاضر .

٥ - لا تستطيع مصر أن تعارض ، متى عادت إليها القناة ، في تقضي تعریفة المرور في القناة تقاصاً كبيراً بل من المحتمل أن ترمي طلبات الدول إلى جعل المرور في القناة حراً ومجاناً .

٦ - لا يصدق على الاتفاق ولا تسرى أحكامه الا بعد أن تصدق عليه الجمعية العمومية لمساهمي الشركة .

٧ - قلل بول هارفي من أهمية قناة السويس ، وذلك بما يتوقع ظهوره من اكتشافات واختراع طرق حديثة للمواصلات ^(١٨) .

ولم تستطع الحكومة تجاهل الحالات الصحفية ، فاجتمع مجلس الوزراء في أول نوفمبر سنة ١٩٠٩ برئاسة الخديو عباس حلمى الثانى الذى قدم موعد حضوره من الأنضول وصدر الأمر العالى عقب الاجتماع بدعاوة الجمعية العمومية للانعقاد وبذلك انتصرت الصحف المصرية في الجولة الأولى من صراعها لمنع مد الامتياز .

ونشرت صحيفة المؤيد أن الخديو قال للناظار أن واجب الجمعية أن تنظر للمشروع نظر العاقل الذى يغلب المصلحة الحقيقية على

(١٨) المسواء والجريدة ٢٦ أكتوبر ١٩٠٩ .

الشعور ، وأن تبرهن بدقة من جديد على كفاءة الأمة للحكم بدقة وبصيرة على المشروعات الخطيرة (١٩) .

وعلقت « اللواء » على الأمر العالى فقالت : « هي أول مرة في تاريخ مصر اذعن فيها الحكومة لصوت الأمة » (٢٠) .

ورحبت « الجريدة » بالقرار فقالت : « إن الرأى العام المصرى أخذ يظهر بمظاهر أقوى كثيراً مما يتصوره الأوربيون الذين يستغلون بالسياسة في هذا البلد » .

وأى دليل على هذا التقدم من الحركة الفكرية التي شملت القطر كله من أجل مسألة القناة » (٢١) .

تأجيل اجتماع الجمعية العمومية :

ثم سكتت الوزارة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية ، حتى ظن أنها قد عدلت عن المشروع ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلاً يسيراً ، وصدر الأمر الخديوي في ٢٧ يناير ١٩١٠ بتحديد الأربعاء ٩ فبراير لانعقاد الجمعية (٢٢) .

هذا وقد تردد أن تأجيل اجتماع الجمعية العمومية كان انتظاراً لاجتماع الجمعية العمومية لساهمي شركة قناة السويس ، وقيل أن الانجليز هم الذين أوزعوا بهذا التأجيل بعد أن عرفوا بأن الجمعية العمومية المصرية سترفض المشروع ، ولجان الشركة إلى سلاح آخر هو محاولة الخداع فقد اذاعت وكالة « هافاس » الفرنسية في ٨ نوفمبر ١٩٠٩ برقية جاء فيها :

(١٩) المؤيد ٢ نوفمبر ١٩٠٩ .

(٢٠) اللواء ٣ نوفمبر ١٩٠٩ .

(٢١) الجريدة ٣ نوفمبر ١٩٠٩ .

(٢٢) الرافنى ، محمد فريد ص ١٦٥ .

« ان مجلس ادارة شركة قناة السويس قرر رفض ما عرضته الحكومة المصرية وان المسالة ستجمل الى أجل غير مسمى » .
واذاعت وكالة « روپرٹر » الانجليزية برقية أيدت فيها ما قاله وكالة « هافاس » ، وعلق أحمد لطفى السيد على ذلك بقوله : « ان عمل الشركة هو دلال تجاري » (٣) .

الصحافة المؤيدة للمشروع :

صحيفة المقطم :

افردت هذه الصحيفة – لسان حال سلطات الاحتلال – بالدافع عن المشروع ولم تتعرض لمشكلة مد الامتياز الا في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ فكتبت تقول :

« بدا المشروع كلما مر يوم وقرأنا أقوال المترzin على تدحيد امتياز ترعة السويس زدنا اقتناعا في ضعف اعتراضاتهم بأنه ليس ثمة ما يقتضي رفضه ، بل ان مصلحة مصر تقتضي بقبوله بوجه الاجمال ان لم يكن بوجه التفصيل » (٤) .

وفي مقال للدكتور شبل شمیل عنوانه « العالم بعد ٦٠ سنة » كتب يقول في هذه الصحيفة :

« ان الشركة بقبولها هذا الاتفاق خاسرة لا محالة مهما أبدع الماليون والاقتصاديون والسياسيون في الحساب . ان قناة السويس للعالم أجمع من المนาفع العمومية التي لا يغفرها المستقبل القريب ، إنها من حقوق مصر أكثر مما هي من حقوق الصين أو أمريكا ٠٠٠ وعلى الجمعية ان أحسنت رأيها النظر اليوم لا في قبول

(٣) الجريدة ١ نوفمبر ١٩٠٩ .

(٤) المقطم ٤ نوفمبر ١٩٠٩ .

ذلك المبلغ أو رفضه ، بل في كيفية صرفه من منافع مصر ، فذكر لها تنفع الذكرى » (٣٥) .

ولجأت المقطم الى حيلة أخرى فقالت : « كل منا يدعى ان مشروع مد الامتياز سياسة انجليزية لقضاء مصلحة انجليزية لا يستطيع أن يقيم على هذه الدعوى دليلا ، وبفرض ذلك فيماذا يهمنا مادام فصل الخطاب ييدنا لا يدها وقبول المشروع أو رفضه متوقفا علينا » (٣٦) .

كما ذكرت في عدد آخر « ان الحكومة الانجليزية غير مهتمة بهذا الأمر لأنها اذا ارادت انسيطرة على الترعة (٣٧) لأجل مصالحها الخصوصية فسيطرتها عليها وهي في يد مصر ليست أصعب من سيطرتها عليها وهي في يد شركة عمومية » (٣٨) .

وتكتب المقطم تحت عنوانين ضخمة « ماذا تفعل بالمال » بعد الاتفاق على القتال ، وتهدف المقطم بذلك صرف الاذهان عن الاهتمام بحقيقة المشكلة وجوهرها ، فتقول :

« المسألة الكبرى التي هي أولى المسائل بالاهتمام وأشدتها تأثيرا في الخاص والعام ليست مسألة امتياز القناة ولا مسألة حسابات السودان بل مسألة الآفات التي حلت بمحصول القطن في هذا العام فخيت آمال أهل القطر وأطالت مدة الشدة والسر » (٣٩) .

ثم تكتب المقطم سلسلة مقالات بعد ذلك بعنوان « مد أجل قناة

(٢٥) المرجع السابق .

(٢٦) المقطم ١٠ فبراير ١٩١٠ .

(٢٧) تقصد الجريدة (قناة السويس) وتطلق معظم صحافة ذلك الوقت لفترة ترعة على القناة .

(٢٨) المقطم ٦ نوفمبر ١٩٠٩ .

(٢٩) المقطم ٩ نوفمبر ١٩٠٩ .

السويس ودودة القطن وأيضاً مصر (٣) . وتحاول اثارة اهتمام الناس بكل شيء الا مسألة قناة السويس فتتكلم عن تلاعيب طائفية الجزائريين وظلمتهم ومشكلة كريت والعرق الذي شب في أحد قصور استانبول (٤) .

وفي مقالة للقطم في ٤ فبراير ١٩١٠ قالت أن كل الموضوع ينحصر فيما إذا كان مشروع الاتفاق موافقاً لمصلحة القطر أم غير موافق « كل خال من الغرض يعلم أن هذا المشروع مالي بحت ولا دخل للسياسة فيه فإنه مهما قلبتنا كل مادة من مواده وحلتنا كل فقرة من فقراته لم نجد فيه محللاً للسياسة . وزعمت الصحفية أن اطالة الامتياز لا تقتصر على الاحتلال ولا تطاله ولا تعطي إنجلترا ولا دولة من الدول حقاً ليس لها الآن لا في مصر ولا في القناة ولا تؤثر في علاقات مصر والدول العلية وسائر الدول لا الآن ولا في المستقبل . وأضافت أنه بالرجوع إلى المعارضين على قبول الشروط لوجدنا أن أقوى اعتراض لهم على قبولها هو أن نصيب الشركة من الربح يكون أكبر من نصيب مصر وهذا صحيح ولكن هل يعقل يا قوم أن الأمر يكون بخلاف ذلك » .

« فإذا حسبنا الأموال التي تأخذها الحكومة من الشركة بحسب مشروع الاتفاق وحسبنا أن الحكومة تشرها في أعمال ريعها الصافي ٤٪ سنوياً لم تنته السنون سنة الباقية من امتياز شركة القناة حتى تصير تلك الأموال مع فوائدها ٢٠ مليون جنيه » (٥) .

ثم تساءلت الصحفية ، هل تحل الذمة الظاهرة لعضو من أعضاء الجمعية أن تحرم مصر الآن من أموال تبلغ هي وفوائدها ٩٠ مليون

(٣) المقطم ٢٥ نوفمبر ١٩١٠ .

(٤) المقطم ٢٥ يناير ١٩١٠ .

(٥) المقطم ٤ فبراير ١٩١٠ - د. برج ، دراسة الحركة الوطنية من ٥٠ .

جنيه على القليل بحجة أن القنال يمكن أن يربح مصر هذا المال أو أكثر منه في مدة ٤٠ سنة تبتدئ بعد ٥٩ سنة وقالت في النهاية تساؤل كيف يكون حال القناة بعد ستين سنة ؟

ومن يضمن لنا أولاً أن القناة يبقى جزءاً من مصر ؟ وثانياً أن الأمم الأخرى ترضى أن تبقى رسم المرور كما هو الآن أو أكبر مما هو عليه . وثالثاً أن مصر تأخذ هذا الرسم كله وحدها وتتصرف فيه بحسب مشتهاها . ورابعاً احتياج العالم إلى هذه الترعة يبقى كما هو الآن ولا يستغني عنه بطرق أخرى كثيرة (٣) .

صحيفة الوطن :

من الصحف التي أيدت مشروع مد الامتياز وسخرت من اللواء ومن قوله ان القناة لو استخلصت للأمة سيكون صاف أرباحها في الأربعين سنة التي تريده سلبها الشركة آلاف الجنيهات وسخرت من هذه الأرقام وقالت انه يلوح لها أن هذه المسألة أصبحت ذريعة لاشغال الرأي بأمور كثيرة لا تتعلق بالمشروع واتخاذها سندًا فهذا نكبة في فلان يرفض وتمنى استقالة الوزارة ليحل محل أحدهم وهذا يظهر بوجين (٤) .

صحيفة مصر :

أيدت المشروع وأخذت تعدد القوائد التي ستعود على مصر من قوله وتأسف لأن البعض ما يزال يرفض المشروع وبيني رأيه على اعتقاد أن مستقبل القناة سيكون عظيماً وأن ربحه مضمون لمصر ثم

(٣) المصدر السابق ، نقلًا من د. برج من ١٥ المرجع السابق .

(٤) بجريدة الوطن ١٧ فبراير ١٩١٠ - د. برج ، دراسة الحركة الوطنية من ٤٩ - ٥٠ .

ثم هو يظن أن في مد أجل الامتياز زيادة للتفوذ في البلاد ولذا يجب رفض المشروع بصرف النظر عن أي ربح . وأشارت بوجوب تحكيم العقل وعدم الانصياع وراء الرأى الذى يقول برفض المشروع الا اذا أثبت بالبحث الدقيق أن مصلحة البلاد تقضى بذلك الرفض .

اذ لا يستبعد أنه اذا رفضت مصر المشروع خسرت المفعة التي ستعود عليها ، استثنى سنة المقبلة ولم تربح شيئاً بعد نهاية الامتياز وان مشروعها كهذا يجب الا يرفض بلا بحث او جدال بدعوى انه يضيع على مصر خيراً كبيراً في المستقبل وممضت الصحفية تقول في عددها ٤ نوفمبر ١٩٠٩ انما الذي يجب أن يبحث فيه هو المشروع المالي نفسه ، وهل يمكن استباط ما هو أفضل منه على أن يكون مقبولاً لدى الشركة صاحبة الحق في الرفض والقبول ، اذ المفهوم من عبارة المستشار المالي ان هذه الشركة ترى تلك الشروط التي وضعتها الحكومة المصرية ثقيلة على المساهمين فقد لا قبلها حين تعرض للمناقشة على جميتها العمومية فإذا زادت المطالب من جانب الحكومة المصرية كان من المؤكد أن الشركة لا تقبل ما يعرض عليها فتضييئ مصر فرصة قد لا تعرض عليها بعد (٣٥) .

الصحف الأجنبية في مصر تؤيد مد الامتياز :

بلغ عدد الصحف الأجنبية في القاهرة ١٣ صحيفة يومية أوربية و ١٢ صحيفة عربية (١) . اتفقت معظم الصحف الأجنبية في مصر على تأييد مشروع مد الامتياز .

الصحافة الانجليزية :

صحيفة الاجبيشيان جازيت :

وهي لسان حال الانجليز ، وهي جريدة شبه رسمية أيدت مشروع مد الامتياز تائیدا مطلقا ، واستعدت السلطات على الصحف الوطنية المناهضة للمشروع ، وطالبت بعدمأخذ رأى الجمعية العمومية في أول الأمر ، ثم لجأت الى سلاح التهديد والوعيد بعد احالة المشروع للجمعية العمومية . وطلبت من الأعضاء الموافقة على المشروع حتى تلجم الحكومة الى استشارةهم في جميع الأمور .

وكتبت تقول : « . . . ان مصر وحدها ليست كفؤا لتحمل التبعات الثقيلة التي تنشأ عن امتلاك القناة . والأمل قليل بامتلاك هذا

(١) بلغ تعداد مصر في ذلك الوقت ١٢ مليون نسمة (١٩١٠) من بينهم عشرة آلاف قارئ، مثتفق وقليلة منهم تهتم بالصحافة الأوربية . راجع : Alexander, J, The truth about Egypt, op. cit., P. 293.

القطر للقناة حتى بعد عام ٢٠٠٨ ، فقد تضطر إنجلترا أن تبقى بمصر تحت مراقبتها احتفاظاً بمصالحها » (٣)

وقد فسرت الإجيشيان جازيت ، في عددها الصادر في ٢٧ أكتوبر ١٩٠٩ ، مسألة مد الامتياز بأنه يرجع إلى الخوف من أن مصر إذا آلت إليها قناة السويس بعد ستين عاماً قد تعمل ما عملته كولومبيا في مسألة قناةباناما فترفض تجديد الامتياز ، أو تشرط تجديده شروطاً ثقيلة (٤)

وعندما رفضت الجمعية العمومية مشروع مد الامتياز علقت « الإجيشيان جازيت » على ذلك بقولها : « إن هذا يعتبر دليلاً على عدم كفاءة الأمة المصرية لأن تحكم نفسها بنفسها (٥) »

الصحافة الفرنسية :

دافعت الصحافة الفرنسية عن مشروع مد الامتياز ، وبخاصة الصحف المالية وأكددت للمساهمين بأن أرباحهم لن ينقص منها شيئاً حتى بعد مناقضة الحكومة المصرية للشركة في أرباحها (٦) »

وتذكر هنا مواقف بعض هذه الصحف الفرنسية :

(١) صحيفة البروجريه :

ولم تجد صحيفة البروجريه ما ترد به على مقالات الصحف الوطنية سوى قولها أنه لا يوجد رأي عام في مصر ، فان مصر الحقيقة — في نظرها — تتكون من ملايين الفلاحين ، وهؤلاء بعيدون عن الضجة التي

(١) الجريدة في أول نوفمبر ١٩٠٩ (نقلًا عن الإجيشيان جازيت) .

(٢) دوتشتن ، تيودور ، المسألة المصرية (نقلًا عن الإجيشيان جازيت) .

٢٧ أكتوبر ١٩٠٩) . ص ٣٥٦ — ٣٥٧ .

(٤) المفتاوي ، شكلة قناة السويس ج ٤ ص ٥٨٢ .

(٥) جريدة المؤيد ٢٤ فبراير ١٩١٠ .

(٦) تصدر باللغة الفرنسية .

يحدثها مئات المشتغلين بالسياسة في القاهرة والاسكندرية » وقانت :
« ان من أسباب المعارضة في المشروع سوء النية لقسم كبير من
الجرائد الوطنية » (٢) .

كما كتبت تقول في ١٠ يناير ١٩١٠ : « لابد من تصديق الحكومة
المصرية أولا على المشروع » (٣) .

كما علقت البروجرية على قرار الجمعية العمومية برفضها المشروع
بقولها :

« الجمعية اتحرت لأنها أبى على الوزارة الدفاع » (٤) .

(ب) صحيفة البورص اجبيشين :

وتحدثت هذه الصحيفة في مقال لها قائلة : « ان الاحتلال
سيتخذ من رفض الجمعية ذريعة من الذرائع لرد المتغليين بطلب
الدستور خائبين حيث تقول لهم اتم لستم أهلاً للمجلس النيابي
لانكم في المسألة الوحيدة التي اتيحت لكم فيها الفرصة لاظهار
مواهبكم البرلمانية قد عجزتم عن تميز ماهية المصالح الحقيقة لمصر .
كما وأن الجمعية أخطأت وجاء قرارها ناقصاً .. وشبّهت الجمعية
بالطفل الغاضب من الأكل لا يكون حظه سوى العرمان منه في
النهاية » (٥) .

(ج) الجورنال دي كير :

أوردت مقالاً بعنوان « مسلك الجمعية يحزن محبي مصر » (٦) .

(١) اللواء في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ (تقليل عن الصحيفة المذكورة) .

(٢) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٣ من ٧٥ .

(٣) اللواء ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ (تقليل عن البورص) .

(٤) اللواء ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ (تقليل عن البورص اجبيشين) .

(٥) الجورنال دي كير ، ١٨ أبريل ١٩١٠ .

(د) صحيفه البراميد Les Pyramides (١٦)

قامت صحيفه البراميد بشرح موضوع مد الامتياز وافسحت صدرها لبيان أسانيد مؤيديه ومعارضيه . ودرست كل تفاصيله في أعداد متتالية نشرت في شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٠٩ ، وفي يناير وابريل سنة ١٩١٠ ، ثم أتاحت للأقلام أن تباري في شرح القضية ودراستها ، ونقلت عن الصحافة الوطنية الى الأجانب رأى الوطنيين ، ونقلت عن الصحافة الأجنبية الى الوطنيين رأى الأجانب ، ولم يفت (البراميد) أن تشيد بموقف الحكومة من الجمعية التشريعية (المقصود الجمعية العمومية وليس التشريعية) حين قررت وزارة محمد سعيد أن رأى الجمعية سيكون قاطعاً في القضية ، وقد هلت لذلك ، واعتبرت قرار الحكومة خطوة سلية نحو الديمقراطية الصحيحة ، وهناتها عليها مرحلة بالتطور الملحوظ من الحكم نحو الحكمين (١٧) .

(١٦) صحيفه مصرية فرنسيه صدى للاهرام نقل للرأي العام الاولين آمال مصر وآلامها وصورة صادقة عن نهضتها وجهادها في سبيل حريتها واستقلالها . ابراهيم عبده ، تاريخ مصر في خمس وسبعين سنة دار المعارف ١٩٥١ . من ٤٦ .

(١٧) صحيفه البراميد ٢٦ أكتوبر ١٩١٠ ، ٦ نوفمبر ١٩١٠ ، ٧ نوفمبر ١٩١٠ ، ١٥ ابريل ١٩١١ . ابراهيم عبده ، مرجع سابق ذكره من ٤٢ .

تحليل مواقف الصحف المصرية من مشروع مد الامتياز

صحيفة اللواء :

جاءت صحيفة اللواء في مقدمة الصحافة المصرية في العقد الأول من القرن العشرين تحمل مشعل الدفاع عن مصر ضد مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس ، فقد حلت على المشروع واشتهدت في تقاده حتى أصبحت خلال الفترة من أكتوبر ١٩٠٩ وحتى ٧ أبريل ١٩١٠ مجرد نشرة عن أخبار المشروع وتاريخ قناة السويس وخسارة مصر بسببها ومدى الخسارة التي ستعود على البلاد في المستقبل اذا ما تم مد امتياز الشركة واشترك في هذه الحملة جمهور من كتاب صحيفة اللواء ، أمثال محمد فريد وعبد العزيز جاويش ، وأمين الرافعى وعلى فهمي كامل (شقيق الرعيم مصطفى كامل) وعبد السلام وهبى (بك) ومحمد طلعت حرب (بك) ومحمد لطفي جمعة وصابر صبرى .

وقد قادت اللواء الحملة الصحفية دون غيرها من الصحف فقامت بحشد القراء وتبثتهم روحياً وذهنياً ضد المشروع فقامت بنشر جميع الآراء التي وصلتها من مصر أو من الخارج سواء من المصريين أم من الأجانب .

كما اهتمت اللواء بنشر كل ما تكتبه الصحف غير العربية مع المشروع أو ضدّه وهاجمت بعنف صحيفتي الاجيبيان جازيت والتيمس البريطانيتين ، اللتين أيدتا المشروع ، ورددت على الحجة بالحجة واتّهت من هذا كله أنه من غير المتوقع أن تؤيد مثل هذه الصحف الاتجاه الوطني أو ترعى مصلحة مصر .

وساهمت «اللواء» في دعوة قرائتها إلى الكتابة لأعضاء الجمعية العمومية للمطالبة باتّهاعها للنظر في المشروع ثم طالبت قرائتها بأن يرقوا إلى الأعضاء عند نظر المشروع للوقوف مع مصر في الاجتماعات .

ولم تتردد اللواء في مهاجمة الخديو وخاله الأمير حسين كامل أو بطرس غالى باشا . رئيس الوزارة وخلفه محمد سعيد (باشا) عندما وجدت أنّهم يتجاوزون إلى الوعد والوعيد لاقناع الجمعية بالموافقة على المشروع .

المؤيد والدستور ومصر الفتاة :

أبجعـت هذه الصحف على معارضـةـ المشروعـ وإنـ كانتـ تنشرـ بعضـ الرسائلـ التيـ تصلـهاـ تـأيـداـ لمـ الـامتـياـزـ وتـقولـ انـ ذـكـ عـملـ بـحرـيةـ الرأـيـ (١)ـ .

العملـ :

سارتـ هذهـ الصـحـيـفةـ التـيـ أـصـدرـهاـ مـحمدـ فـريـدـ .ـ فـيـ ٧ـ مـارـسـ عامـ ١٩١٠ـ .ـ عـلـىـ نفسـ السـيـاسـةـ التـيـ سـارـتـ عـلـيـهاـ الـلوـاءـ وـقـدـ عـطـلـتـهاـ حـكـوـمـةـ مـحمدـ سـعـيدـ باـشاـ فـيـ ٢٠ـ مـارـسـ ١٩١٠ـ أـىـ بـعـدـ أـقـلـ مـنـ أـسـبـوـعـينـ مـنـ صـدـورـهاـ .ـ

(١) المؤيد ٨ نوفمبر ١٩٠٩ .

الجريدة :

سارت على نهج اللواء في مهاجمة المشروع وقام أحمد لطفي السيد (٣) بالتوقيع على المعرضة التي طالب فيها الأعضاء الخديوي بعقد الجمعية لأن دعوة أحمد لطفي السيد كانت تهدف إلى تحقيق نظام حكم ديمقراطي في مصر .

وقد اتجهت الجريدة إلى الميل لاعتبار مشروع مد الامتياز «الصيغة المالية لا السياسية» . فقد ذكر أحمد لطفي السيد في مقال له :

« ان الظروف التي نحن فيها الآن تجعلنا نجاري فكرة القائلين بأن وجود القناة في يد شركة دولية فيه نوع من المصلحة لمصر . وعلى ذلك نكرر دائمًا أن الموضوع الذي نبحث فيه ليس هو هذا مطلقا بل موضوعنا هو ما إذا كان المعروض من الشركة يصح أن يكون مقابل للفائدة التي سنتفدها من القناة في مدة الامتياز الأول ، ونكرر أن الحساب قد هدى إلى أن الغبن في الصفقة فاحش والغبن مانع دائمًا من امضاء العقد » (٤) .

صحيفة الأهرام :

وقفت الأهرام في أول الأمر موقف التردد بين تأييد المشروع ورفضه . وبشرت بأن المشروع سيتم لا محالة ، أو أنه أوشك على أن يتم ، ثم أيدت مد الامتياز وأخذت تناقش كيفية صرف المبالغ التي ستحصل عليها مصر مقابل مد الامتياز .

وبعد ذلك عادت لتعارض المشروع . وكان أول ما نشرته الأهرام عن موضوع مد الامتياز بما جاء فيه : « ان المباحثة بين الحكومة

(١) وهو أيضًا عضو في الجمعية العمومية .

(٢) الجريدة ١٣ فبراير ١٩١٠ .

المصرية وشركة قناة السويس كادت تفضي الى الاتفاق التام .. ولقد كانت مصر تسر بهذا الاتفاق لو أخذ مليون من هذه الملايين وافق على انشاء المدارس حتى يستطيع أبناء مصر تلقى العلم .. وكم نعجب لأمة تؤخذ أموالها ويتصرف الغير في شئونها فأنا موقن أن نظارنا لا يعرفون حتى الساعة شيئاً من أمر الاتفاق والباحثة فيه .. وإنما للأمل من النظار المصريين أن يطلقوا مناصبهم اذا رأوا أن السياسة قد عادت الى طرح أملاك مصر بالمزاد دون أن يتفعم المصريون شيء من الأثمان كما كان في قديم الزمان بل في كل وقت وأوان ^(٤) .

كما كتبت الأهرام : « ولم تز جريدة من جرائد أوروبا توخت في هذا الاتفاق من الوجهة السياسية فكلها بحث دقيق في الوجهة المالية فقط ، لأن تلك القناة التي امتلكت مصر وهي شطر من ملكها لاتهم الآذن السياسيين بل المالين .. وما أصدق ما قال اسماعيل باشا يوم اختلف مع دي لبس على القناة :

انما أخشى أن تصبح مصر للقناة لا أن نظل القناة ملكاً
لمصر » ^(٥) .

ثم تبين الأهرام الخسارة الفادحة التي تصيب مصر اذا وقعت هذا الاتفاق بقولها : « اذا وقنا مع صحف أوروبا عند الحد المالي دون السياسي فانا نرى الشركة رابحة والحكومة خاسرة لأنها تتبع اليوم بثلاثة ملايين جنيه القناة التي تكون ملك مصر الحال بكل معداتها وآلاتها بعد ٥٥ سنة »

(٤) الأهرام ١٦ أكتوبر ١٩٠٩ ، وراجع أيضاً ، ابراهيم عبد ، تاريخ مصر
٧٥ سنة من ٢٨١ .
(٥) الأهرام ١٨ أكتوبر ١٩٠٩ .

وإذا كانت الحكومات تعد المشاريع للربح والفنى بعد المئات من السنين فان حكومة مصر بمثل هذا البيع تخسر ما يمكن أن يكون ذات يوم مصدر ثروة ومنبع خير لها ولأبنائها » (١) .

وفي ختام مقالها هاجمت جورست والإنجليز بقولها : « .. وقد عرفنا سياسة الدون جورست هو ومستشار المالية على هذا النحو من الأعمال ، أى يبيع ما يمكن بيعه والاتفاق به الآن دون النظر الى مستقبل الأيام .. هذا اذا نحن لم نقل افهم يتroxون من هذا البيع خدمة الانجليز بثلاثة ملايين جنيه تتفق على السودان ويسد أجل الامتياز لأبناء التاميم الحاصلين مع حكومتهم على ٦٥٪ من أسمهم تلك القناة » (٢) .

وعلى أية حال عندما اشتدت حملة الصحف الأخرى على المشروع اقتدت الأهرام بهم وعارضت المشروع ولكن في تقل و كانت هي الصحيفة التي نشرت حديث الأمير حسين كامل الذى أيد فيه المشروع .. وهي التي ردت على محمد فريد بك عندما هاجم الأمير فقد كتبت مقالا بتواقيع « أحد الناس » وفيه يهاجم محمد فريد ويقول « لو أذن في مصر من يقف لقناة السويس فالامير حسين هو أول من يقف لها وأبوه حافرها ومجريها وهو عليها احرص منك يا فريد » .

وقد حرست الأهرام بعد ذلك وفي كل مناسبة على أن تذكر أنها وقفت تعارض مد الامتياز .

وقد افرد الكتاب الذى أصدرته فى عام ١٩٥١ عن « جريدة الأهرام » فصلا خاصا تشرح فيه موقف الجريدة جاء فى ختامه :

(١) نفس المصدر .

(٢) الأهرام ١٨ اكتوبر ١٩٠٩ .

« وبعد فهذه هي قصة مد امتياز قناة السويس وهي جديرة بأن تسجل في تاريخ الأهرام وتحسب لها لا عليها ، كما زعم بعض الزاعمين ، وهي حسنة من حسناتها تضاف الى سجلها فان موقفها من القضية بحثا وتنقيبا ورعايتها للعواطف الشعبية كان أمرا ظاهرا في جميع الأخبار والمقالات والأحاديث التي أجرتها مع المصريين والأجانب ولم تغفل قط المصلحة الوطنية في ذلك كله والذين يعودون الى صيغة الرفض التي صدرت عن الجمعية العمومية يجدون في روحها وألقاظها الكثير مما تحدثت به الأهرام في هذا الموضوع في افتتاحياتها ، وكان حديثا عميقا مدققا يمتاز بخلوه من الهجو وبعده عن المهاارات وترفعه عن النظر الى الشخصيات »^(٤) .

موقف الكتاب الأجانب من مشروع مد الامتياز :

أخذ هذا الموضوع اهتمام الكتاب الانجليز وغيرهم فأفردوا له فصولا في مؤلفاتهم عند دراستهم لهذه الفترة من تاريخ مصر الحديث . أيد معظمهم مشروع مد الامتياز الا أن قلة منهم عارضته نذكر منهم تيودور روتشتين . ونذكر فيما يلى بعض هؤلاء الكتاب :

ارتولد ولسون Wilson

يذكر ولسون في مؤلفه المعروف عن قناة السويس ، أن اقتراح مد امتياز شركة قناة السويس كان بلاشك مربحا وله مزايا لمصر ، ولكنه في نفس الوقت أكثر ربحية ومزايا للشركة أكثر من العائد لمصر^(٥) .

أما بالنسبة لقرار عرض موضوع مد الامتياز على الجمعية

(٤) ابراهيم عبد ، جريدة الأهرام . تاريخ مصر في ٧٥ عاما . دار المعرف

١٩٥١ من ٢٨٦ .

Wilson A., The Suez Canal op. cit., P. 95.

(٥)

العمومية والى كلفت رئيس الوزراء بطرس غالى حياته ، فقد أخذ ولسون على جورست ذلك ، واتقدى بقوله : « ان جورست لم يقدر احتمالات الموقف تمام التقدير واعتمد كثيرا على نفوذ الخديو ومجلس النظار الذين يمكن ان يمارسوه في هذه المسألة » . وقارن ولسون بين كروم ودورست قائلا ان الأول قادر ما كان يقع في مثل هذه المفروضية (الشركة) (١٠) . وأخطأ ارنولد ولسون عندما ذكر أن الدول البحرينية الكبرى لم تدرك او تتحقق من أهمية خطورة قضية مد امتياز شركة قناة السويس عندما اثيرت على الرأي العام عام ١٩٠٩ ، فلم يكن هناك تمثيل لبريطانيين عند بداية المشكلة (١١) .

الكسندر وج. Alexander. J.

يرجع الكسندر سبب مد الامتياز الى تصميم بريطانيا على عدم تقوية مركزها باعلان الحماية على مصر ، وفي مواجهتها للمعارضة المتزايدة ، فكان من الضروري لبريطانيا لضمان المستقبل واعتباراً لمصالحها المائلة في شركة قناة السويس . فعن طريق القناة من جهة والسودان من جهة أخرى يمكن السيطرة على مصر وادارتها بكفاءة ، ونظراً للظروف السائدة (١٩٠٩ - ١٩١٠) وليس من الحكمة عندئذ « ارخاء هذه السيطرة » أو حتى مجرد التفكير في أي امتياز قد يؤدي أو يعمل ضد الدولة المحتلة ، بالإضافة الى أن مد الامتياز سيؤدي الى استمرار السيطرة على القناة حتى عام ٢٠٠٨ ، وهو في نفس الوقت سيدر على مصر ايراداً بعد عام ١٩٢١ سيفزاد بنسب متزايدة حتى عام ١٩٦٨ . بالإضافة الى ذلك فقد أكدت بريطانيا أنها ليست لديها مصالح خفية يمكن استخدامها في نصح الحكومة

« ... Lord Cromer would scarcely have fallen into such a trap. » Wilson, op. cit., P. 99.

(10)

(11) راجع ص ٨٨ - ٩٣ من هذا البحث ، بوضع اهتمام الشركات اللاحقة وملوك السنف بهذه المشكلة .

المصرية لم امتياز الشركة لأن التحفظ الخاص بعياد قناة السويس
في اتفاقية القسطنطينية (١٨٨٨) قد اتهى بالاتفاق الودي
عام ١٩٠٤ (١٢)

ويصف انكستردر الصراع حول موضوع مد الامتياز بأنه قد
جعل البلاد في حالة من الارتباك ، ووضعها على حافة الثورة قبل أن
 يتم البت في مد الامتياز بشكل نهائي . ويشهد الكتاب بمراسيل
جريدة « الفينانشيل تيمز » الذي يصور الضغط الرهيب من جانب
الصحافة المصرية لاجبارها على نشر نصوص اقتراح مد الامتياز ،
وقد اعتبر الرأى العام هذا الضغط على الحكومة المصرية : بمثابة
نجاح للحزب الوطني . ثم تحولت الحملة بعد ذلك على « مشروع
مد الامتياز » وارتكتب الحكومة خطأ قاتلاً بالموافقة على الحاف
الحزب الوطني في الطلب على أن تلتزم الحكومة بالوعد بعد الموقفة
على المشروع قبل عرضه على الجمعية العمومية . ويرى الكسندر
أن هذا الوعد أعطى الجمعية العمومية دوراً اسرياً في قانون الدولة ،
وأصبح فيما بعد سلطة في يد (المطرفين) (١٣) .

وأخذت جهودهم في التأثير على أعضاء الجمعية العمومية للاعتقاد
بأن مسألة اتفاقية قناة السويس إنما كانت فقط أساساً لذرعة أخرى
وهي كراهية سلطات الاحتلال لأنها سرق حقوق البلاد الشرعية (١٤) .

ورأى الكسندر أن عرض مشروع مد الامتياز على الجمعية
العمومية كان تجربة مؤللة لهيبة بريطانيا وذلك فيما يختص بامكانية

Alexander, op. cit. P. 284.

(١٢)

Extremists

(١٢) يطلق الكسندر في كتابه لفظة المطرفين

على الوطبيين أو رجال الحزب الوطني .

Alexander, PP. 298 — 9.

(١٤)

منح مصر حكومة ذاتية . وانه يجب الاعتراف بان ذلك الأمر يعتبر
احد الاخطاء القاتلة لسياسة انجلترا في الشرق الأدنى (١٥) .

لورد لويد Lord Lloyd

هاجم لورد لويد في كتابه - مصر منذ كروم - سياسة
جورست في فصل عنوانه :

« تأثير السياسة الجديدة » فكتب يقول : « لقد بدا واضحا
الآن أن السياسة التي بدأها جورست قد فشلت تماما في أهدافها ،
فقد أدى موضوع مد الامتياز الى ردود فعل حادة في كل قطاعات
الشعب وأدى الى الاضطراب والفوضى » ورأى لورد لويد أن
مشروع مد الامتياز أكثر فائدة لصر ، وأوصى المستشار المالي بقبول
المشروع ، الا أن الوطنيين وصفوا المشروع بصيحات الخيانة .
ويؤكد لورد لويد أن الوزراء أخطأوا تقدير تعوزهم على الجمعية
العمومية وكذلك جورست أخطأ الحكم بالنسبة لمدى تعوز الوزراء
على الجمعية . وهاجم لورد لويد موقف جورست بقوله : « إنما
سقطة عجيبة او أحد أمضى في الشرق سنتين عددا » (١٦) .

الجود Elgood

وقد دلل الجود - في كتابه : « مصر والجيش » - على معارضة
المصريين لأى مشروع تتقدم به الحكومة على مسألة مد الامتياز ،
فقد قامت الصحف المصرية بمحاجمة المشروع ومحاجمة الوزارة واتهمتهم
بأنهم عملاء للإنجليز ، ونظرا لهذه الظروف الحال جورست الأمر الى

« ... it must be regarded as one of the fatal mistakes
of our Policy in the Near East.» Ibid. P. 329.

(١٥)

Lord Lloyd. Egypt Since Cromer., Vol. 1 London. 1933.
PP. 96 — 97.

(١٦)

الجمعية العمومية لاعطاء رأيا نهائيا في المشروع الذى كان جذابا في
نظر الانجليز .

وهاجم لورد لويد رفض الجمعية والشعب المصرى المشروع .
وأوضح أن التصويت على رفضه أكبر دلالة واضحة من جانب
المصريين على عدائهم الواضح للاحتلال الانجليزى ، وبعد ذلك بيومن
تم مقتل رئيس الوزراء (١٧) .

وبين الجود كيف مر روزفلت بالقاهرة ابان تلك الأحداث
وعند وصوله لندن أوضح انطباعاته لتلك الأحداث للرأى العام
البريطانى بدون تملق ، فقد أوردت التقارير قوله « ۰۰ واصلوا
۰۰۰

أو اخرجوا » Get on or get out ». ونقد كهذا (في رأى
لورد لويد) كان له تأثيره السىء على العزبيين : وقد اساء أيضاً
لشاعر الانجليز الذين يكافحون بخلاص لمواصلة روح العصر .
وقد شجع هذا الوطنين على الاعتقاد بأن بريطانيا العظمى
تهاوى » (١٨) .

Elgood., J.G. Egypt and the Army. P. 30.
Ibid. P. 31.

(١٧)

(١٨)

الفصل الخامس

**دور الحركة الوطنية في
رفض مشروع مد الامتياز**

الحركة الوطنية ومد الامتياز

أدى نمو الحركة الوطنية وحادثة دنشواى^(١) إلى سقوط كروم وعزله؛ وبدأ الانجليز يراجعون سياستهم والعمل مع الخديو عباس الثاني في ضرب الحركة الوطنية بدلاً من تركه يرتمي في أحضانها.

وبتعيين جورست بدأت سياسة جديدة هي «سياسة التحالف مع الخديوي» بعزل كروم خصمه العميد ورسم سياسة تسم بالتوازن بين الخديو ومصطفى فهمي (رئيس الوزراء) وبعد ذلك ضعى الانجليز بمصطفى فهمي ولكن ليس لحساب الحركة الوطنية، وخلفه بطرس غالى، الذى لم يكن إلا تابعاً للانجليز^(٢). وجاءت مشكلة مد الامتياز في وقت تصاعدت فيه الحركة الوطنية وأزادت لهيباً فأثارت الرأى العام المصرى وأزكّت شعلة الحماس الوطنى.

(١) جاء بذكريات محمد على علبة (ذكريات اجتماعية وسياسية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨ تحقيق أحمد نجيب وجمال الدين أمين وشراف وتقديم د. عاصم الدسوقي ص ٧٦ مדי ثانية تنفيذ حكم محكمة دنشواى المخصوصة والآدلة التي سبقت أعقى الآثار في نفس المصريين وأزيدواه كراهيتهم للاحتلال الانجليزي.

(٢) عن بطرس غالى ياشا رئيساً للوزارة في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ وكان مصطفى فهمي قد تولى رئاسة الوزارة من قبله في ١٤ مايو ١٨٩١.

وراجع من ١٣٣ – ١٣٤ من البحث عن موقف الاحتلال من الحركة الوطنية.

وكان للصحافة المصرية أيضا دورها في اثار الحسas الوطنى ضد مشروع مد الامتياز كما رأينا .

ولم تتفق الأمة على رأى واحد مثلاً اتفقت على رفض مشروع مد الامتياز واتحدت الآراء والمشاعر حول خطورة المشكلة .

وي يكن القول ان التصدى لهذه المؤامرة كان مدرسة لقادة الحركة الوطنية جمعت أفكارهم وحددت هدفهم وكانت بمثابة رد فعل للاستعمار الجاثم على أرض مصر بسبب هذه الفتنة منذ أكثر من ربع قرن وكان أملهم انتهاء مدة الامتياز لتعود القناة الى مصر فجاءت عملية المد ضرورة للأعمال هيجة ما اعمت عليه النقوس من ضيق نحو سلطات الاحتلال والشركة الفرنسية بل وهددت باشتعال ثورة شبيهة بثورة ١٨٨١ وقد أكد ذلك أحد الكتاب بقوله : « بأنه لو أن هناك وقتاً بين سنتي ١٨٨١ و ١٩١٩ كان من الممكن أن تتشب في ثورة لكان ١٩٠٩ أو أوائل عام ١٩١٠ » (٣) .

فقد أخذ العزب الوطني يكتسب أنصاراً ويفرض مطالبه بشجاعة متزايدة وتراجحت السياسة البريطانية بين التسامح والقمع وأخذ العزب الوطني موقف متطرف متصاعدة ، فأخذ يهاجم الانجليز والسرى ومؤيديها والحكومة المصرية بوجه عام ووزارة بطرس غالى بوجه خاص .

كذلك شهدت البلاد قيام مظاهرات في شوارع القاهرة (١٩٠٩) ، كانت بمثابة الصحوة الوطنية بعد اليأس الذى أصاب الحركة الثورية في مصر بهزيمة ثورة ١٨٨١ الوطنية .

(٣) آورن جرلد شميت (الابن) - الحزب الوطنى - ترجمة فؤاد دوارة الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٣ من ١٧٦ . وهذا الكتاب رسالة دكتوراه في التاريخ في ابريل ١٩٦٨ من جامعة هارفارد .

كذلك شهدت مصر أول اغتيال سياسي في تاريخها الحديث ١٩١٠ وكانت الظروف التي جاء فيها بطرس إلى الحكم قد شهدت المد الثوري بدرجة كبيرة فلقد قوى ساعد الحركة الوطنية واشتد عقب حادثة دنشواي واستقالة كروم (صاحب القبضة الحديدية في مصر) وتحالف الخديو مع الحركة الوطنية في بادئ الأمر ثم جاءت بعد ذلك حكومة الوفاق (بطرس - جورست) ومضى الخديو يحارب العزب الوطني بعاصده بطرس على حد قول محمد فريد^(٤)

وتاتي مؤامرة مد امتياز قناة السويس (١٩٠٨ - ١٩١٠) على قمة المؤثرات التي أوجبت لهيب الحركة الوطنية والحماس القومي حول هدف واحد اجتمع عليه الجميع وهو الرفض.

ولم تتفق الأمة على رأي واحد مثلاً اتفقت على مشروع مد الامتياز واتفقت الآراء والمشاعر حول خطورة مشكلة مد امتياز القناة التي عانت منها البلاد واثارت في النفوس ذكريات السخرة والاحتلال الانجليزي لمصر الذي ارتبط باسم قناة السويس.

كذلك يصور لنا الكسندر هذه الفترة كيف كان الجو مشحوناً بالانفعالات ، ولم يترك المتطرفون (الوطنيون)^(٥) أى فرصة للتأثير على الرأي العام وعلى الجمعية العمومية على وجه الخصوص بأن مشروع مد الامتياز إنما كان فقط خدعة جديدة لسرقة ثروات مصر ، وأنه يجب رفض هذا المشروع ومقاومته من منطلق وطني رغم أي مزايا مالية تترتب عليه^(٦) . ونظمت المظاهرات

(٤) محمد درج ، دراسة في الحركة الوطنية من ١٩١٠

(٥) يطلق الكتاب (الكسندر) لفظة المتطرفين على الوطنيين . Alexander, op. cit., P 303.

(٦)

والجماعات الشعية العامة حتى يعلم أعضاء الجمعية العمومية
واجبهم نحو وطنهم ^(٤) .

وكان للموقف الوطني مثلاً في الصحافة والأحزاب دورها
الأساسي في قبول الحكومة عرض المشروع على الجمعية العمومية
ومنها حق ابداء الرأي الوطني .

وقد جعل ذلك جورست يصرح لحكومته في تقريره لعام ١٩١٠
بأن مجلس الشورى والجمعية العمومية اظهرا (في عام ١٩٠٩ والتلصيف
الأول من عام ١٩١٠) ميلاً متزايداً الى أن يكونا آلة في يد الحزب
الوطني يستعملها في تحريضه وتهسيجه ضد الاحتلال الانجليزي ^(٥) .

مد الامتياز والمطالبة بالدستور :

جاء المشروع وما ينطوي عليه من الأسرار حجة جديدة مؤيدة لحركة
المطالبة بالدستور على أساس أنه لو كان في البلاد دستور لما فكرت
الحكومة في إبرامه دون مصادقة نواب الأمة فقوتها بذلك حجج
المطالبين بإنشاء مجلس نيابي تمثل فيه سلطة الأمة وينتقد البلد من
بعث الاحتلال الأجنبي والاستبداد الداخلي . وكذلك جاء حجة قوية
على أن الحكومة التي كانت قائمة إنما تعمل دائماً على ارضاً سلطات
الاحتلال بغير النظر لمصلحة الأمة المصرية .

· ووقف الخديوي وسلطات الاحتلال وجورست ضد مطالب
الحزب الوطني بوجود مجلس نيابي والمطالبة بالدستور . وزاد من
قوة الحركة عودة القانون الأساسي العثماني وتغريب الدستور في
تركيا في يوليو ١٩٠٨ . فكان لاعلان النظام الدستوري فيها صدى

Ibid.

(٤)

(٥) لاشين ، سعد زغلول ص ١٧٧ .

كثير في مصر حاول الانجليز احباطها فنشر جورست حديثا له بجريدة المقطم (١) أراد به تسبیط عزائم المطالبين بالدستور (٢) .

على ان ظاهرة الضغط على المجلسين من جانب الرأى العام في أوائل سنة ١٩١٠ بخصوص مدد الامتياز كانت قد أغرت الأعضاء على طلب المزيد من الحقوق حين تم منحهم حق ابداء الرأى القطعى لمرة واحدة ازاء المشروع ، وهذه الظاهرة ما لبثت أن انحرفت بفعل الجذر الذى اعتبرى الحركة الجماهيرية والذى تبع عن مقتل بطرس غالى وما أحدثه من فتن خطيرة بين عنصري الأمة وما تلاه من ارهاب استعماري جعل الحركة الجماهيرية تتنهى الى الخمود الى فترة طويلة (٣) .

موقف جرای من الحركة الوطنية :

آخر موقف الحركة الوطنية في مصر بالنسبة لمدد الامتياز على موقف وزير الخارجية وينظر ذلك بجلاء في البرقية التي بعث بها ادوارد جرای إلى جورست في ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ يذكر له فيما : « يبدو أن الشعور القومي في مصر بالنسبة لهذه المسألة (٤) قوى لدرجة كبيرة بحيث لا يسمح للحكومة المصرية بقبول هذه الاتفاقية ويجب أن توضح بجلاء أن هذا هو الدافع لتصرف الحكومة وأنه ليست مطلقا بتعريف منا ولم يكن لنا أى تأثير عليهم » (٥) .

(١) المقطم أكتوبر ١٩٠٨ .

(٢) عبد الرحمن الراشدي ، محمد فريد . كتاب الملال العدد ٧٠ يناير ١٩٥٧ .

من ص ٩٧ - ٩٨ .

(٣) صحفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من ٦٣ .

(٤) يقصد مدة امتياز شركة قناة السويس .

(٥) يقصد أن هذه الثورة المصرية أو اعتراض الحكومة المصرية ليست بتحريف من إنجلترا .

ويبدو أن خشية جرای هنا راجعة الى حساسية المسألة بالنسبة للعلاقات الفرنسية البريطانية التي بدأت تتحسن منذ عام ۱۹۰۴ وتوّكّد الوتّأق البريطاني في هذه الفترة مدى تمكّن وزارة الخارجية البريطانية باستمرار العلاقات الودية بين البلدين .

هذا وقد أدى رفض الجمعية العمومية مدد الامتياز الى ثورة عارمة من النقد في إنجلترا حيث أعلن هناك أن المصريين غير قادرين على حكم أنفسهم ذاتيا (۱۲) .

وسوف نلقي الضوء على مواقف بعض زعماء الحركة الوطنية ازاء مشكلة مدد الامتياز .

دور محمد فريد في رفض مدد الامتياز (الحزب الوطني) :

تم انتخاب محمد فريد لرئاسة الحزب الوطني في ۱۴ فبراير ۱۹۰۸ — خلفاً لمصطفى كامل — واستهل فريد رئاسته للحزب بارسال برقية الى ادوارد جرای يعلن فيها اتخابه واصراره على المضي في طريق سلفه حتى تفوي بريطانيا بوعودها بالجلاء عن مصر (۱۳) .

وكما رأينا كان محمد فريد هو أول من أمسك بخطيب مؤامرة مدد امتياز شركة قناة السويس ونشرها على الأمة في صحيفة اللواء واستمر يدافع عن حق مصر في قناة السويس وحلل الاضرار المالية والسياسية التي سببتها قناة السويس وكذلك الاخطار الناجمة عن مدد امتياز الشركة ولاشك أن موقفه من المشكلة كان مشرقاً .

كتب محمد فريد عدة مقالات في صحيفة اللواء تناولت بالتفصيل موضوع مدد الامتياز وتائجه ، فكتب في ۲۵ أكتوبر ۱۹۰۹ يقول :

Hallberg, op. cit., P. 400.

(۱۴)

(۱۵) من محمد فريد الى ادوارد جرای F.O. 371449 القاهرة ،

۱۶ فبراير ۱۹۰۸ . آرثر جولد شميدت — الحزب الوطني — ص ۱۵۲ .

« لقد اعتادت الحكومة تجديد امتياز الشركات الأجنبية بدون علم الأمة ، فمدت أجل شركة مياه العاصمة وشركة مياه الاسكندرية .. وأن فائدة هذه الاطالة الشادية والسياسية تعود على انجلترا بالفائدة ، اذ تصبح صاحبة القول في القناة لمدة مائة سنة تبدأ من الآن .. وأن الأمة تتضرر من الوزارة الا تساهل فيها تساهلاً في مشتري سكة حديد الواحات الغربية اقىذاً لشركة انجليزية من الافلاس ..

كما تنتظر من جميع العرائد الوطنية الاتحاد في الدفاع عن مصالح البلاد وایقاها على كل ما يمكنها الوقوف عليه من الحقائق بشأنها ، وكذلك تنتظر من مجلس الشورى الذي سيعقد في ١٥ نویمبر المقبل الا يغفل سؤال الحكومة عنها » (١) ..

واستطاع محمد فريد الحصول على نص مشروع الاتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس ، وقام بشره في جريدة اللواء في عددها الصادر في ٢٨ أكتوبر (٢) ..

محمد فريد يفتتح حجج المستشار المالي :

كتب محمد فريد مقالاً ضافياً في اللواء رد فيه على جميع حجج المستشار المالي البريطاني الخاصة بفائدة مشروع مد الامتياز جاء فيه :

« كلما زادت أموالهم في بلادنا زاد تدخلهم في أمورنا وقويت حجة الانجليز على بلادنا لحماية هذه المصالح ولذلك كان من صالح سياستهم الأكثر منها .. ألم تر أن فرنسا أغارت على مقاطعة الشادية بالغرب الأقصى لحماية الشركة التي ثالت امتياز توسيع الدار

(١) اللواء ٢٥ أكتوبر ١٩٠٩ ..

(٢) اللواء ٢٨ أكتوبر ١٩٠٩ انظر س ١٠٠ - ١٠١ من هذا البحث ..

اليضاء ، وان الروسيا احتلت تبريز وجزءا من بلاد فارس بمثل هذه الدعاوى الباطلة ، وان اسبانيا تخرب بلاد الريف بشمال مراكش بدعوى حماية المهاجم الى نالوا امتيازها من دجل السلطة الشرعية » (١٨) .

« اذا كان الجيل الحاضر يجب أن يشتراك مع الجيل المقل في أرباح القناة ؛ فهل يرى المستشار المالي كذلك وجوب اشتراكنا مع الحكومة في مناقصة مصالح الجيل المقبل وليس حقوقه الا مؤلفة من ابناها » (١٩) .

وأخذ محمد فريد يهاجم الامتيازات الأجنبية في مصر والتي تسعى الى نهب ثروات مصر في الوقت الذي يئن كل مصرى من وجود قناة السويس في يد شركة أجنبية دولية بعد أن فتحت بأموال مصر وأبنائها ويتوق الى أن يرى أولاده هذه القناة ملكا لهم يوما ما ، ويود لو طويت يد القدرة هذه السنين الباقية يرى حكومته توافق على مد امتيازها أربعين سنة جديدة بعد السنتين الباقية ؟ ! ولم ذلك لأن الحكومة الانجليزية محتاجة لأربعة ملايين من الجنيهات تزيد صرفها على السودان بعد أن نفذت أموالنا الاحتياطية » (٢٠) .

محمد فريد أول من نادى بتأميم قناة السويس :

وفي نفس المقال يذكر محمد فريد :

« لو أن مصر كانت حرة وكانت أعمالها بيد نوابها لفاقت استرداد الامتياز من الآن مقابل تعويض مالى يدفع للشركة مرة واحدة

(١٨) اللواء ٤ نوفمبر ١٩٦٩ .

(١٩) المرجع السابق .

(٢٠) الراهن ، محمد فريد ص ١٦٧ - اللواء ٣٠ يناير ١٩٦٠ (تحت عنوان مقاله قناة السويس - اعتبارات سياسية) .

أو مقابل جزء من الأرباح يحسب على نسبة صافي ايراد خمس السنوات أو عشر السنوات الأخيرة ، ويدفع لها في مدة السنة الباقة من الامتياز ، كما فعلت الدول التي استردت امتياز سككها الحديدية .

ولكن هذا الأمر يستحيل صدوره مثل حكومتنا التي لا تراعى في ادارة أمورها الا ما يوحى اليها المستشارون الانجليز وهم بلاشك يسعون جهدهم في تسليك مرافق البلاد الى الشركات الانجليزية أو التي للانجليز فيها التصنيع الأولي » .

ولقد يرى بعضهم أن الأجر بالحكومة أن تسعى في استخلاص القناة من الشركة منذ الآذن بأن تستردها منها وتضمن لها متوسط ما كسبته منها في مدة العشرين سنة الأخيرة وهو على ما نظن لا يزيد على ٤٥ مليون فرنك سنويا ، وبما أن ايراد الشركة في ازدياد مضطرد ، فستربح الحكومة ما يزيد على ما تدفعه للشركة ويمكنها حين ذلك تخصيص هذه الزيادة لتخفيف ضرائب الأطيان ، بمراقبة الجبائية العمومية وتخالص من وجود شركة أجنبية قوية ذات مصالح عظيمة في بلادها)٣(.

« وهذا الرأي جدير باهتمام حضرات الأعضاء الأفضل فنؤمل أن يझوه بحثا دقيقا ويقدموه للحكومة بعد أن يتحققوا من فائدته فيتبينوا بذلك حرصهم على تراث أمتها : وميراث أولادهم وكرامة بلادهم ، وانتابن على يقين من انهم لا يتأنرون بما تكتبه الجرائد المعادية لنا وفي مقدمتها الاینجليزيان غازت ، من أن رفضهم لمشروع شركة القناة يعتبر دليلا على عدم كفاءة الأمة المصرية لأن تحكم نفسها ب نفسها ما يتضرر من مثل هذه الجرائد المدافعة عن مبدأ الاستعماريين الانجليز »)٤(.

(١) المرجع السابق ص ١٦٩ ، ص ١٧٠ ورابع اللواء ٢ فبراير ١٩١٠ .

(٢) المرجع السابق ص ١٧٠ .

واثم محمد فريد صحف المؤيد والآهارى بأنها تأثر بأوامر
العية (٣) .

محمد فريد يدعو الأمة إلى التكفل ضد المشروع :

وكان مقال محمد فريد دعوة لكل القوى الوطنية والصحف
المصرية بالمبادرة بالهجوم على مشروع مد الامتياز ، ولم يكتف
محمد فريد بذلك بل دعا اللجنة الإدارية للحزب في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩
إلى الاجتماع وأصدرت القرار الآتى :

« نظرا لخطورة مسألة قناة السويس اجتمعت اللجنة الإدارية
للحزب الوطنى مساء ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ وتفاوضت فيما يجب اتخاذه
إزاء هذه المسألة فقررت دعوة الحكومة في مشروع مد امتياز
القناة قبل البت فيه ولذلك أرسلت التلفرافات الآتية إلى الجناب العالى
وريادة مجلس الوزراء وريادة الجمعية العمومية والى الخديبوى
التمست فيه باسم الحزب الوطنى الاحترام الأمة من أخذ رأيها فى
المفاوضات الخاصة بمشروع المد وأرسلت برقية مماثلة الى الحكومة
والى الأمير حسين كامل احتجت على عدم رأى الأمة فى هذا العمل
الخطير (٤) . »

وكان رفض الاتفاقية في الجمعية العمومية - كما سرى - أعظم
نصر حققه الحزب الوطنى وهو يقدم مثلاً نموذجياً لحدود سلطة
البريطانيين في مصر آنذاك (٥) .

وقد بدأ ميل أعضاء مجلس الشورى للحزب الوطنى وكان الخديبوى

(٤) محمد فريد - مذكرات بعد الهجرة - المجلد الأول . مركز ثائق و تاريخ
مصر المعاصرة ص ١٧ .

(٥) محمد الرافنى ، محمد فريد من ١٦١ ص ١٦٢ .

أثر جولد شميد ، الحزب الوطنى ص ٢٠٣ .

عباس قد قام بتعيين عمه الأمير حسين كامل رئيساً للمجلس في مارس ١٩٠٩ لكيج جماح ميل المجلس للحزب الوطني^(٣) .

احمد لطفي السيد (حزب الأمة) :

شارك أحمد لطفي السيد^(٤) في مشكلة مد الامتياز فكتب في مذكرةه موضحاً أن مشروع مد امتياز القناة سانده كل من المستشار المالي (بول هارفي) وجورست وبطرس غالى باشا . كذلك يذكر في مذكرةه : « تحدثت إلى حسين رشدى وسعد زغلول باشا فأحالانى على رئيس الوزارة بطرس باشا وعلى المستشار المالى الانجليزى فذهبت إلى المستشار واعترضت على المضى في هذا الموضوع وطلبت منه عرضه على الجمعية العمومية وهى أكبر هيئة نيابية وقىتنى في البلاد ، ولكنى لم أوفق لاجابة طلبي ، فتركته وذهبت إلى رئيس الوزارة في بيته في الفحانة فاستقبلنى بما كنت أهدى فيه من لطف وأدب ، وحداثته في الأمر وطلبت منه باسم حزب الأمة أن تعرض مسألة مد امتياز قناة السويس على الجمعية العمومية فأجابنى بقوله (يا لطفى أما تنزل من السحاب لتكون معنا على الأرض ؟ !)^(٥) وأبى أن يقتضي برأىي ، فتركته وسرت في حملتى على هذا الموضوع . وبعد ذلك أظن أن شركة القناة اشتطرتأخذ رأى الجمعية العمومية لما رأت من هياج الرأى العام ضد هذا المشروع .

بالتليفون لاحضر عنده في وزارة الخارجية ليلقى إلى حدثاً صحيفاً في مسألة القناة . وعلى ظني : أنه هو الحديث الوحيد الذى أخذته من وزير أو رئيس وزارة طوال مدة اشتغالى بالصحافة . ولما دخلت على بطرس باشا ، وجدت عنده فتحى زغلول باشا - وكيل وزارة

٢٦) جولة شمعيت ص ١٩٩

(٢٧) كان أحمد لطفي السيد رئيس تحرير الجريدة الناطقة بلسان حزب الأمة .

(٢٨) أحمد لطفي السيد ، قصة حياته . سلسلة الهلال العدد ١٣١

فبراير ١٩٦٢ ص ٨٨ . وراجع أيضاً الجريدة أول نوفمبر ١٩٠٩ .

الحقانية – فبادرني بطرس باشا قائلاً : ها إنذا أجيّب طلبكم واحيل الأمر على الجمعية العمومية تقضي فيه بما شاء ، وكانت الجريدة هي أول من نشر هذا الخبر » (٣٠) .

وكان أحمد لطفي السيد قد طلب عرض موضوع مد الامتياز على الجمعية العمومية ، فكتب في الجريدة يقول :

« خير للحكومة أن تقول بأنها دستورية أو ميالة للدستور الا تغفل استشارة الأمة في هذه المسألة الخطيرة .. ان العجلة اشتربت أسمهم القناة دون استشارة الأمة في هذه المسألة الخطيرة ان انجلترا اشتربت أسمهم القناة دون استشارة البرلان .. ولو اشتربى وزراؤنا بالغين في السر لصبرنا ، ولكن المصيبة أنهم يبيعون » (٣١) .

وقال أحمد لطفي السيد « ان الحكومة تتنازل عن دخل القناة في أربعين سنة وقدره ١٦٠ مليون جنيه – أي بمعدل أربعة ملايين من الجنيهات سنويًا – في يسر ، وطلب أن تفضل الحكومة على الأمة بنشر هذا العرض استشارة الأمة » (٣٢) .

« ان الظروف التي نحن فيها الآن تجعلنا نجاري فكرة القائلين بأن وجود القناة في يد شركة دولية فيه نوع من المصلحة لمصر .. وعلى ذلك نكرر دائمًا ان الموضوع الذي نبحث فيه ليس هو هذا مطلقاً ، بل موضوعنا ما اذا كان المفروض من الشركة يصح أن يكون مقابلًا للفائدة التي سنتستفيد بها من القناة في مدة الامتياز الأول ونكرر ان الحساب قد هدى الى ان الغبن في الصفقة فاحش والغبن مانع دائمًا من امضاء العقد » (٣٣) .

٣١) المرجع السابق .

٣٢) الجريدة ٢٦ أكتوبر ١٩٠٩ .

٣٣) الجريدة ٢٧ أكتوبر ١٩٠٩ .

٣٤) الجريدة ١٣ فبراير ١٩١٠ .

وطلبت الجريدة على الدوام بأخذ رأى الجمعية العمومية لأن دعوة أحد لطفي السيد كانت تستهدف تحقيق نظام حكم ديموقراطي في مصر . فقد قالت الجريدة : « إن الأحزاب المصرية وجميع محبي التقدم لا يحلمون الا بشيء واحد هو جعل الحكومة المصرية خديوية مقيدة لا مطلقة حرمة من كل احتلال أجنبي » (٣٣) .

وعلى أية حال فقد طالبت الأحزاب الوطنية وفي مقدمتها الحزب الوطني وحزب الأمة بضرورة عرض المشروع على الجمعية العمومية . وكان أحمد لطفي السيد يكتب في الجريدة مطالباً بذلك كتابات يومية اعتباراً من ٢٦ أكتوبر ١٩٠٩ حتى ١٤ نوفمبر ١٩٠٩ . كما طلب حزب الأمة إلى الخديو ورئيس الوزراء والمعتمد البريطاني في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ بعدم تمديد أجل الامتياز (٣٤) . كذلك كتب أحمد لطفي السيد في مقالة له بالجريدة قائلاً :

« يتوجه بعضنا انتا نحضر الاذهان لرفض مشروع قناة جيا في معارضة الحكومة لأنها ليست حكومة الأمة ، وذلك وهم ، فإن الحكومة تتغير اليوم وغداً ، ولكن اتفاق الأمة بالقناة دائم ما دامت الأمة » (٣٥) .

دور أحمد شفيق في مشكلة مد الامتياز :

مضت حكومة الوفاق (بطرس - جورست) في موقعها المعاذى للحركة الوطنية ولكنها لم تستطع أن تبقى طويلاً عندما عزمت على مد امتياز قناة السويس ، فقد اهظرها الرأي العام لعرض المشروع على الجمعية العمومية التي كانت قراراتها في الشئون المالية اذا ذلك ملزمة .

(٣٣) الرجع السابق .

(٣٤) محمد عبد الرحمن فرج ، دراسات في الحركة الوطنية من ٥١

(٣٥) الجريدة ٢ فبراير ١٩١٠ .

كانت مسألة حساسة لا يتحكم فيها غير الرأى العام كما يحكي
إذ ذلك من كتابات لصحف والاحتجاجات المرسلة إلى السرائى من
الأعيان والأحزاب وانهيات المحلية وغيرها وكانت المسألة تمس
الأجيال القادمة وتتلاقى مع الاتجاه القوى الصاعد آنذاك .

وأستطيع ضغط الرأى العام أن ينزل الخديو عند رغبته وأرسل
الخديو « أحمد شفيق » إلى رئيس النظار ليفهمه اتجاهه فوجد
شفيق في ذلك متsuma لأن يحمل الأمانة عن إيمان بها فنقل البرقيات
المرسلة إلى السرائى ، إلى رئيس النظار ، وقد أفهمه ان الخديو
يخشى أن تكون هذه العركة ضد رئيس النظار شخصياً وإن الخديو
بهذا لا يرى مانعاً من عرض المشروع على الجمعية العمومية لتفحص
مسئولة النظارة .

وأبلغ شفيق رأى الخديو وزاد عليه قوله « انتا بجتهد الآن
يا باشا في إزالة ما علق بالنفوس من حادثة دنشواى بدلاً من أن نضيف
إليها أمراً جديداً تقع مسئوليته عليك » (٣٦) .

ثم تقابل أحمد شفيق (في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٠) مع محمد سعيد
فأبدى شفيق له سروره من عمل محمود سليمان رئيس حزب الأمة
ومن معه لأنه رأى في رأيه ما يساعد على الوصول للغاية المطلوبة
فأجابه بما فهمه منه أن له يداً (٣٧) . ثم اجتمع شفيق ببااظة وأخبره
أنه تقابل مع بطرس غالى واقنه بفكرة عرض المشروع على الجمعية
العمومية أو مجلس الشورى ثم حدث أبااظة عن رأى الخديو ورغبته
أخذ رأى الأمة ، ويكتب أحمد شفيق في مذكراته « توجهت للمنتزه

(٣٦) مذكرات أحمد شفيق ص ١٨٦ - ١٨٧ - وانظر أيضاً : د. عبد العزيز
رفاقى ، أحمد شفيق المؤرخ (حياته وتألاته) . الدار المصرية للتأليف والنشر .
١٩٦٤ . ص ٨٩ .

(٣٧) أحمد شفيق ، المرجع السابق ص ١٨٧ ، عبد العزيز رفاقى ، الرجع
السابق ص ٩٠ .

يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ فعرضت على الخديو كل ما سمعت من الأحاديث ، وبينما كنت معه حضر محمد سعيد باشا وأخبرنا أن الرئيس تقابل مع جورست واقعنه بضرورة استشارة الجمعية العمومية قبل وبالفعل حضر جورست في صباح اليوم التالي وقابل سموه في سراي رأس التين وتحادثا طويلا في الموضوع واتفقا على عرض المشروع على الجمعية على شرط أن يدافع سعد زغلول عنه ويكون رأي الجمعية قاطعا . وقال جورست انه اذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف نظرها عن المشروع . وقد اطمأن الأفكار وهدأت النفوس عندما أذيع قرار الحكومة بصفة رسمية »^(٣٨) .

الشيخ على يوسف (حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية) :
كذلك أبرق حزب الاصلاح في ٣٠ أكتوبر ١٩٠٩ يطالب الخديو
بأن يحول دون تجديد أجل الامتياز ^(٣٩) .

محمد طلعت حرب :

كذلك شارك محمد طلعت حرب في مشكلة مد الامتياز فها هو ينشر سلسلة من المقالات شرح فيها بالأرقام حساب الخسائر التي ستعود على مصر اذا وافقت على مد الامتياز .

كما أصدر كتابا عن قناة السويس بهذه المناسبة أوضح فيه أن المشروع من كل وجهة قلبناه عليها مشروع ضار لا تصلح الموافقة عليه ^(٤٠) .

^(٣٨) مذكرات أحمد شفيق من ١٨٦ - من ١٨٧ ، عبد العزيز دناعي ، المؤرخ من ، محمد برج ، دراسات في الحركة الوطنية من ٥٦ .

^(٣٩) محمد برج ، دراسات في الحركة الوطنية من ٥١ . حتى حزب الاصلاح بشجع من الخديو وحاشيته وقد خان هذاحزب صرامة مع حزب الأمة والحزب الوطني وكان رئيسه الشيخ على يوسف . ونشرت جماعة هذا الحزب برنامجا لا يكاد يختلف عن برنامج الوطنيين الا في تأييده لسلطة الخديو ومراعان ما انهر حزب الاصلاح ولم يعد دستوريا ولا مشغولا بالاصلاح أكثر من الخديو نفسه . راجع : Alexander, op. cit. P. 128

^(٤٠) الجريدة ٣ فبراير ١٩١٠ .

فريد وجدى :

كذلك كتب فريد وجدى في جريدة الدستور قائلاً : « انه كان ينبغي على الأمير كعضو محكمة أن يستمع عن ابداء الرأى » (٤١) .

امين الرافعي ومجموعة من الوطنيين :

ساهم أمين الرافعي بسلسلة من المقالات في صحيفة اللواء ، عن قناة السويس ومشروع مد الامتياز وكذلك التي على فهمى كامل خطبة مطولة في مسار المشروع واتهامات الرسائل والبرقيات على الصحف باستئثاره والاحتياج عليه ، وتعددت الاجتماعات في القاهرة والأقاليم لبحثه وابداء الرأى فيه ، واتهمت كلها بوجوب رفضه ، فمن ذلك اجتماع بجديقة الأربكية خطب فيها الأستاذ محمد زكي على واجتمع في طنطا خطب فيه محمود الشوربجي واجتماع آخر في المنيا خطب فيه عبد السلام ذهنی (٤٢) .

الشاعر حافظ ابراهيم يشارك في الحملة :

شارك الشعراء في الحملة ضد مشروع مد الامتياز وهو شاعر النيل حافظ ابراهيم يؤلف قصيدة نشرتها صحفتا اللواء والجريدة تحت عنوان « الأمنان آماننا » يوجهها الى « البرنس حسين كامل » رئيس الجمعية العمومية جاء فيها :

حمونا ورد ماء النيل عذبا (٤٣)

وقالوا انه موت زؤام

وما الموت الزؤام اذا عقلنا

سوى (الشركات) حل لها الحرام

(٤١) المرجع السابق .

(٤٢) الرافعي ، محمد فريد من ١٧

(٤٣) يشير الشاعر الى احتكار شركة المياه الامتياز توريد المياه وتحكمها في الاهالى .

لقد سعدت بقللتها فراحت
ببرواتنا وأولهاـ (الترام)

فيما يليل (القناة) اذا احتواها
بنو التاميز وانحر اللثام

لقد بقيت من الدنيا حطاماـ
باليدينا وقد عز الحطام

وقد كنا جعلناها زماماـ
فوالهني اذا قطع الزمام (٤٤)

كذلك القى شاعر النيل قصيدة في الاحتفال بالعام الهجرى الجديد
(غرة محرم ١٣٢٨ هـ) هاجم فيها الاحتلال البريطانى وتعرض
لموضوع مد الامتياز فقال :

وأنى يساوم في القناة خديعة
 ولو أنها تمت لتم بها السقا

ان البلية أن تباع وتشترى
مصر وما فيها واز لا تنطقـ

كانت تواسيها على آلامـاـ
صحف اذا نزل البلاء واطبقـاـ

(٤٤) الجريدة والراء ١ نوفمبر ١٦٠٩

(٤٥) الرافنى ، محمد فريد ص ١٥٦

موقف سعد زغلول من مشكلة مد الامتياز :

المرحلة الأولى (معارضة سعد) :

عارض سعد زغلول مشروع مد امتياز شركة قناة السويس وفي نفس الوقت أيد الخديو عباس سعد في موقفه ويعجب حيث يذكر سعد في مذكرياته أن الخديو قد صرخ له باعجابه من موقفه في مسألة مد امتياز قناة السويس حيث يقول سعد زغلول « وعند الانصراف أبدى لي الخديو امتنانه من خطتي . وقال هكذا ينبغي أن يكون ، فاستمر على ما أنت فيه » (٤١) .

ويفسر سعد زغلول موقف الخديو بأنه كان يرغب في عدم تمديد مشروع قناة السويس لأنه كان يحصل على اذن عام من الآستانة بالاستدانة ليطلق يده في هذا المجال ، خاصة بعد أن توسيع أعماله التجارية ومن أجل ذلك شجع سعد تماماً في معارضته للمشروع (٤٢) .

كان جورست كما رأينا مصمماً على المضي في مشروعه بتأييد مد الامتياز ، ولما علم ب موقف سعد زغلول المعارض طلب أن يقابله ، وتمت هذه المقابلة في ٥ نوفمبر ١٩٠٩ وطلب جورست من سعد أن يجاهره برأيه فقال سعد بضرر هذا المشروع وأعلن رفض الدفاع عنه أو التضامن مع أحمد حشمت « باشا » وزير المالية اذا دافع عنه .

وقال جورست في حدديث مع سعد « ان رأى الانجليز الرأى النافذ والكلمة العليا واذا كان الوطنيون أهلاً للرأى لم يكن لوجودنا معنى » (٤٣) .

(٤١) مذكريات سعد زغلول . كراسة ١٣ من ٧١٥ ورابع أيضاً : مذكريات محمد على علوية . الهيئة المصرية العامة .

(٤٢) مذكريات سعد زغلول كراسة ١٨ من ٦١٥ للكتاب (١٩٨٨) .

(٤٣) المرجع السابق .

فأصر سعد على عدم الدفاع عن أمر يخالف اعتقاده فاتهمه جورست بأنه يريد اكتساب الرأى العام (٤٩) .

كذلك اتهم بطرس غالى – الذى كان يؤيد المشروع – كلا من سعد زغلول ومحمد سعيد بالتحريض على كتابة البرقيات وتمرير الهياج ضد المشروع . ويقر سعد أنه لم يحسن من بطرس في بادئ الأمر ميلاً للمشروع « مد الامتياز » (٥٠) .

ولقد كان هناك اقسام في صنوف الحكومة بالنسبة لمد الامتياز فالخديو ومحمد سعيد في الجانب المعارض وبطرس وحسين كامل في الجانب المؤيد وكان سعد زغلول يتزعم المعارضة الوطنية للمشروع داخل الحكومة . وأخذ كل طرف يستعد للمعركة الحاسمة (٥١) .

هذا وعندما توقفت المفاوضات بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية في أواخر أكتوبر ١٩٠٩ عندما أشترط مجلس الوزراء النساء شرط الضمان ورفض مجلس إدارة الشركة هذا الطلب في أوائل نوفمبر ١٩٠٩ ولكن سعد زغلول علم من رشدى و « سيربون » وأحمد شفيق بوروود برقية من الشركة « بأن ما عرضته الحكومة غير مقبول وأنها إذا عرضت تعويضاً مناسباً عن الغاء شرط الضمان – وتمهد مجلس النظار بأن يروجه أمام الجمعية العمومية يمكن للشركة قبوله » (٥٢) .

وقد رأى سعد أن هذه البرقية من وضع المستشار المالى وشركائه بهدف ربط الحكومة بمشروع يمكن الزامها بتنفيذها إذا لم تصدق الجمعية العمومية عليه (٥٣) . ويدرك سعد أن هارف (المستشار

(٤٩) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٣ من ٦٤١ .

(٥٠) مصطفى النحاشي جبر ، سياسة الاحتلال من ٨٤ .

(٥١) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٢ من ٧١٧ .

(٥٢) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٣ من ٦٤٢ .

(٥٣) المصدر السابق .

المالى) وبطرس وروكاسيرا (المستشار القضائى للمالية) كانوا يذلون الجهد لتنفيذ المشروع وانه كان — أى سعد — يشعر بحرارة واتفعال شديدتين من جراء هذا ^(٢) .

موقف سعد من مؤامرة بطرس داخل مجلس الوزراء :

عاد موضوع مد الامتياز في العاشر من يناير ١٩١٠ للبحث من جديد وعاد معه بطرس الى مناوراته فحاول استئالة محمد سعيد اليه كما حاول جورست افهم سعيد ضرورة الانصياع لما يريد المحتكون ^(٣) . وكانت شركة قناة السويس ت يريد أن تأخذ أراضي طرح البحر (الأراضي التي تكشف عنها في بور سعيد) وهو ما فيه سعد من مناقشة الخديو مع بطرس وفي الوقت الذى تجنب فيه الأخير المناقشة مع سعد دعا سعيدا ورشدى اليه واطلعلهما على المذكرة الموضوعة بشأن القناه فلما سألات عما إذا كان سعد قد اطلع عليها فأجاب بالإيجاب وكان هذا غير صحيح ^(٤) . وبدأت مناوراة بطرس التالية في اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٧ يناير ١٩١٠ — فلم يوزع المذكرة المشار إليها على الوزراء ولا مشروع الاتفاق وإنما أمر بتلاوتها وتضمنت توزيع الأرباح بين الحكومة والشركة مناصفة ، وإن تحدث المفاوضات مع الشركة بشأن المعاشات والأراضي (التي ينكشف عنها البحر) ^(٥) ، وببدأ بطرس بعد ذلك في سؤال الوزراء واحدا واحدا عن رأيه فوافق الكل ، غير أن سعد قال :

« إن المشروع الآن مقبول ويذكرنا أن نشكر الذين اجتمعوا في الوصول به إلى هذا الحد » ^(٦) . أى أن سعدا موافق على أى

^(٤) مذكرة سعد زغلول كراسة ١٤ من ٧٤٠ .

^(٥) مذكرة سعد زغلول كراسة ١٣ من ٧٠٩ .

^(٦) مذكرة سعد زغلول كراسة ١٣ من ٧١٤ .

^(٧) مذكرة سعد زغلول كراسة ١٣ من ٧١٤ — ٧١٥ .

^(٨) المرجع السابق من ٧١٥ .

الشركة قد قبلت المشروع الذى يعرضه بطرس ، وعندئذ كشف بطرس والمستشار المالى عن الموقف المخادع فقال : « ولكن القوميانة لآن لم تقبل به » (٥٩) . وعندئذ قال سعد أنه لا يوافق في هذه الحالة (٦٠) .

وكان هدف كل من بطرس والمستشار المالى (بول هارف) من هذا الخداع أن يحصلوا على موافقة مسبقة من الحكومة وتكون هي في هذه الحالة التي تقدم بالمشروع مصدقاً عليه منها – رغم أن الشركة لم تقبله هي أصلاً رفضته (أى التعديل) منذ نوفمبر ١٩٠٩ – وتنقدم به إلى الجمعية العمومية موافقة عنه ومهما كان من موقف الجمعية فإن التصديق المسبق للحكومة ودفعها عنه يجعل مرور المشروع سهلاً وعندئذ تصبح المساومة محصورة بين الاحتلال وبين الشركة وتخرج الحكومة بعد تصديقها تماماً من هذا الموضوع .
والوضع عندئذ أن الحكومة لا تعرض مشروع اتفاق وإنما يجعلون مصر بذلك تعرضاً لما تملكه على الشركة لتشريعه إن شاءت قبلت وإن شاءت رفضت (٦١) .

وهذا ما كانت ترجوه الشركة وازاء هذا الموقف الذى وقفه سعد أعلن الخديوى امتنانه له وطلب منه الاستمرار على خطته (٦٢) .

سعد والصحافة :

ويذكر سعد زغلول أن الجنرال طلعت قالت إن مجلس الوزراء بحث مشروع القنال يوم ٢٧ يناير ١٩١٠ ورفضه بالحالة التى هو عليها وأن الغاء شرط الفساد وغيره أمور ستعرض على الشركة بعد

٥٩. الرجع أسايق من ٧١٥ .

٦٠. الرجع أسايق من ٧١٥ .

٦١. الرجع أسايق من ٧١٥ .

٦٢. الرجع أسايق من ٧١٥ .

تقديرها من الجمعية العمومية وكان ما نشر غير صحيح اذ أن مجلس الوزراء لم يبحث المشروع في هذه الجلسة وبالتالي لم يرفضه ، وانما تم نظر المشروع في أكتوبر ١٩٠٩ وقد رفض أن يلغى شرط الضمان واي مجلس ادارة الشركة هذا التعديل في أوائل نوفمبر ١٩٠٩ وقد وصف سعد ما كتبته الصحف بأنه تزوير من الحكومة بهدف الوصول الى ارضاء الشركة اذ أنها ترفض التصديق على أي تعديلات بدون تحريرها . وقد كشف بطرس عن المراد بهذه التحويارات بأن الشركة فيما يختص بمسألة الأراضي ت يريد أن تأخذ الثلاثين ونحن نريد أن يكون الأمر في هذه الأرضي مناصفة ويرى سعد أن بطرسا بهذا التصديق الذي يحاول الحصول عليه بالخداع من جانب الحكومة أو الجمعية العمومية ، انما يريد المموافقة مقدما على شيء لم تتفق عليه ، فيورط البلاد والجمعية العمومية خدمة لأهداف الاحتلال^(٣) .

المرحلة الثانية دفاع سعد عن المشروع :

اشترط جورست أن يدافع كل من محمد سعيد - الذي أصبح رئيسا للوزارة عقب مقتل بطرس غالى - وسعد زغلول (ناظر الحقانية) عن المشروع أمام الجمعية العمومية لقاء قراره بأن يكون رأى الجمعية قطعيا بناء على اقتراح سعد زغلول^(٤) . ولعل جورست أراد بذلك أن يخرج مركبها أمام الجمعية العمومية وأمام الرأى العام لأنهما كانا من أشد الناظار تطرفًا في معارضة المشروع^(٥) . خاصة بعد أن أصبحت جلسات الجمعية علنية اعتبارا من جلسة ٩ فبراير ١٩١٠ وهو التاريخ الذي بلغت فيه الجمعية بقرار علنية جلساتها^(٦) .

^(٣) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٢ ص ٧١٥ . وراجع أيضا د. محمد برج ، دراسة في الحركة الوطنية ص ٥٨ .

^(٤) مذكرات محمد علي علوية ، ذكريات سياسية واجتماعية وسياسية ص ٧٧ . وانتظر أيضا مذكرات سعد زغلول كراسة ١٨ ص ٩٢٠ .

^(٥) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٧ ص ص ٩٠٦ - ٩٠٨ .

^(٦) محاضر جلسات الجمعية العمومية ١٩١٠ ، الاولى ٩ فبراير ١٩١٠ ص ٧ .

ويجتمع النظار ويتقون على تقسيم الدفاع عن المشروع أمام الجمعية العمومية فيما بينهم بعد أن يعلن رئيس النظار أن القرار أصبح قطعياً ليتولى سعد الدفاع عن الغبن .

ويتكلّم اسماعيل سرى عن الحاجة إلى المال ووجوه صرفه ورشدی عن المخاوف التي تهدّد مصر في حالة رفض المشروع؛ وحشست عن قرارات مجلس إدارة شركة القناة فيما يتعلق بعوائد المور، وسأبا باشا فيها يختص بضمان صرف مبلغ النقود الناتجة من المشروع في الأوجه المختصة له^(١٧) .

وبنهاية جورست في حمل سعد زغلول على الدفاع عن مشروع مد الامتياز وهو الذي كان من أشد النظار معارضته له ، مما جر عليه غضب الرأي العام وربما كان جورست قد قصد ذلك فعلاً حيث يصرّح لسعد بذلك في مقابلة له معه بقوله : « إنك ت يريد بهذه المخالفة اكتساب الرأي العام اليك »^(١٨) .

ويرى البعض أن سعد أراد بقبول دفاعه عن المشروع أمام الجمعية العمومية أن يحصل لها على حق نهاية رأيها في المشروع^(١٩) .

تبرير سعد لدفاعه عن المشروع أمام الجمعية العمومية :
ولم يذكر سعد في مذكرة تبريره لدفاعه عن مشروع مد الامتياز أمام الجمعية العمومية^(٢٠) . ويدرك أحمد شفيق — في مذكرةه — أن

(١٧) مذكرة سعد زغلول كراسة ١٨ من ٩٣١ .

(١٨) المرجع السابق كراسة ١٧ من ٩٠٦ وراجع أيضاً عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول من ١٨١ .

(١٩) عباس محمود العقاد . سعد زغلول سيرة وتحية . القاهرة ١٩٢٦ من ١٣٥ – ١٣٦ .

(٢٠) د. محمد برج ، دراسة في الحركة الوطنية من ٥٨ .

جورست قابل الخديو يوم ٣١ أكتوبر ١٩٠٩ واتفقا على عرض المشروع على الجمعية العمومية شرط أن يدافع عنه سعد زغلول ، ويكون رأى الجمعية قاطعاً (١) .

ويذكر سعد أن الخديو طلب منه أمام ضغط جورست الدفاع عن المشروع فأبى ، وإذا تساءلنا لماذا كان العاج جورست أن يتولى سعد الدفاع عن المشروع هل لضمان الموافقة عليه ، لما سعد من شعبية وذلة لسان ؟ أم كما أعتقد البعض أنها محاولة من جورست لتشويه سعد وسمعته أمام الرأى العام المصرى الذى كان معارضا تماماً لمشروع مد امتياز له حساسية كبيرة لدى المصريين فالصريون لا ينسون ما بذلوه بسبب قناة السويس على حد ما ذكره ستورز .

وإذا كان للمشروع من فائدة - على حد قول ستورز - فإن ارتباط هذا المشروع بالتاريخ المصرى وما قدمه المصريون من تضحيات بالنسبة للقناة الأمر الذى يجعل الموافقة عليه شبه مستحيلة كان دافعاً لجورست أن يرى في دفاع سعد عن المشروع سبيلاً إلى الموافقة عليه (٢) .

ونبيل إلى هذا الرأى لأن المراسلات الدبلوماسية أظهرت بخلاف تحسن جورست للمشروع ، بشكل يؤكد صدق ما ذكره ستورز .

وقد دار حديث بين جورست وسعد زغلول يوم ١١ فبراير ١٩١٠ فيذكر : « تقابلت مع السيد الدون جورست في الظهر وكان عائداً من عابدين فوجدته مكتباً وقال إن الحالة رديئة لأن الأعضاء مت指控ون على الرفض وإن الذين استغفوا لم يحصلهم على الاستفهام إلا تحالف بقية أعضاء اللجنة بالاتفاق على الرفض ، فاستبعدت له ذلك وقلت له

(١) مذكرات أحمد شفيق ص ١٨٦ (المرجع السابق ص ٥٦ نقلًا عن)
Stortes, Orientation. P. 72.

٢٧٢ د. برج ص ٥٩

أن سير الحكومة والبرنس أثرا في الأعضاء لأنها قدمت المشروع بجافا
بدون أن يصحبه بيان بفوائده ومزاياده . وبذلك تركت للأعضاء
تحت تأثير أقوال المعارضين وكتاباتهم والجرائم التشنعية للمشروع
يغضب الوطنيون العربى منها ولا يقرؤون الأجنبي وأن البرنس استعمل
الشدة والعنف مع الأعضاء وظاهرة بماله الحكومة ضدتهم فلم
يعترض جورست على ذلك . وتكلم قليلا في فوائد المشروع . وأشار
إلى أن كل معارض فيه حتى تلنجي مصر إلى الاستدانة منه ، وإلى
أن المعارضة توجب حرمان المصريين من الحكم الذاتي . فلم أجراه
على ذلك « (٢٣) »

موقف الخديوى عباس الثانى من مشروع مد الامتياز :

عارض الخديو عباس مشروع مد الامتياز في أول الأمر ، فقد كان من البرقيات التي تواردت على الحكومة بطلب عرض مد الامتياز على الجمعية العمومية برقة من حزب الاصلاح (٧٤) . كذلك كانت جريدة المؤيد متفقة في معارضه المشروع مع الأحزاب الأخرى (٧٥) .

وقد نص الخديو عباس محمد سعيد بأن يحذر سعد زغلول من شدة المعارضة التي يديها للمشروع حتى لا يعاكسه الانجليز « فنحر من خدماته لاته بيعطي للمداولة روحًا » (٣) .

وأكَدَ الخديو في كتابه «العلاقات المصرية البريطانية» معارضته
لملَد الامتياز، وان مصر عليها أن تربِّلَ الأمْرَ مع الانجليز حيث ستُصبح
القناة الإنجليزية مصرية عند انتهاء أجل الامتياز المنوح للفرنكة⁽³⁾ .

^{٧٣)} مذکرات سعد زغلول کراسہ ۱۸ جی ۹۲۳ - ۹۲۴۔

(٤) أحمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن ج ٢ ص ١٨٧ .

^{٧٥}) مذكرة سعد زغلول كراسة ١٧ ص ٨٦٦ .

٨٩٧ - المَرْجُمُ الْسَّابِقُ ص ٢٧

Abbas Hilmi 2, A few words on the Anglo-Egyptian Settlement. London 1930. P. 36.

ورغم ذلك يذكر سعد زغلول في مذكراته «أن الخديو ميال للمشروع ، الا أنه يعود نبيوكد من بعد أن الخديو يظهر المساعدة على قبول المشروع ولكنه يبطن الخلاف»^(٧٦) .

ويمكن تفسير موقف الخديو هذا على أنه من مصلحته أن يعارض المشروع لاطلاق يده في عقد القروض فلا يجد جورست بعد فشل المشروع الا أن يضغط بشدة سعيا الى عقد القرض ، ورغبة الخديو في الحصول على اذن عام بالاستدانة فسيطلق يده في هذا المجال وعلاوة على ذلك فإن الخديو قد وجد أن مبلغ الأربعة ملايين جنيه التي ستحصل عليها الحكومة بمقدemi عقد مد الامتياز كان من المزمع تبديد مبلغ مليونين من الجنيهات في السودان وكذا مبلغ نصف مليون جنيه لأعمال الري ونصف مليون جنيه أخرى للسكة الحديد^(٧٧) . وهو أمر لن يستفيد الخديو منه شيئاً .

أضف الى ذلك أن الخديو كان يعمل لمعارضة الجماهير الجارفة حساباً ، ولكنه كان رغم معارضة المشروع يخشى أن يجاهر برأيه فيفقد ثقة جورست^(٧٨) .

وعلى أية حال فقد اتسم موقف الخديو في بداية مشكلة مد الامتياز بالملاظلة أحياناً والتردد أحياناً أخرى ، تحت ضغط جورست فرراً يعرض على سعد مرة أنه يجب أن توضح للمستشار بأن يعمل فكرة في ايجاد طريقة تجعل المشروع مقبولاً^(٧٩) . وتارة أخرى يعرض الخديو مشروعًا معدلاً ويرغب سعداً في دراسته وينصحه

(٧٨) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٨ ص ٩٢٥

(٧٩) المرجع السابق كراسة ١٧ ص ٨٨٨ وكراسة ١٨ ص ٩١٩ .

(٨٠) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال ازاء الحركة الوطنية من ٨٣

(٨١) مذكرات سعد كراسة ١٢ ص ٦٥٧ (مصطفى النحاس جبر ص ٨٤) .

بالاعتدال وبألا يجعل للإنجليز حجة عليه ^(٤٣) . ثم يسأل سعدا في اليوم التالي عن رأيه فيما عرضه عليه ويقول : « أنه لا يريد بطرس أن يتبدى بالشيء لنفسه » . أى أنه كان يخشى تقرب بطرس من الانجليز على حساب معارضته - أى الخديو - ويقول سعد انه فهم من هذا « أنه متყق طوعا أو كرها على مسألة القناة » ^(٤٤) .

وقد جعل موقف الخديو هذا سعد يذكر « وان صح تكون المسألة مدبرة بيته - أى بين الخديو - وبين بطرس ليخدعننا أو يؤثر علينا ولو كان هذا الفلن صحيحا لكان سياسة الوفاق شئما عظيما على البلاد » ^(٤٥) .

ويشرح لنا محمد فريد في مذكراته موقف الخديو فيقول :

« لما شرع الانجليز في تسييد أجل شركة قناء السويس سنة ١٩١٠ ، وجمعت الجمعية العمومية المصرية للموافقة على المشروع، قيل وأشيع وقتها أن للخديوي وبطرس باشا سمسرة جسيمة فيما لو نجح المشروع بمساعيهم ولكن لم يكن لدينا اذ ذلك أى دليل على ذلك ، الآن أخبرنا يوسف صديق بحادثة جديدة تؤكد تلك الاشاعات القديسة قال : « ان أصل معرفة بولو بالخديوي مشروع مالي وهو ضم شركة الأزبكية وشركة Les Biens Fonds التي للخديوي كل أسهمها ، وجعلهما شركة واحدة أوريية تصدر أسهمها في باريس ويمكن للخديوي اذ ذلك أى بيع منها ما يريد لتحسين مركزه المالي ، وأنباء المخاربات في هذا الشأن دعا بولو الخديو جملة مرات وجمعه مع بعض أصحاب التفوذ في فرنسا .

ومن ضمن الأمور التي شرعا فيها ابرام معاهدة بين الدائرة

(٤٣) الرجع السابق كراسة ١٢ ص ٦٧٧ .

(٤٤) نفس المصدر ص ٦٧٩ .

(٤٥) المصدر السابق .

الخاصة أى الخديو المسيو بولو ، مضمونها أن يسعى الخديو في انجاح مشروع تمديد أجل شركة القناة وللمسيو بولو ٢٥ في المائة ، وخمسين في المائة الباقية ليوسف صديق أى للخديو . وقد حررت هذه المعايدة فعلا وأخذها معه يوسف باشا الى باريس في أوائل أغسطس ١٩١٤ . وبالطبع سقط المشروع بسقوط حكومة الخديو وتعيين حسين كامل سلطانا » (٤٥)

الصحافة نقى الضوء على موقف الخديو :

بدأ الخديو يستميل أعضاء الجمعية ونشر في الصحف أن اثنين من قادة الرأى العام قابلا الخديو فنالا حظوة الرضا وخرجا وأستنهما تلهج بما لقياه من حسن الاستقبال وقيل انهما وعدا بتعضيد المشروع ونشر أن الخديو راض عن المشروع ويود تفسيذه وانه وعد الشركة بالمساعدة لانجاح مشروعها وحمل حكومته على قوله « ولم يكذب الخديو ذلك بل أن مراسل صحيفة «الأمريكان ورلد» في الاسكندرية بعث إلى صحفته يقول : «أن الخديو موافق على مسألة اطالة الامتياز الذى اشتد النزاع عليها فى هذه الأيام » (٤٦) وفي لقاء الخديو مع الصحفي رودس (M. Rodes) ذكر له :

«أود أن ينجح موضوع مد الامتياز ، وبمبلغ العشرة ملايين فرنك التى ستحصل عليها الحكومة سيكون فى استطاعتنا القيام ببعض الأعمال النافعة ، فهناك الكثير من الأعمال المطلوب الاتهاء منها بمساعدة الدولة التى تساعدنا كثيرا (إنجلترا) و يوجد أحد ممثليها بيننا هو السيد (الدون جورست) وهو ضمأن أكيد ، فقد عملت معه كثيرا عندما كان مستشارا لوزارة الداخلية ، ثم بعد ذلك مستشارا

(٤٥) أوراق محمد فريد - المجلد الأول - مذكراتي بعد الهجرة (١٩٠٤ - ١٩١٦)
مركز وتألق وتاريخ مصر المعاصر . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ص ٢٥٩
(٤٦) الجريدة ٢٤ نوفمبر ١٩٠٩

مالياً ولهذا فقد تعودنا العمل سوياً وهذا سيسهل كثيراً من عملنا
المشترك (٨٧) .

خطاب الخديو في شتاء عام ١٩٠٩ :

وقد ألقى الخديو في نوفمبر ١٩٠٩ خطاباً في مقر رأس التين
بالاسكندرية قبل سفره لمقره الشتوي بالقاهرة قال فيه :

« بالنسبة لموضوع مد الامتياز الخاص بشركة قناة السويس
سيعرض على الجمعية العمومية ، فاتني وحكومتي حاولنا أن نضع
مبدأ استشارة البلاد في كل الأمور الهامة ، وسوف تقوم الجمعية
العمومية بدراسة المسألة بعناية دون أن ترك للعاطفة أن تطغى على
الصالح الحقيقية للبلاد ، وفي هذا برهان واضح على قدرة الأمة
على مواجهة الأمور الهامة بالحكمة وبعد النظر ، وسيكون ذلك
خطوة هامة لها تأثيرها الخطير على المستقبل . واتنى لسعيد بالوحدة
التي أيدتها الأحزاب السياسية وكل فئات المجتمع حول هذا الموضوع .
وسأكون أكثر سعادة لأرى الأمة وهي تبرهن بارادتها الكاملة بمشاركة
الحكومة في ادارة أمور البلاد . والنظرية المتفائلة للشعب في الحكم
الذاتي قد تم حسابها بعناية لتشجيعهم أكثر للحصول عليها » (٨٨) .

وعاد الخديو للقاهرة في ٤ نوفمبر ١٩٠٩ واستقبلته جماهير
الشعب بحماس لوقته من مسألة مد امتياز القناة ، وزارت شوارع
القاهرة بالأعلام والزيارات ، خاصة أن الخديو كان يزمع السفر إلى
مكة للحج مما زاد في شعبيته (٨٩) .

Alexander, J, The Truth about Egypt PP. 302 -- 303

(٨٧)

Alexander J., op. cit., P. 288.

(٨٨)

ان الخديوي يحافظ مع السياسة الدستورية .

Ibid. P. 289.

(٨٩)

وسافر الخديو للأقطار الحجازية وعاد بعد أكثر من شهر (٢٦ يناير ١٩١٠) ولم يتثنى اجتماع الجمعية العمومية بسبب سفر الخديو ، في يوم عودة الخديو أذلى ولدى عهده الأمير حسين كامل - رئيس مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية - بحديث الى جريدة الاهرام قال فيه : « انه يود بقاء القناة بيد الشركة بعد انتهاء مد الامتياز تحت النظام الحالى وإن مصر لو خسرت ماليا فخسارتها تتعرض . وإنها اذا استلمت القناة وحدها فإن الدول ستستحررها من خبرها وتحصل مصر تابعة للقناة » (٣) .

ورغم أن المتحدث خال الخديو إلا أن الصحف الوطنية لا تعبأ بذلك رغم أن الحكومة عطلت جريدة القطر المصري التي يصدرها أحمد حلبي لمحاجته الخديو وأسرة محمد علي .

ويوضح خطاب الخديو في افتتاح جلسة الجمعية العمومية في ٩ فبراير ١٩١٠ موافقته على مشروع مد الامتياز بالتعديلات التي أوضحها في المشروع المبلغ لأعضاء الجمعية .

وأوضح مجلس النظراء أنه لن يبت في المسألة قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز^(١).

ويذكر أحمد شفيق في مذكرة أنه أخذ الخديو بدأ يتراجع عن تأييد المشروع ألا يعارضه الحركة الوطنية للمشروع وأن الخديو أوفد أحمد شفيق إلى بطرس يسلمه برقية الاحتجاج وينصحه بعرض المشروع على الجمعية العمومية حتى تخف مسؤولية النظارة.

١٩١٠ - يناير ٢٥ - الاهرام

(٩١) راجع نص الخطاب في وثائق القلمة (محافظ رئيسة مجلس الوزراء عن قناة السويس) محفظة رقم ١/٢٨٦ ج ١ . وراجع أيضاً ، الرافق ، محمد فريد من ١٧١ .

« ولما قابلته أبلغته رأى الخديو وزدت عليه اتنا نجتهد الآن يا باشا في إزالة ما علق بالتفوس من حادثة دنشواي بدلاً من أن نضيف إليها أمراً جديداً تقع مسؤوليته عليك ». فقال لي حينئذ يلزم أن يتفهم أفندينا مع جورست وقت لمواعيدهم أيضاً فوعد بذلك وظهر لي أنه اقتضى بطرح المسألة على الجمعية العمومية »^(٣) .

الحكومة العثمانية تستفسر عن المشروع :

أرسل الصدر الأعظم رسالة للخديو في نوفمبر ١٩٠٩ مستفسراً عن موضوع مد الامتياز شركة قناة السويس وطالبه بضرورة استشارة الصدر الأعظم قبل اتخاذ القرار فيه . ورد الخديو على السلطان العثماني بأن المفاوضات مستمرة بين الشركة والحكومة المصرية وإن فرمان ٢٢ فبراير ١٨٦٦ الذي صدق عليه السلطان قد تضمن بنداً عن موضوع مد الامتياز^(٤) .

« مد الامتياز ومصرع بطرس غالى »

ارتبط اسم بطرس غالى بمشكلة مد الامتياز لقناة السويس وقد كان لبطرس غالى خدمة طويلة ، وقد تقلب في المناصب الإدارية المختلفة وصار في عهد كروم ناظراً للمالية فناظراً للخارجية ثم نصب في عهد جورست رئيساً للناظار^(٥) وكان بطرس معروفاً بأنه آلة في يد الانجليز^(٦) .

ولقد عادى بطرس غالى الحركة الوطنية وشجعه الخديو عباس على معاداة الحزب الوطني وذكر محمد فريد في مذكراته « كنت

(١) أحمد شفيق ج ٢ قسم ٢ ص ١٨٦ .
Gorst/Grey, Claro, November, 2, 1909, F.O. 371/43.
No. 45. Telegraph. P.R.O.

(٢)

(٣) دفع الخديو عباس بطرس غالى لرئاسة الوزراء سنة ١٩٠٧ في عهد جورست .
روشتن ، المسألة المصرية ص ٣٦٣ .

افتقدت هذه السياسة (يقصد سياسة الوفاق بين الخديو وجورست) وحدرت الخديو من سوء تائجها ولكن بطرس تغلب عليه واقنه بأن الحركة الوطنية لاشيء ، والأحسن استعمال سياسة الشدة معها « (٩٣) » .

موقف بطرس غالى من مشروع مد الامتياز

كان موقف العركة الوطنية من مشروع مد الامتياز أثره في وضع العاقل أمام حكومة الوفاق ازاً تمريه منذ اللحظة الأولى - كما ذكرنا من قبل - واتفق بطرس غالى مع الوزراء على القول أمام المستشارين الانجليز بأن الخديو لا يعارض المشروع ، ولكنه قد تأثر بأقوال البرائد والبرقيات الكثيرة ، ووعد بطرس الوزراء بمحاولة اقناع جورست بعرض المشروع على الجمعية العمومية (٩٧) .

وكان موقف بطرس هذا نتيجة لتحذير أحمد شفيق له بالتدبر في العاقب وكذا اتفاق الوزراء على عرض المسألة أمام الجمعية العمومية (٩٨) .

وأيد بطرس غالى مشروع مد الامتياز ودافع عنه ، وقد اتهم بطرس كلًا من سعد زغلول ومحمد سعيد بالتحريض على كتابة البرقيات وتدبر الهياج ضد المشروع . كما خص محمد سعيد بالاتهام بأنه يعمل على استئصاله محمد فريد للخديو ، ورغم أن سعدًا يقر أن لم يحس من بطريق في مبدأ الأمر ميلاً للمشروع (٩٩) . يقرر أن

٩٦) محمد فريد - مذكراتي بعد المجزرة . المجلد الأول ١٩٠٤ - ١٩١٩ .
البيئة المصرية العامة للكتاب ص ٦٢ . سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤ . - البيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٢٥ ص ٨٣ .

٩٧) مصطفى النحاس جبر ، ص ٨١ - ٨٢ - نقلًا عن مذكرات سعد زغلول كراسة ١٧ ص ٦٥ .

٩٨) المصدر السابق ، أحمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن ط ١ ص ١٨٧ .

٩٩) مصطفى جبر ، سياسة الاحتلال ص ٨٢ .

أباطلة باشا قد أفهمه أن بطرس يعمل على احباط المشروع أو تأجيله إلى ما بعد عودة الخديو من العجائز ، الا أن موقف بطرس هذا كان موقف الحذر والخوف من الخديو الذي لا يتسم بالصراحة . وقد أفسى بطرس بمخاوفه هذا لسعد زغلول ومحمد سعيد ، فقال : « أني أخاف من الخديو » وفسر سعد هذا بأن بطرس يعني عدم ثقته في موقف الخديو وأنه (أي الخديو) يتلاعب بالمسألة . ولكن سيتضخم فيما بعد أن بطرس غالى سيلعب دوراً كبيراً في المساورة ، ومحاولته دفع مجلس الوزراء في اتجاه اجازة المشروع (١٠٣) .

خطة (بطرس - جورست) للتصديق على مشروع مد الامتياز :

عندما اشترط مجلس الوزراء الغاء شرط ضمان نسبة أرباح الشركة الوارد في الاتفاقية ، رفضت الشركة وتوقفت المفاوضات بينهما في أواخر أكتوبر ١٩٠٩ (١٠٤) وكان سعد زغلول قد علم من رشدي باشا وسيرون وأحمد شفيق بورود برقيمة من الشركة بأن ما عرضته الحكومة غير مقبول ، وإنها عرضت تعويضاً مناسباً - عند الغاء شرط الضمان - وتهدد مجلس التظار بأن يروجه أمام الجمعية العمومية حتى يمكن للشركة قبوله (١٠٥) .

وكانت المقدمة قد عرضت مقابل الغاء شرط الضمان للربح أن تزداد مدة مد الامتياز خمس سنتين أخرى فتصبح خمساً وأربعين سنة (١٠٦) .

وحاول بطرس بمناوراته استمالة محمد سعيد إليه ، كما حاول جورست أن يفهم سعيد باشا ضرورة الانصياع لما يريد المحتلون (١٠٧) .

(١٠٠) مذكرة سعد زغلول ، كراسة ١٣ ص ٦٤١ .

(١٠١) المرجع السابق من ٧١٧ .

(١٠٢) المرجع السابق من ٦٤٢ .

(١٠٣) المرجع السابق هاشم من ٩٤ رقم ٥٤ .

(١٠٤) المرجع السابق من ٧٠٩ .

تعدد للجمعية العمومية يوم ٩ فبراير ١٩١٠ للجتماع والنظر في المشروع ، وكان شركة القناة تريدأخذ أراضي طرح البحر ببورسعيد (١٥) وهو ما فهمه سعد من مناقشة الخديو مع بطرس . وفي الوقت الذي تجنبت فيه الأخيرة للمناقشة مع سعد دعا سعيداً ورشدي اليه وأطلعهما على المذكورة الموضوعة بشأن القناة فلما سألاه عما اذا كان سعد قد أطلع عليها فأجاب بالإيجاب وكان هذا غير صحيح (١٦) . وبدأت مناوراة بطرس في اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٧ يناير ١٩١٠ فلم يوزع المذكورة المشار إليها على الوزراء ولا مشروع الاتفاق وإنما أمر بتلاوتها ، وتضمنت توزيع الأرباح بين الحكومة والشركة مناصفة ، وأن تكون المناصفة في بداية الامتداد التالي لنهاية الامتياز الحالى ، وان تحدث المفاوضات مع الشركة بشأن المعاشات والأراضي التي يتكتشف عنها البحر (١٧) .

وببدأ بطرس بعد ذلك في سؤال الوزراء كما سبق ذكره (١٨) .

خطط جورست وبطرس غالى للتآمر على الحصول على مصادقة الجمعية العمومية على المشروع المعرض معدلاً . وبمحاولة الحصول بطرس على التصديق على المشروع بالخداع سواء من جانب الحكومة أو الجمعية العمومية إنما يريد الموافقة على شيء لم يتفق عليه بعد فيورط البلاد والجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه » (١٩) .

(١٥) بالنسبة لتفاصيل مشكلة الأراضي في بورسعيد (أراضي طرح البحر)
راجع المؤلف رسائل الدكتوراه : الصراع الدولي حول استقلال قناة السويس
من ٢٤٢ - ٢٥٢ .

(١٦) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٣ من ٧١٤ .

(١٧) يقصد أراضي طرح البحر . راجع مذكرات سعد زغلول كراسة ١٢
من ٧٦٥ .

(١٨) انظر من ١٦٠ من هذا البحث .

(١٩) بيوردور روتشين ، مدير قيل الاختلال من ٥٤٨ ومن تقرير اللجنة المشكلة
للتدار المشروع والتبنته عن الجمعية العمومية .

وفي الفترة من ١٣ فبراير حتى ٢٠ فبراير ١٩١٠ حصل الاتفاق بين جورست والخدicio وبطرس على أن يدافع النظار جميعاً عن المشروع (١٠) .

مقتل بطرس غالى :

في ٢٠ فبراير ١٩١٠ أطلق ابراهيم ناصف الورداي رصاصاً على بطرس غالى أثناء نزوله من ديوان الخارجية أودت بحياته (١١) في الوقت الذي كان مشروع مد الامتياز معروضاً أمام الجمعية العمومية . وقبض على الورداي واعترف أن الدافع لاغتياله بطرس غالى إنما يرجع إلى ما عده خيانة من تصرفات بطرس غالى لمجموعة أسباب يأتى على رأسها مشروع مد الامتياز إلى جانب رئاسته للمحكمة المختوصة في حادثة دنشواى واعادة قانون المطبوعات واهاته مجلس الشورى والجمعية العمومية (١٢) .

وقد اعترف الورداي عند التحقيق معه أن أحد الدوافع الهامة لاقدامه على التخاطر من بطرس غالى هو معاكسته للجمعية العمومية ورضاؤه عن مشروع مد الامتياز (١٣) .

وعلى أحد الكتاب على مقتل بطرس بأن اغتياله يد أحد مواطنه قد أقمع البريطانيين أنهم لا يستطيعون ترك مصر للوطنيين (١٤) .

(١٠) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال من ٨٧
اما عن موقف الجمعية العمومية من المشروع فراجع الفصل السادس من
هذا البحث .

(١١) المزيد من التفاصيل حادة الاغتيال والمحاكمة انظر د. محمد برج - دراسة
على الحركة الوطنية من ١٧ - من ١٦١ .

(١٢) الرافق ، محمد فريد من ١٨٦ .

(١٣) د. برج من ٣٥ و من ١٢٣ .

(١٤) آرثر جولد شميت ، الحزب الوطني من ٢١٦ .

كما وصف ستورز هذا الحادث بأنه أحد أربعة أحداث كبرى وقعت في مصر في السنوات العشر السابقة للحرب العالمية الأولى وهي: حادثة طابا ودنشواي واتهاء حكم كروم ، وأن هذا الحادث لم يكن مميتاً لبطرس فحسب بل ولآمال الدون جورست أيضاً^(١٥) .

كذلك صرخ ادوارد جرای في مجلس العموم البريطاني « إن الموقف في مصر عقب اغتيال بطرس غير مرض وإن انجلترا يجب أن تظهر في مصر القوة وأنه اذا استمرت موجة العداء ضدنا فلن نرضى قدماً في تهيئة المصريين لحكم أنفسهم فنحن في مصر وأوصياء على أبناء مصر وأوصياء عن أوروبا وأوصياء عن العالم »^(١٦) .

حكم الورданى وتقدیمه حکم الأعدام ، وكان اغتيال بطرس أولى حوادث القتل السياسي التي وقعت في مختلف عهود الحركة الوطنية الحديثة ولاشك في الصبغة السياسية للحادث ، لأن الأسباب التي دعت الوردانى إلى القتل هي أسباب سياسية^(١٧) ويذكر الرافعى أنه حتى لو لم يكن بطرس باشا قبطياً لوقعت الجريمة مهما تكون ديانة المعتدى عليه^(١٨) .

ومقتل رئيس وزراء قبطى جعل فريقاً من الأقباط ينسبونها إلى التحصب الدينى ، وردت الصحف البريطانية ، كما ردد روزفلت (رئيس جمهورية الولايات المتحدة) هذه التهمة ، وهى تهمة باطلة لا تستند إلى الحقيقة في شيء بعد أن ثبت التحقيق أن الجريمة وقعت لأسباب سياسية^(١٩) .

Ronald Storrs, Orientation Ni-Cholson Watson
London 1943: P. 73.

^(١٥)

د. برج ص ٩٧ .

^(١٦) د. برج ص ٩٧ ، دراسة في الحركة الوطنية من ١٥٨ .

^(١٧) الرافق ، محمد فريد ص ١٨٧ .

^(١٨) المراجع السابق ص ١٨٧ - ١٨٨ .

^(١٩) المراجع السابق ص ١٨٨ .

الفصل السادس

مشروع مد الامتياز
 أمام
 الجمعية العمومية

أسباب طلب عرض المشروع على الجمعية العمومية

يمكن أن نوجز فيما يلى النقاط التى أدت الى عرض المشروع على الجمعية العمومية :

١ - معارضه الحكومة الانجليزية لم الامتياز ، فقد رأينا في الفصل الثاني حقيقة موقف حكومة حزب الأحرار من المسألة . كذلك يذكر سعد زغلول في مذكرة أنه إن الحكومة الانجليزية لم تكن راغبة في الموافقة على مشروع مد الامتياز فقد حدث انقسام فيها حول ذلك انتهى بتغلب رأى المعارضين (١) . وهذا يفسر ما قام به شيتى (مستشار ظارة الداخلية) من اقتراح عرض مشروع مد الامتياز على الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه بعد أن كان واضحا للعيان معارضه الجمعية التامة لهذا المشروع (٢) .

ويؤكد ذلك أيضا تصريح المستشار المالى - بول هارف - لسعد زغلول بأن المشروع سيعرض على الجمعية العمومية « واظنها لا تقبله واليوم الذى ترفض فيه أسر سرورا عظيما بصفة كونها انجليزيا » (٣) .

(١) مذكرة سعد زغلول كراسة ١٧ ص ٨٨٠ ، ٩٠٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٨٨٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٠٠ .

وقد علق سعد زغلول على ذلك بقوله : « خطير في بالي أن السر في هذا التغير ربما كان لأن الحكومة الانجليزية تريد أن تعدل عن المشروع من نفسها حتى لا تعرض نفسها أو رجالها للخزيان »^(٤) .

٢ - رد ادوارد جرای على استفسارات أحد الأعضاء عن موقف الحكومة البريطانية من مد الامتياز بأن تعليماته كانت « لا ضغط ، ولم نضغط على الجمعية العمومية ، وكنا نميل بالطبع الى عرضها على الجمعية العمومية وتحملت مسؤولية عرضها على الجمعية العمومية وقد كان هناك من يرى عدم عرضها لكن نظراً لأهمية المسألة لمصر رأيت ترك المسألة للجمعية العمومية لابداء رأيها صراحة ، وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة المصرية اذا رغبت الموافقة على قرار الجمعية العمومية هذا هو الخط الذي سلكناه »^(٥) .

٣ - جاء مد الامتياز في وقت تصاعدت فيه الحركة الوطنية المصرية حتى أصبحت قادرة على أن تعرف أمامها كل من يتصدى لها أو يناوئها ؛ فلقد شهدت عام ١٩٥٧ قيام أهم حزبين مصررين لعبا دوراً كبيراً في الحركة الوطنية وهما : الحزب الوطني وحزب الأمة إلى جانب الأحزاب الأخرى التي قامت في تلك الفترة^(٦) .

٤ - أمام عنة هجمات الصحافة الوطنية اضطر بطرس غالى إلى دعوة مجلس الوزراء للجتماع في بيته حيث حثوا عرض الاتفاقية على الجمعية العمومية للتصويت عليها . وكان قرار الوزراء ثورياً لأن المجلس لم تكن له أي سلطة تشريعية غير التصديق على ضرائب

(٤) المرجع السابق من ٦٠٢ .

(٥) محمد برج ، دراسة في الحركة الوطنية من ٤١ .

(٦) المرجع السابق من ٨ .

جديدة . وأصر جورست على تأييد هذا القرار الذى تعرض لنقد حاد من الصحافة البريطانية (٣) .

٥ - رأت الحكومة البريطانية الاستمرار في عرض المشروع على نواب الأمة على أن يتحمل النظار المصريون مسئولية الدفاع عنه أمام الجمعية العمومية التي منحت حقاً جديداً بأن يكون رأيها قطعياً في المشروع ، وذلك حتى لا تتحمل هي أمام الرأى العام الدولى مسئولية رفض الامتياز (٤) .

وتفق ذلك وتصريح جرای عقب قرار الجمعية العمومية برفض المشروع . بقوله : « ان تصرف الحكومة الانجليزية في هذه المسألة كان تصرفًا شريفًا خامنا لصالحة مصر وإنجلترا على السواء » (٥) .

٦ - تحسن العلاقات (البريطانية - الفونسية) بعد الاتفاق الودي ١٩٠٤ جعل الدبلوماسية البريطانية تلقى بمسئولي الرفض على الجمعية العمومية المصرية ، فهى لم تمارس ضغطاً عليها — كما وأينا — بل أعطتها حقاً ثم تماسته من قبل هو أن « يكون رأيها قطعياً » لتأكدها من رفض الجمعية للمشروع .

عرض المشروع على الجمعية العمومية :

استجابة أعضاء الجمعية العمومية لحملة الصحف ، فاجتمع عدد كبير منهم في دار على شعراوى باشا وكان من بينهم أحمد لطفى السيد وقرروا ارسال التماس للخديو ولكل النظار بطلب عقد الجمعية العمومية بصفة استثنائية لعرض شروط الشركة ومناقشة المشروع من كل وجهه . وأرسل الأعضاء مذكورة إلى المعتمد البريطانى نصها :

(٦) آرثر جولد شميدت ، الحزب الوطنى من ٢٠١ نقلًا عن صحيفة الإنجيليين حازت في ٣ نوفمبر ١٩٠٩ .

(٧) أحمد هيكل ، مذكرات فى السياسة ج ١ ص ص ٤٥ - ٤٦ .

(٨) الجريدة ٢٣ يوليو ١٩١٠ . محمد لاشين ، سعد زغلول من ١٧٩ .

« نسأل جنابكم بأن تشيروا على الحكومة الخديوية بأن تعلن المخابرات بينها وبين شركة قناة السويس بشأن امتداد أجلها وباستشارة الجمعية العمومية في المشروع الخطير الذى تترقب عليه الفوائد الجمة ان روعيت مصلحة البلاد وعظم الضرر ان اهمل شأنها أو أمرها » (١) .

وصدر الأمر الخديوي في ٢٧ يناير ١٩١٠ بتحديد صباح الأربعاء ٩ فبراير ١٩١٠ موعدا لانعقاد الجمعية العمومية لعرض مشروع الاتفاقية (١١) .

و قبل جلسة ٩ فبراير وقبل أن تشرح الحكومة أسباب مساندتها للمشروع ، اجتمع بعض أعضاء « الجمعية العمومية » في منزل محمد سليمان باشا أحد نواب الرئيس وتوصلا إلى اتفاق لأحسن السبل لتأكيد مقاومتهم ومعارضتهم لمشروع الاتفاقية (١٢) .

قرار الجمعية العمومية قطعى :

بعد تأليف وزارة محمد سعيد (باشا) ، صرح بجلسة ٤ ابريل عام ١٩١٠ ، بأن الحكومة قررت أن يكون قرار الجمعية قطعيا ، وقد كان هذا التصريح استجابة لطلب الأمة الاجماعي في هذا الصدد وتحقيقا لشرعية بدت من شركة قناة السويس اذا أرادت أن تطمئن على سلامة الاتفاق فاشترطت اقرار الجمعية العمومية (١٣) .

جلسة ٩ فبراير ١٩١٠ :

عقدت الجمعية العمومية في هذه الجلسة برئاسة الأمير حسين كامل ، وافتتحها الخديو عباس الثاني بخطبة جاء فيها :

(١٠) الجريدة ٢٩ أكتوبر ١٩١٠ .

Wilson, op. cit. P. 96.

(١١)

Gorst/Grey. Cairo. April 16, 1910, F.O. 423/44. No. 55 P.R.O.

(١٢)

(١٣) الرافعى ، محمد ثريد ص ١٧٢ .

« ٠٠٠ دعوناكم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قنطرة السويس ، فان هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها ، وبعد المخابرات الطويلة أمكن الوصول الى المشروع المطروح أمامكم ، وقد علمت أن حكومتنا مجتمعة الرأى على قبوله اذا رضيت الشركة بالتعديلات التي سبق تبليغها لحضراتكم ، فالغرض اذن ، من اجتماعكم هو البحث فيما اذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز الى أربعين سنة ، على شرط اقسام الأرباح في هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة ، وفي مقابل اعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على السنتين سنة الباقية تقريبا من مدة الامتياز الحالى . وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية ، وهم يرون انه اذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة ل تمام الرضا ، وان ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة » (١٤) .

واستطرد الخديو قائلا : « لا يخفىكم ان هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضى القانون بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها ، ولكن نظرا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة الى الجيل الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار الا بيت فيها رأيا قبل ان يعلم ان كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ، ونظار حكومتنا مستعدون لاعطائكم كل ما ترونه لازما في هذه المسألة من البيانات والايضاحات ، ونعن واثقون ان كل واحد منكم يشعر بالمسؤولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظر هذا المشروع العظيم والله نسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد » (١٥) .

(١٤) المرجع السابق من ١٧١ .

(١٥) المرجع السابق من ١٧١ .

الجلسة الثانية في اليوم التالي ١٠ فبراير ١٩١٠ :

جاءت الجلسة الثانية العلنية للجمعية ، في اليوم التالي في وسط جو مشحون بالقلق والتربّب من جانب الوطنيين والتأمر من جانب بطرس (١٣) . وقد انتخبت الجمعية في الجلسة الأخيرة لجنة من خمسة عشر عضواً لدراسة المشروع وتقديم تقرير عنه . وتألفت هذه اللجنة من : محمود سليمان باشا ، واسمعائيل أباظة باشا ، وحسن مذكور باشا ، وابراهيم مراد باشا وأحمد يحيى باشا وعلى شعراوى باشا ومحمود بك عبد الغفار ، وحسن بك بكرى ، وقتاح الله برؤوفات بك وبعد اللطيف الصوفانى وجاد بك مصطفى وسعد بك مكرم ودياب أفندي محمد سليم ، وأمين بك عارف واسمعائيل أفندي كريمة (١٤) .

ودار في هذه الجلسة الساخنة مناقشات حامية خاطب فيها الأمير حسين كامل الأعضاء المعارضين للمشروع بعنف بلغ حد التعذيب ، وكان يقول عند خروج الأغلبية على أمر ضد رغبته « ان هذه طبعة مطبوعة » (١٥) .

هل سيكون قرار الجمعية قطعياً ؟

وقد طرح أباظة باشا وبعد اللطيف الصوفانى سؤالاً على الحكومة عما إذا كان رأي الجمعية العمومية في مشروع مد الامتياز قطعياً أم شورياً ؟ فكان بطرس غالى يتهرّب من الإجابة ويعيلها على نص خطاب الخديو عباس في الجلسة السابقة (٩ فبراير) (١٦) .

مساندة الرأى العام المصرى للجمعية العمومية :
عند عرض المشروع على الجمعية العمومية اجتاحت البلاد معارضة

(١٦) مذكرات سعد زغلول كراسة ١٨ ص ٩٢٣ .

Wilson, P. 97. (١٧) الرافنى ، محمد فريد ص ١٧١ و ص ١٧٢ وأيضاً :

مذكرات سعد زغلول كراسة ١٨ ص ٩٢٤ .

Wilson PP 97. 98. (١٨) المصدر السابق وانظر أيضاً الرافنى ، ص ١٧٢ و

شديدة للمشروع فقد توالى الاجتماعات والمظاهرات التى اشتراك فيها الطلبة وعمال المصانع ومستخدمى المحلات وطالبوها برفض المشروع ونادوا بأن يكون للجمعية الرأى القطعى فيه (٢) .

ولجأت الحكومة المصرية الى سياسة الشدة فمكنت المظاهرات يوم اجتماع الجمعية العمومية وفي دمياط من المحافظ الاجتماعات لمناقشة مسألة مد امتياز شركة قناة السويس .

كذلك وجهت الصحف اهتمامها كله لموضوع القناة لاتكتب الا عنه وتفرد له صفحاتها كلها حتى أن «الجريدة» عندما تعرض لسؤال أخرى تكتب عنها تحت عنوان «شيء غير القناة» كما اهتمت الصحف باجتماعات اللجنة التى شكلتها الجمعية العمومية لدراسة المشروع . فكتبت اللواء تحت عنوان «يا للفضيحة» في اجتماع اللجنة سأل الأعضاء عن خبراء الحكومة من الذين يبحثوا المشروع ، فقيل انهم اثنان من الأجانب وهما روسان وجوشن وهما موجودان في مصر ومن موظفى الدولة ، فقال أحد الأعضاء ، أن الحكومة استحضرت خبراء من أوروبا لمشروع مجاري العاصمة ، فهل مسألة قناة السويس أقل شأنًا من هذا الموضوع حتى تقتصر على اثنين من موظفى الحكومة .

وعندما سئلت الحكومة عن نصوص المفاوضات التى دارت بينها وبين شركة قناة السويس أجبت بأن المفاوضات كانت شفوية (٣) !!

كما دعت اللواء الى تنظيم مظاهرات يوم اجتماع الجمعية العمومية ليسمع الأعضاء رأى الشعب ، ونشرت أن كل مدينة ستبعث بوفد للاشتراك في المظاهرة .

(٢) ردشتين ، مرجع سابق ذكره ص ٥٣ .

(٣) اللواء ، ١٦ فبراير ١٩١٠ .

وطلب الشيخ على يوسف في خطاب ألقاه نشر في ملحق أصدرته صحيفة المؤيد في ٨ فبراير ١٩١٠ يقول : « ارجاء الحكم بقبول الاتفاق أو رفضه حتى تناول البلاد دستوراً نيايياً تقوم عليه هيئة نياييه تحكم بقبول الاتفاق أو رفضه » (٢٢) . كما طالبت معظم الصحف بأن يكون رأي الجمعية العمومية نهائياً وقطعاً في المشروع لا استشارياً كما ينص قانون الجمعية .

اللجنة المشكلة للدراسة مشروع مد الامتياز :

عقدت اللجنة التي تم انتخابها (٢٣) أول جلسة لها صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير ١٩١٠ وراجحت مشروع عقد الاتفاق الذي صار تحضيره بين بعض مديري شركة قناة السويس وبول هارفي . وأطلعت اللجنة على مذكرة الحكومة المرفقة بها والتي اشتملت على نصوص التعديلات التي ترد مجلس النظرار - بتاريخ ٢٧ يناير ١٩١٠ - بجماع الآراء رفض ذلك المشروع ، الا اذا أمكن ادخال تلك التعديلات عليه .

ولما كانت هاتان الورقتان هما كل ما قدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات الكتابية ، وما كان يجب عليها تقديمها إليها من المشروعات الشفوية لتأييد ذلك المشروع الخطير ولبيان ما تعتقد فيه من المنافع والفوائد للبلاد . وكانت اللجنة في حاجة كبرى للالامام بكل ما تراه الحكومة من المزايا التي تعود على الأمة من هذا الاتفاق سواء كان في النصر الحاضر أو في مستقبل الزمان فقد قررت مخابرة الحكومة باتداب من ينوب عنها واعطائهم ما يلزمها من الايضاحات والبيانات .

(٢٢) المؤيد ٨ فبراير ١٩١٠ .

(٢٣) يذكر وليون في كتابه عن قناة السويس أن اللجنة تشكلت من ١٩ عضواً استقال منهم ٤ أفراد هم : محمد علي باشا واحمد عفيفي باشا ومرقس سميكة Wilson, op. cit., P. 97.

وفي جلسة ١٤ فبراير ١٩١٠ حضر باللجنة أحمد حشمت باشا (ناظر المالية) وشارل دى روفاسيرا^(٢٤) (ولياندر جاسبار روسان^(٢٥)) بصفتهم مندوبين عن الحكومة المصرية ، وأجابوا عن البيانات التي طلبتها اللجنة منهم اجابات جاء من جملتها «أن المستشار المالي وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع المالية»^(٢٦) .

وتابعت اللجنة جلساتها للدراسة مسودة المشروع وقامت بدراسة مستفيضة وعقدت عدة جلسات وبعد أن درست اللجنة بجلسه يوم ١٩١٠/٢/٢٨ رأت ما يلى :

محصل عقد الاتفاق ، يتلخص المشروع مع التعديلات التي أدخلها عليه مجلس النظار :

١ - عقد الحكومة المصرية بشركة القناة أجل الامتياز الذي ينتهي في ١٧/١١/١٩٦٨ الى ١٢/٣١ ٢٠٠٨ أي ٤٠ سنة و ٤٤ يوماً تقسم أرباح القناة فيها مناصفة بين الشركة والحكومة .

٢ - في مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة ٤ ملايين جنيه على أقساط متساوية من ١٥/١٢/١٩١٠ الى ١٥ ديسمبر ١٩١٣ .

٣ - تعهد كذلك بأن تجعل للحكومة حصة من صافي الإيراد السنوي من سنة ١٩٢١ الى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ على النسب الآتية :

٤٪ من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٣٠

٦٪ من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٤٠

٨٪ من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٥٠

١٠٪ من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٠

١٢٪ من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨

De Rocca-sera اكبر مستشاري الحكومة القانونى - المستشار Alexander, op. cit., P. 324.

(٢٤) القصائى لوزارة المالية راجع :

(٢٥) السكرتير المالي لوزارة المالية .

(٢٦) روتشين ، المسألة المصرية من ٣٧٥

تم عند تسوية حساب السنتين التالية لسنة ١٩٦٨ لأجل تقدير
حصة الحكومة في الأرباح لا يدخل في هذا الحساب الافتئدة
واستهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ للأعمال الازمة لتحسين
حالة القناة والموانئ الموصلة اليه والتي ستبدا من سنة ١٩١١
ويشترط أن يكون توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية
متقاربة ، عن كامل مدة هذه القروض وأن يكون حساب ٥٠٪
التي تخصل الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقى من رأس المال
الشركة بعد رجوع القناة الى الحكومة وأن يكون للحكومة المصرية
٣ أعضاء على الأكثر في مجلس ادارة الشركة ابتداء من سنة ١٩٦٩ .

واشتهرت العقد الا يكون نهائيا الا بعد تصديق الجمعية
العمومية لشركة قناة السويس عليه (٢٧) .

تقرير اللجنة (٢٨) :

قدمت اللجنة المشكلة تقريرها في ١٥ مارس الى الجمعية
العمومية (٢٩) بعد أن أتمت دراستها للمشروع وقد استغرق تقرير
اللجنة أكثر من شهر لاعداده ، وقد طبع ووزع على الأعضاء . وكان
تقريرا مطولا تناول فيه المشروع من كل جوانبه . واجتمعت الجمعية
العمومية بجلسة ٢١ مارس ١٩١٠ واستمعت الى التقرير الذي تلى
في الجلسة .

ويمكن تلخيص تقرير اللجنة الذي نوقش في هذه الجلسة
في النقاط التالية :

(٢٧) روتشتن : المرجع السابق ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢٨) يتكون نسخ تقرير اللجنة من ٤٠ صفحة بوثائق القلمة - محافظ مجلس
الوزراء (قناة السويس) محفظة ١/٢٨ جزء اول . وهو كتيب مطبوع في المطبعة
الاسرية بمصر ١٣٢٨ - ١٩١٠ م .

Gorst/Grey, 16-4-1910, op. cit.

٤٢٦

أسباب طلب المد :

(أ) صيغة العقد يفهم منها أن الحكومة هي التي تعرض على الشركة مد الامتياز لأن الشركة هي التي تطلب ذلك وهذا يتنافى مع ما جاء بمذكرة المستشار المالي وبمذكرة الحكومة من أن الشركة هي العارضة للمشروع وهي التي طلبت مد الامتياز (٣).

(ب) رأت اللجنة أن أسباب طلب مد الامتياز أن شركة قناة السويس رأت حاجتها إلى توسيع وتعزيز القناة لتسهيل المرور للسفن الضخمة التي تم بناؤها في السنوات الأخيرة والمحتمل بناؤها في المستقبل ، وهذه الأعمال تحتاج إلى قروض إذا وزعت أقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز أثرت على الأرباح الموزعة سنويًا على المساهمين ، بخلاف لو قسطت تلك القروض على ١٠٠ سنة ، فلن يكون لها تأثير محسوس على أرباح الأسهم ، لذلك سعت الشركة لمد أجل الامتياز بصفد :

- ١ - الاستفادة من تائج أعمال تحسين القناة .
- ٢ - الاستفادة من تقسيط القروض على ٩٩ سنة بدلاً من ٥٩ سنة .
- ٣ - الاستفادة من ارتفاع أسعار أسهمها أكثر مما وصلت إليه لطول مدة الارتفاع .
- ٤ - أرادت الشركة استئجار الاتفاق الودي (١٩٠٤) والذي لا تضمن الشركة بقاوه طويلاً ، لتحقيق أمانيتها خاصة بعد أن خفت لحمة الاحتجاجات التي كانت تقوم من جانب ملاك السفن ضد الشركة .

(٣) روتشين ، المسألة المصرية من ٢٢٧.

٥ - ارتفعت قيمة الأسهم بعد اثارة موضوع مد الامتياز من ٤٧٥٠ فرنكا (سبتمبر ١٩٠٩) الى ٤٩٩٥ فرنكا في (أكتوبر ١٩٠٩) بعد أن زاع خبر مشروع المد^(٣) .

العملية الحسابية للمشروع :

كذلك ناقشت اللجنة المشروع من الجانب المالي ، وبحثت عما إذا كانت الملايين الأربعية التي ستأخذها الحكومة من شركة قناة السويس والشخص التي تعهدت بتخصيصها للحكومة من ١٩٢٠ الى سنة ١٩٦٨ تك足 نصف أرباح القناة من ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٨ أم لا ؟ حتى لا يوجد محل للتبني .

وتبيّن للجنة خطأ التقديرات التي بني عليها بول هارفي حسابه، فقد قدر حساباته على دخل القناة في عام ١٩٠٩ ، وبالدراسة استدلّت اللجنة على الغبن الفاحش الذي يتحمله ضراره الجيل المستقبلي من غير فائدة للجيل الحاضر ورأىت اللجنة أن المشروع صفقة خاسرة من الناحية المالية ولا يجوز المخاطرة بأموال الأمة في التعاقد^(٤) .

ولقد ثبت في العصر الحديث تضاعف إيرادات قناة السويس عاماً بعد عام فلقد تجاوزت إيرادات قناة السويس المليار دولار عام ١٩٨٧^(٥) .

الاعتبارات التي يبررون بها المشروع :

برر هاف طلب مد الامتياز بعدة مخاوف وخطر تهدّد مصر في مستقبل قناتها بعد أن تؤول إليها نوجزها في النقاط الخمس الآتية :

(٣) المرجع السابق من ص ٢٨٢ - ٢٨٤ .

(٤) راجع بالتفصيل الدراسة المالية العلمية التي قام بها أعضاء اللجنة :

دوتشتين ، ص من ٢٨٤ - ٣٩٢ .

(٥) بلغت جملة إيرادات قناة السويس في العام المالي ١٩٨٧ ١١٤٣ مليون دولار .

١ - تخفيض الرسوم لخمسة فرنكات عن الطن الواحد بناء على تعهد من الشركة .

٢ - تعمد الشركة تخفيض تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها انفاسا يضر بمصلحة الحكومة اذا لم تتفق الحكومة معها من الان .

٣ - منافسة قناة مانا لقناة السويس.

٤ - ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات
نقص من أهمية قناة السويس .

٥- احتمال ان تطالب الدول الحكومة المصرية اذا عادت القناة لها - بتخفيض الرسوم تخفيضاً كبيراً أو طلب جمل المرور في القناة مجاناً (٣٤) *

وأقامت اللجنة بدراسة هذه النقاط وفندتها بإندا ، وتبيّن لها بالدراسة العلمية أن هذه المخاوف وهمية وسبق تهديد الشركة به فبحثته من سنتين وظهر لها فيه ما ظهر للجنة الآن من سوء تقدير وغضن وخداع^(٣٥) .

وجاء في نهاية تقرير اللجنة انه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبنا فاحشا على مصر قدرته اللجنة بنحو ٤٠٠٠ ر.م ١٣٠ جنية أصلا وفائدة وأذ فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها أنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتي:

١) انه لا يوجد مطلقاً غير في التعاقد عليها .

^{٤٤} ونافق القلعة محفظة ١/١٨ ج ١، وروشتن ص ٣٩٣.

(٢٥) وأعاجب بالتفصيل تقرير اللجنة المشكلة لنظر مشروع مد امتياز شركة القناة الى هيئة الجمعية العمومية في ذاتلق القنة (ونائبة مجلس الوزراء عن قناته قناة السويس) محدثة ١/١٨٩ ج ١ وقد نشر روتوشين في كتابه ، المسألة الصرافية نفس التقرير من ص ٣٧٥ - ٤١٥ .

(ب) أن يستعمل المقابل في أعمال مثمرة توسيع هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلة وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط كفالة فلية . « أما والغبن في الصفة فاحش ، والحكومة لم تسمح إلى الآن باعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأى قطعى في تدبير شؤونها المالية والداخلية البختة خصوصا وأن العقد حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيح ، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه وغير مقبول .

« فبناء على هذه الأسباب ، قررت اللجنة بالاجماع رفض هذا المشروع ، وللجمعية الرأى الأخير » (٣) .

هذا وقد تقدم صابر باشا صبرى بدراسة رياضية لمشروع مد الامتياز وهى عبارة عن كتب باللغة الفرنسية قدمت الدراسة للمعهد المصرى باعتبار صابر باشا صبرى عضوا فيه (٤) .

عرض التقرير على الجمعية العمومية وسير المناقشات :

دخل المشروع في رحلته الأخيرة في جلسة ١٤ أبريل عندما اجتمعت الجمعية العمومية لمناقشة تقرير اللجنة . وتولى اسماعيل (باشا) سرى شرح المرايا التي تعود على البلاد من الأموال التي تدفعها الشركة وقام سعد زغلول بالدفاع عن المشروع أمام الجمعية في الجلستين اللتين عقدتهما في ٤ و ١٧ أبريل ١٩١٠ ، وقد هرع جمهور كبير من الشبان وأدباء الأمة إلى المجلس لسماع المناقشة ،

(٣٦) المرجع السابق .

(٣٧) محفوظة ٩ ج ٢ دوسيه ١/٢٨ وناف القلمة - قناة السويس - والكتب .

بعنوان :

Une Equation sur le Canal Maritime De Suez etude algebrique sur le projet de prolongation de la concession du Canal Maritime de Suez.
Par S.E. Saber Pache Sabry.

« لأن خطيباً كسعده يلذ سماعه ولو في مشروع لا تريده الأمة » كما ذكرت صحيفة الأهرام (٣٨) وخطب سعد زغلول ساعتين متتاليتين، والاسماع قيد ارادته والقلوب رهن اشارته (٣٩) قال سعد بعد أن بسط للجمعية المناقشة التي تعود على البلاد من مد الامتياز :

« أنا كنا نعارض المشروع حتى اقتتنا بنفعه فقبلناه ، ونحن نلقى بمسئوليته عليكم ، وقال أنا محام عن هذا المشروع فإنه لا يوجد مشروع درس تمام الدرس وبعث بحثاً دقيقاً مثل مشروع القناة . ولقد أديت وزملائي واجبنا نحو الأمة » ٠

ورد عليه اسماعيل أباظة باشا - عضو الجمعية بقوله - « أن من يريد أن يتناقش ويخطئ، أعمال اللجنة فيجب عليه إلا يرتكن إلى قوة الخطابة وزخرف القول بل يبين بالدليل أن حساب اللجنة خطأ » (٤٠) ٠

وقال سعد : « اتنا لا نريد أن تتنازل عن القناة أبداً ولكن نريد أن تؤجرها مدة أخرى . ان أربعين عاماً ليست شيئاً كبيراً في تاريخ أعياد الأمم » ٠

واستمرت المناقشة بين سعد زغلول والأعضاء الذين طلبوا رفض المشروع . وأخذت الأصوات وأعلن رئيس مجلس « انتهاء المذاكرة » بالأغلبية فخرج سعد زغلول من الجلسة واقتصر رئيس الجمعية العموميةأخذ الأصوات صوتاً صوتاً ، فأخذ الكاتب ينادي الأعضاء باسمائهم فقالوا جميعاً بالرفض ، وقال سعد مكرم (أفندي)

٣٨- الأهرام ١٦ أبريل ١٩١٠ .

٣٩- الأهرام ١٦ أبريل ١٩١٠ .

(٤٠) راجع موقف سعد زغلول بالنسبة لشكلة مد الامتياز ص ١٤٦ - ١٥٣ من

البحث .

رمضان لا رفض واحد . ولم يوافق على المشروع الا عضو واحد هو مرقص سميكة بك الذى وافق على قبول المشروع بعد ادخال تعديل عليه (١) .

ابتهاج الجماهير بقرار الجمعية العمومية :

قامت المظاهرات الوطنية عقب صدور قرار الجمعية العمومية ، وهنأ الخطباء بعضهم بعضا ، وأخذ الهاتف يتتردد في القاهرة بسقوط الاستبداد وحياة الاستقلال وسقوط روزفلت الذى كان يزور مصر في تلك الأيام (٢) .

وعلى أحد الكتاب الأمريكيين على رفض الجمعية العمومية لمد الامتياز بقوله :

« .. انه يقدم مثلا نموذجا لحدود سلطة البريطانيين في مصر وقذاك . وقد تشجع كثير من المصريين وتوقعوا أن يلى ذلك الدستور ، ثم أنسحاب جيش الاحتلال البريطاني . ولكن الواقع أن هذين الهدفين الرئيسيين عند الوطنيين لم يتحققا » (٣) .

وعقب رفض المشروع بعث جورست بتقرير لادوارد جرای (وزير الخارجية) يرجع فيه رفض المشروع للشعور المصري المعادى لإنجلترا (٤) .

وأكد جورست في تقريره ، ان رفض الجمعية العمومية يوضح

(١) الرافى ، محمد فريد من ١٨٦ .

(٢) الاهرام ٨ ابريل ١٩١٠ . وقد صرخ روزفلت في خطبه في مصر معارضًا

حركة المطالبة بالدستور في مصر وجاءت خطبة تأييداً لسياسة الاستثمار فثارت سخط الرأى العام . داجع الراوى ، محمد فريد من ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) آونر جود شمس ، الحزب الوطنى من ٢٠٣ .

«Was due to an acute manifestation of the Anglophobia...»

Gorest/Grey, Cairo, April 16, 1910. F.O. 423/44. No. 55. P.R.O.

بجلاء عدم استفادة المصريين من ادارة شئون بلادهم ، وأضاف أنه كان واضحًا أن الجمعية العمومية كانت تحت ضغط الموقف المعادي الذي وقته الصحافة القومية والتي ظهر فيها مدى تطرف الكتاب^(٤٥) .

كما وصف جورست في رسالته المظاهرات الشعبية ومظاهرات الطلبة التي استقبلت الناً خارج الجمعية العمومية وهنافها ضد الاحتلال البريطاني^(٤٦) .

ملحق الوثائق

| رقم الوثيقة | ملخص محتوياتها |
|-------------|---|
| ١ | مشروع اتفاقية مد امتياز شركة القناة . |
| ٢ | اجابة نظارة المسانية على تقرير اللجنة . |
| ٣ | (وثائق وزارة الخارجية البريطانية) المفاوضات السرية بين مدير شركة قناة السويس والحكومة المصرية في القاهرة لمد الامتياز . |
| ٤ | تقرير عن سير المفاوضات بين الحكومة المصرية (هارف) ومدير عام الشركة (بويني) لمناقشة بنود الاتفاقية . |
| ٥ | دارنبرج (رئيس الشركة) يعتزم عرض المشروع رسميا على الحكومة البريطانية . |
| ٦ | رسالة الأعضاء الانجليز في مجلس ادارة الشركة لجرياني عن رحلة دارنبرج للقاهرة في شتاء ١٩٠٨ و مفاوضاته السرية مع الحكومة المصرية لمد امتياز الشركة . |
| ٧ | برقية من الصدر الأعظم للخديو يطلب منه ضرورة استشارة السلطان العثماني في مد الامتياز . |

- ٨ برقية من جورست لجري اى بالموافقة على الاعلان في مجلس العوم البريطانى بأن اتفاقية مد الامتياز ستعرض على الجمعية العمومية .
- ٩ جrai يسأل ، هل ستعرض اتفاقية مد الامتياز على مجلس شورى القوانين ؟
- ١٠ تعليقات جrai على بعض بنود الاتفاقية .
- ١١ جورست ينالش بعض بنود الاتفاقية .
- ١٢ الشركة توافق على تخفيض الرسوم اعتبارا من أول يناير عام ١٩١١ تشجيعا للحكومة البريطانية على مد الامتياز .
- ١٣ مجلس ادارة شركة قناة السويس يرفض اقتراحات مجلس النظار المصرى .
- ١٤ شروط انجلترا للموافقة على اتفاقية مد الامتياز .
- ١٥ اقتراح بند في الاتفاقية يتيح للحكومة المصرية حق الغاء الاتفاقية مقابل تعويض مادي .
- ١٦ رسالة مترنيخ لجري اى يوضح موقف المانيا من مشكلة مد الامتياز .
- ١٧ تقرير من جورست لجري اى عن رفض الجمعية العمومية لمد الامتياز .
- ١٨ نص مشروع مد الامتياز ودراسة تحليلية له (وثائق رئاسة مجلس الوزراء البريطاني) .
- ١٩ تقرير مرفوع لرئاسة مجلس الوزراء البريطاني عن مد الامتياز مرقا به رأي وزارة التجارة (وثائق رئاسة مجلس الوزراء) .

(الوثيقة رقم ١)

دار الوثائق القومية بالقلعة

محافظ مجلس الوزراء (قناة السويس)

محفظة ٩ دوسيه رقم ١/٢٨ ج ١

« مشروع اتفاق »

المادة الأولى :

امتياز شركة قناة السويس (الذي كان ميعاد انتهائه في ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ اذا لم تتفق الحكومة المصرية والشركة على اطالة مده) قد صار امتداده الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ .

المادة الثانية :

تكون قسمة صاف الایراد أو الأرباح السنوية باعتبار خمسين في المائة للحكومة المصرية وخمسين في المائة للشركة في المدة التي تبتدئ من أول يناير ١٩٦٠ وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وذلك بمراعاة الشروط الآتية :

أولاً - اذا انقضى صاف الایراد أو الأرباح السنوية في سنة من السنتين عن مائة مليون فرنك فتمتاز الشركة بأخذ خمسين مليون فرنك وتأخذ الحكومة المصرية ما تبقى من هذا المبلغ .

ثانياً - اذا حدث في احدى السنتين ان كان صاف الایراد أو الأرباح السنوية معادلاً لخمسين مليون فرنك او ناقصاً عن هذا المبلغ فيكون كامل هذا الایراد الصاف أو الأرباح حقاً للشركة . ومقاسمة الحكومة المصرية للشركة في الأرباح تقتضي على الحكومة بأن تتجاوز من أول يناير ١٩٦٩ عن الخمسة عشر في المائة المقررة لها بمقتضى المادة ٦٣ من نظامنا في الشركة .

المادة الثالثة :

في مقابل امتداد أجل الامتياز تعهد الشركة بأن تدفع للحكومة المصرية في القاهرة مبلغ أربعة ملايين جنيه مصرى (١٠٣٥٦٩٤٠٠٠) فرنكاً على أربعة أقساط متساوية القيمة في ١٥ ديسمبر ١٩١٠ و ١٥ ديسمبر ١٩١١ و ١٥ ديسمبر ١٩١٢ و ١٥ ديسمبر ١٩١٣ .

المادة الرابعة :

وي زيادة على ذلك تعهد الشركة بأن تدفع من أول ١٩٢١ للحكومة المصرية حصة من صاف الارادات والأرباح على النسب الآتية :

٤٪ من ١٩٢١ إلى ١٩٣٠

٦٪ من ١٩٣١ إلى ١٩٤٠

٨٪ من ١٩٤١ إلى ١٩٥٠

١٠٪ ما ١٩٥١ إلى ١٩٦٠

١٢٪ من ١٩٦١ إلى ١٩٦٨

ويكون تقدير حصة الحكومة في الأرباح حسب القواعد المتبعة في تقدير ربح المساهمين بدون أى تميز ويكون دفعها إليها في ذات ذات المواعيد المحددة لدفع ربح المساهمين .

أما الشركة المدنية المتقدمة لغاية ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ باذ ١٥٪ التي كانت من حق الحكومة بمقتضى المادة الثامنة عشر من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير ١٨٥٦ فلا تكون ملزمة بشيء مما تتحمله شركة القنال المنصوص عليه في المادة الثالثة الآفقة الذكر وفي هذه المادة .

المادة الخامسة :

عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لأجل تقدير حصة الحكومة في الأرباح على مقتضى المادة الثانية من هذا الاتفاق لا يدخل في هذا الحساب الا فائدة واستهلاك القروض التي تعقد بعد ١٩١٥ لاستعمالها في أعمال تحسين حالة القناة والموانئ الموصلة اليه التي يشرع فيها ابتداء ١٩١١ ويشترط أن يكون توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل هذه القروض .

ويكون تقدير حصة الحكومة حسب القواعد المتبعة في تقدير نصيب المساهمين من الأرباح ما لم تدع الحال لتطبيق اقييد المدونة في الفقرة السالفة الذكر ويكون دفعها على كل حال في ذات المواعيد المحددة لذلك .

المادة السادسة :

حساب الخمسين في المائة التي تخصل الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز يكون عن الباقي من رأس المال الشركة بعد رجوع القناة الى الحكومة طبقا للشروط المدونة في عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير ١٨٥٦ .

المادة السابعة :

تعترف الشركة بلزم وجود نائبين عن الحكومة المصرية في مجلس ادارتها من ابتداء ١٩٦٩ نظرا لأهمية حصة الحكومة في أرباح القناة . وعلى ذلك قد تقرر من الآن أن يكون للحكومة المصرية بناء على طلبها ٣ اعضاء على الأكثر تتتخذه هى ويقدمهم مجلس الادارة وتعيينهم الجمعية العمومية حسب القواعد المتبعة .

المادة الثامنة :

بناء على طلب الشركة تتکلف الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز بدفع المعاشات والاعانات ومرتبات التقاعد التي يقتضيها تنفيذا للوائح المتبعة الان الخاصة بالمستخدمين ورؤساء البوغاز والعمال وقد سلمت الشركة الحكومة صورة من هذه اللوائح .

المادة التاسعة :

تعهد الشركة بأن تجري في المستقبل على نفقتها أعمال الحفظ والصيانة والتحسينات التي تراها لازمة لجعل مداخل القناة من جهة السويس في حالة مرضية وتقبل أيضاً أن تتكلف بنفقات أعمال التطهير التي تباشرها الحكومة المصرية في ميناء السويس لعميق المسر الموصل للقناة بشرط أن لا تتجاوز هذه النفقات ٩٠٠٠ جم (٢٣٣٣٠٧٠ جم فرنكا) .

المادة العاشرة :

قد صار الاتفاق على أن جميع العقود والاتفاقات التي أبرمت قبل الآن بين الحكومة والشركة تعتبر نصوصها المتعلقة بمدة الامتياز أو نهايته سواء كانت هذه النصوص تشير إلى ذلك صريحاً أو ضمناً كأنها منطبقه على مدة الامتياز أو نهايته حسب امتداده في الاتفاق الحالى .

المادة العاشرة عشر :

لا يعتبر هذا الاتفاق نهائياً ولا يكون نافذ المفعول الا بعد مصادقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة .

(الوثيقة رقم ٢)

دار الوثائق القومية بالقلعة

محافظ مجلس الوزراء « عن قناة السويس »

محافظة ٩ ج ٢/٢٨

« اجابة نظارة المالية على تقرير اللجنة »

في نوفمبر ١٩٥٨ طلب الممثلون للشركة من الحكومة أن تقيدهم
عما إذا كانت مستعدة للموافقة على امتداد امتياز القناة وما هي
الشروط التي ترضاه فكانت الحكومة حينئذ في حل منه رفض النظر
في هذه المسألة أو الدخول مع هؤلاء المتذمرين في البحث عن أماكن
عقد الاتفاق على شروط توافق الطرفين .

وبعد المفاخرات الطويلة معهم تمكّن المستشار المالي من عرض
المشروع على مجلس النظار ليبحث فيه ويتضمن المشروع (في نظر
المستشار المالي) مصلحة القطر في ظل الامتداد المطلوب فأقر
مجلس النظار مبدئياً على جوهر المشروع ولكنه رأى من الضروري
دخول بعض التعديلات عليه ، فهذا المشروع بعد تعديله على هذا
المتوال هو عبارة عن الجواب الذي ينوي المجلس اعطاءه لمثلثي
الشركة لأجل احاطتهم علمًا بالشروط التي يقبل بموجها منح مد
الامتياز .

وحينئذ فهو الذي عرضت عليه الشركة هذا الطلب وهو الذي
يجيئها ويفرض عليها شروطاً ولكن بالطبع ليس ٠٠٠٠

أما ما أعلنه البرنس دارنبرج (رئيس شركة قناة السويس)
بأنه « يخشى أن مجلس الادارة لا يوافق على المشروع » نظراً
للتعديلات التي أدخلها عليه مجلس النظار وأقر على اعتمادها بأكمالها

فذلك إنما يدل على أن الحكومة قد توصلتحقيقة إلى نهاية الحد الأقصى من المزايا التي يمكن طلبها من الشركة ظهر الامتداد :

١ - أن أرباب السفن وتجار العالم كلما رأوا اقتراب اليوم الذي سيسمح لهم بالأمل في حرية المرور بالقناة يزدادون معارضة في تجديد امتياز يكون من شأنه إبقاء رسوم المرور الباهظة على عوائقهم وهو هو مشروع الامتداد قد دفعهم إلى الاعتراض وخصوصاً من أرباب السفن الألمان والإنجليز .

٢ - كلما قرب أجل الامتياز كانت الشركة أقل استعداداً لطلب الامتداد والرضا في نظره بالشروط الأكثر موافقة . إذ كل اتفاق يراد عقده بين الشركة وبين الحكومة يجب أن يكون مبنياً بالضرورة على مقارنة المزايا التي ينالها كل من الطرفين من الربح المركب . ومن المعلوم أن معدل الربح المركب يختلف اختلافاً كبيراً بحسب مدته الزمنية .

ومثال ذلك أن القسط السنوي الذي يتجمد مع أرباحه سنة ١٩٦٨ ويكون مبدئه سنة ١٩١٠ ونهايته سنة ١٩٦٨ يفرق بمقدار ٣٪ عنه فيما لو تأجلت بداية سريانه مدة عشر سنوات أي إلى أول سنة ١٩١١ .

وإذا تأجل حلول هذا القسط إلى ما بعد ذلك بعشرين سنة أي لسنة ١٩٣١ فمقدار النقص في قيمته المتجمدة يكون ٥٠٪ وهكذا فإن الشركة لكي تحصل على هذه المزايا بعينها بعد مرور ٢٠ سنة ستضطر لدفع مبالغ موازية للضعف وليس في وسعها الاتقاد على هذا العمل إلا بالزام المساهمين بضحايا لا يرضون بتحملها .

CONFIDENTIAL.

(الوثيقة رقم ٣)

**FURTHER CORRESPONDENCE RESPECTING THE
SUEZ CANAL.**

In continuation of Confidential Paper No. 9500
(4899)

No. 1.

Sir E. Gorst to Sir Edward Grey. — (Received February 6.)
(No. 6. Commercial. Confidential).

Cairo, January 27, 1909.

Sir,

I HAVE the honour to report that during the past month confidential negotiations have been proceeding between the Egyptian Government and the Suez Canal Company on the subject of the extension of the latter's Concession. These negotiations have now arrived at the point when the two parties have been able to agree provisionally upon certain general conditions which would form the basis of a new arrangement. These conditions are as follows :

1. The Concession of the Suez Canal Company to be prolonged forty years from 1968, which is the date when the existing Convention comes an end. This will allow the Company to continue in existence for 100 years from the present time.
2. During the further period of forty years the profits of the undertaking to be equally divided between the Egyptian Government and the Company.

3. As it is impossible to foresee to-day what the annual profits may be in 1968, and as neither the Egyptian Government nor the Suez Canal Company desire to embark on a transaction of such magnitude on a speculative basis, the amount due for the extension of the Concession to be fixed in 1970 on the basis of the average profits for the five preceding years, namely, 1965 to 1970. The price required of the Company will be the equivalent of an annuity for forty years of half the average profits thus ascertained.

4. The Suez Canal Company to pay to the Egyptian Government a lump sum of £ 3,200,000, the payment being spread over four years from 1910.

5. The Company to give the Government a share in the profits from 1911 onwards. The share from 1911 to the end of 1920 to be 2 per cent., rising to 4 per cent. in 1961.

6. The payments prescribed by the two preceding paragraphs to be considered as payments on account of the price which will ultimately be fixed for the extension of the Concession, and a definite account to be established in 1970 of the sums so paid, with compound interest. If the total amount thus ascertained is less than the price fixed in accordance with the conditions of paragraph 3, the Company to pay to the Government (in addition to the 50 per cent. of the profits) an equivalent annuity spread over the remaining forty years of the Concession. If, on the contrary, the sums already paid by the Company exceed the price, the corresponding annuity to be deducted from the Government's share of the profits.

7. The present tariff for ships using the Canal to be reduced on the 1st January, 1910, by 50 centimes, and subsequently to undergo successive reductions of 50 centimes.

(1697)

٢

(الوثيقة رقم ٤)

24 ✓

(30936)

No. 26

*Mr. Anstruther to Sir Edward Grey. — (Received August 15.)
Whitchurch House, Whitchurch, Aylesbury,
August 15, 1909.*

Sir.

THE enclosed memorandum summarises, the points that I put before Sir Charles Hardinge on my calling on him on the 6th instant, and may be of service. As the official directors are to be received by Sir G. Murray to-morrow (16th), I am sending a copy to the Treasury direct.

Your, & c.

H. T. ANSTRUTHER.

Inclosure in No. 26.

*Memorandum by Mr. Anstruther.
Suez Canal Negotiations*

(Confidential).

DW AS a complement to my note of the 2nd March last, I have to report that the official directors of the Suez Canal Company were asked to attend at the office in Paris on the 2nd instant in order to be made aware of the state of the negotiations between the Canal Company and the Government of Egypt.

The situation arising out of the more recent correspondence between M. Bonnet, general manager of the Company, and M. Harvey, representing the Egyptian Government, is this

The principles of articles 1, 2, 3, and 4 of the provisional agreement of February remain, namely :

1. The prolongation of the concession from 1968 to 2008

2. The equal division of the net profits of the undertaking between the Canal Company and the Egyptian Government, during the period of the extended concession, subject to conditions to be laid down in substitution for article 5 of the provisional agreement.

3. The advance by the Canal Company of a capital sum by way of loan to the Egyptian Government, in four equal instalments each at a year's interval. (This sum is in certain events to be raised from £ E. 3,200,000 — about 83,000,000 fr. — to a sum of 100,000,000 fr.).

4. The participation by the Egyptian Government in the net profits of the undertaking, dating from the period of the new convention, and based upon a progressive scale of percentage, rising from 2 per cent. to 12 per cent. at intervals of ten years.

(In the event above indicated (3) the suppression of the first stage of this scale would be the compensation for the increase of the principal of the loan).

The most important modification brought to our notice was the suppression of article 5 of the provisional agreement, and the substitution for it of a guarantee by the Egyptian Government of the charge for the annuity of the loan, before taking any share in the profits of the canal. This annuity is to be of the minimum of 50,000,000 frs., representing the value, capitalised at 3.5 per cent C.I., and repayable during the extended period, of the sums advanced by the Canal Company to the Egyptian Government. The annuity is to become a «cumulative first charge» on the net revenues of the canal in favour of the shareholders of the Canal Company, and conversely the moiety of the net profits to which the Egyptian Government becomes entitled under the convention is to be a

المراسلات
cumulative second charge» on the net revenues of the undertaking during the currency of the extended period.

(The formula by which effect is to be given to this arrangement is not yet drafted. — H.T.A.).

25

Scope, Range

For several reasons, the parties to the negotiations have thought it better to withdraw the question of the détaxes in the tariff of the canal from the purview of this convention. At the same time, the managers of the Suez Canal do not in the least degree withdraw from the position that they took up at the commencement of the pourparlers.

In the letter of His Majesty's Treasury of the 17th March, the proposed systematic reduction of the rates was urged as one reason for which His Majesty's Government should be advised to without consent to the draft agreement entered into by the Government of Egypt.

The rate of the tariff does not directly concern the finances of the Government of Egypt, and it would appear to be more politic not to utilise this question as a makeweight in securing the consent of His Majesty's Government to the new convention.

Besides this, the Canal Company is legally advised that the Société Civile — a syndicate that has become the assignee of the proportion of the profits of the canal originally allotted to the Khedive — has no title to become a party to the proposed convention, and therefore it would resent any bargain bearing upon the rate of the charges which would appear to prejudice or to compromise in advance its share in the profits of the company. The omission from the formal agreement of the undertaking to reduce the dues as soon as the profits permit need not retard the avowed policy of the council in this respect.

H. T. ANSTRUTHER.

9, Little College Street, Westminster,

August 14, 1909.

Memorandum by Sir G.H. Murray respecting the proposed extension of the Suez Canal Company's Concession.

THE concession held by the Suez Canal Company expires in November 1968, and has therefore rather more than fifty-nine years to run. At that date the whole concern falls into the hands of the Egyptian Government. Being in want of ready money, that Government would like to anticipate a portion of the profits to which it will be entitled after 1968; and the proposal now before us is that the concession should be extended for forty years, and that the Government should sell to the Company a half share in the profits of the undertaking during that period.

The price would be paid in in the following form :

The Company to advance to the Government :

1. A sum of 4,000,000l. in equal annual instalments spread over the next four years (1910 — 1913); and

2. A proportion of the profits of the undertaking during the years from 1921 to 1968, namely :

4 per cent. from 1921 to 1930.

6 per cent. from 1931 to 1940.

8 per cent. from 1941 to 1950..

10 per cent. from 1951 to 1960. ✓

12 per cent. from 1961 to 1968.

The sums so paid over are to be accumulated at 3.5 per cent. compound interest, and treated as an advance by the Company to be repaid out of the future profits of the concern by an annuity spread over the forty years of the extended concession.

During this period the Company and the Government will

each be entitled to a half share in the profits; but the annuity to the Company will be secured by a cumulative first charge on the aggregate profits (before division) to the extent of 2,000,000l. a-year. The Government will then take a cumulative second charge for its half share.

It is, of course, impossible to form any useful estimate of the total sum which will be due by the Egyptian Government to the Company in 1968, because it must depend on the profits realised by the Canal during the next sixty years. ✓

(1679)

H

(الوثيقة رقم ٥)

27

(33243)

No. 29.

Sir H. Austin Lee to Mr. McKinnon Wood. —

(Received September 4.)

Paris, September 2, 1909.

Dear Mr. McKinnon Wood,

IT will interest you to know that at the meeting of the Managing Committee of the Suez Canal Company this morning Prince d'Arenberg said that it was his intention, at the meeting of the Board on Monday, to submit formally to them the question of the extension of the Canal concession, and ask for authority to lay the matter officially before His Majesty's Government. The Prince added that he had reason to believe that the Foreign Office were favourably disposed to the scheme, and that he hoped that at the recent meeting at the Treasury the officials of that department had been shown that the proposals, as modified, would be beneficial to the shareholders. As I understand that the Treasury does not view the scheme with favour, and considers the proposed terms onerous to the shareholders, I thought it advisable, in order to prevent any misunderstanding, to say that I had no information as to the view held by the Foreign Office, but that it was a matter that primarily concerned the Treasury, as representing the financial interests of His Majesty's Government, who was the principal shareholder. I added that it was possible that the Board of Trade also might have to be consulted in the matter.

Yours very truly,
H. AUSTIN LEE.

(الوثيقة رقم ٦)

(34774)

No. 30.

British Suez Canal Directors to Sir Edward Grey.

(Received September 17.)

(No. 14. Commercial.)

Paris, September 11, 1909.

Sir,

WE have the honour to inform you that the president of the Suez Canal Company took the opportunity of his visit to Egypt last winter to enter into unofficial negotiations with the officials of the Egyptian Government with a view to the prolongation for forty years of the concession first granted to the company in 1854, which will expire in 1968.

At the meeting of the council, held on the 6th instant, Prince d'Arenberg gave an account of the conversations that had taken place at Cairo, and submitted the question formally to the council. He stated that before coming to a decision on the matter it would be advisable to ascertain the views of His Majesty's Government, as the largest shareholder, with regard to the terms which had been agreed on between the enclosed copy of the report of the proceedings at the council, which comprises a statement made by the secretary-general of the company giving the terms of the proposed agreement between the Egyptian Government and the company.

Prince d'Arenberg added that he hoped to be in a position to ask the council, at its next meeting on the 4th October, to come to a decision on the principle of such an agreement, and we await your instructions with regard to our action, as the representatives of His Majesty's Government, when the question comes up for discussion.

We have, &c.

H. AUSTIN LEE.

H.T. ANSTRUTHER.

W.E. GARSTIN.

١٠٠

(الوثيقة رقم ٧)

57

(40381)

No. 45.

Sir E. Gorst to Sir Edward Grey. —

(Received November 2.)

(No. 34.)

Cairo, November 2, 1909.

(Telegraphic.) P.

THE Grand Vizier has sent to His Highness the Khedive a telegram, in which he enquires as to the proposal to extend the Suez Canal concession, and implies that in the arrangement Turkey ought to be consulted. *عزم* *عزم*

In the reply which is being sent it is stated that negotiations are now proceeding between the company and the Egyptian Government on the subject, and it is pointed out that the contract of the 22nd February, 1866, which was made between the company and the Government, and was formally sanctioned by a firman, provides for the prolongation of the concession.

(الوثيقة رقم ٨)

(40495)

No. 46.

Sir E. Gorst to Sir Edward Grey. — (Received November 3.)

Cairo, November 3, 1909.

(No. 5. Commercial.)

(Telegraphic.) P.

EXTENSION of Suez Canal concession.

In reply to your telegram No. 7, Commercial, of this morning. There is no objection to announcing in the House of Commons that question will be submitted to General Assembly.

(الوثيقة رقم ٩)

(40665)

No. 47.

Sir Edward Grey to Sir E. Gorst.

Foreign Office, November 4, 1909

(No. 8 Commercial.)

(Telegraphic.) P.

I HAVE received enquiries as to whether the proposed extension of the Suez Canal concession will be submitted to the Legislative Council for consideration. Is it held that the necessity for this course will be superseded by the submission to the General Assembly ?

(الوثيقة رقم ١٠)

(40666)

No. 48.

Sir Edward Grey to Sir E. Gorst.

(No. 9 Commercial.)

(Telegraphic.) P.

SUEZ Canal concession.

It appears to me that under article 4 of the proposed convention all inducement will be removed from the management of the Suez Canal Company to augment profits, so long as these stand between 50,000,000 fr. and 100,000,000 fr., as has been the case in all recent years.

The fact that there will be no incentive for the management to economise will be most detrimental to Egypt's chance of deriving the full advantage which should otherwise accrue to it.

Have you given this point your consideration ?

The interest of Egypt would, I thank, by very much more effectively secured by some arrangement by which the interest of the company in increasing profits would be kept alive.

(الوثيقة رقم ١١)

60

(40874)

No. 53.

Sir E. Gorst to Sir Edward Grey — (Received November 6.)
Cairo, November 6, 1909.

(No. 7. Commercial.)

(Telegraphic.) P.

EXTENSION of Suez Canal concession.

The objections pointed out in your telegram No. 9, Commercial, certainly apply to article 2. Both the Financial Adviser and I fully realised them at the time when the proposal was brought forward. No such stipulation appeared in the original scheme, and it was with the utmost reluctance that we accepted it, chiefly because the British non-official directors were very strongly in favour of it. In order to minimise the danger of a diversity of interests between the company and the Government, the former had agreed, with that object in view, to include in an exchange of letters certain precautionary stipulations. It appeared, moreover, and, indeed, still appears to us, that the contingency is most improbable in which guarantee would come into operation. Strong exception has, however, been taken here to the point raised in your telegram, and the General Assembly will probably refuse to accept the scheme unless some other arrangement can be found. It has therefore been decided by the Council of Ministers, in agreement with the Financial Adviser, to inform the company that, unless the stipulation of a guaranteed minimum receipt for the company during the extended period is dropped, they will be unable to recommend the arrangement to the General Assembly.

The question is now under consideration of the compensation to be offered in return. It will probably take the form

of prolonging the period of extension for a few years. While the financial effect on Egypt of such an arrangement would be probably less favourable than the proposal of a guarantee, it is free from the serious objections to which you draw my attention; moreover, the absolute solidarity of the interests of the two parties are thereby secured.

(الوثيقة رقم ١٢)

No. 54.

(41040)

Prince d'Arenberg o Sir Edward Grey. —

(Received November 8.)

Paris, le 6 November, 1909.

(Privé.)

M. le Ministre,

J'AI l'honneur de vous confirmer les déclarations relatives aux détaxes, faites par M. Maxime Bertrand, secrétaire général adjoint de la Compagnie du Canal de Suez. Ces déclarations sont les suivantes :

Le Conseil d'Administration de la Compagnie du Canal de Suez proposera à l'assemblée générale du mois de juin 1910 de décider :

1. Qu'une détaxe de 50 centimes sera faite à compter du 1er. janvier, 1911.

2. Que le tarif sera ensuite abaissé par fractions non inférieures à 50 centimes et remené à 6 fr. une année après celle au cours de laquelle le tonnage aura atteint 19,000,000 t'e tonnes nettes.

3. Que le tarif sera ramené à 5 fr. une année après celle au cours de laquelle le tonnage aura atteint 22,600,000 tonnes nettes.

Mais il doit être bien entendu qu'aucune publicité d'aucune sorte ne sera donnée aux formules ci-dessus avant que la compagnie ait pu les faire connaître elle-même à ses actionnaires.

(الوثيقة رقم ١٣)

Veuillez, &c.

Le Président du Conseil d'Administration,
PRINCE AUGUSTE D'ARENBERG.

61

(41117)

No. 55.

British Suez Canal Directors to Sir Edward Grey. —

(Received November 8.)

Paris, November 8, 1909.

(Telegraphic.) En clair.

SUEZ CANAL. At the meeting of the council to-day it was unanimously decided that it was impossible to accept the proposals of the Egyptian Council of Ministers, and that the negotiations for the convention must in consequence be postponed definitely.

(الوثيقة رقم ١٤)

(40874)

No. 56.

Sir Edward Grey to Sir E. Gorst.

Foreign Office, November 8, 1909.

(No. 10. Commercial.)

(Telegraphic.) P.

SUEZ Canal concession.

Following is for your personal information only :

We have, with some reluctance, resolved to give instructions to the British official directors to vote with the other members of the board for the proposed extension of the Suez Canal concession, provided we receive satisfactory assurances that the rates on shipping will be reduced. But it is also the desire of His Majesty's Government to regain some influence

in filling up vacancies which occur amongst the British non-official directors. Present non-official directors have, however, opposed us on this point, and I should therefore wish you not to make any concession with the special object of meeting their views.

It is not my desire that the Egyptian Government should be used as a lever to stort concessions for ourselves from the Suez Canal Board; but, on the other hand, it must be made quite clear that the Egyptian Government make good terms for Egypt, and that they are not prepared to accept any scheme as a result of pressure having been brought to bear on them. We have entirely set aside the objections raised by the Treasury, and our actions, in so far as they concern the Suez Canal Board, have been solely directed with a view to obtaining good terms for British shipping as regards future representation and rates. We shall raise no objections to any alteration of the scheme, provided they are consistent with these objects.

(الوثيقة رقم ١٥)

No. 57.

(40874)

Sir Edward Grey to Sir E. Gorst.

Foreign Office, November 8, 1909.

(No. 11. Commercial.)

(Telegraphic.) P.

SUEZ Canal concession. My telegram No. 10, Commercial, of to-day's date.

Do you consider that it would be desirable to include in any revised draft of convention a stipulation which the Egyptian Government would reserve the right to redeem the concession at any time on payment by them of a capital sum, the amount being based on the average realised profits of, say, the previous ten years ?

This would be subject to the decision of an arbitral tribunal in case disagreement.

(الوثيقة رقم ١٦)

No. 19.

(9436)

Count Metternich to Sir Edward Grey. —

(Received March 12.)

German Embassy, London, March 10, 1910.

(Translation.)

Your Excellency.

NEGOTIATIONS for the prolongation of the concession of the Suez Canal Company are at present in progress between the Egyptian Government and the company. The draft agreement, which is now being submitted to the Assemblée générale, has for its object the extension of concession for a further term of forty years until the year 2008, and the maintenance of all the rights and obligations of the company. On the other hand, the company will grant to the Egyptian Government, for the period which will elapse until the expiration of the old concession, the right of participation in the net profits to the extent of from 4 to 12 per cent rising, however, ultimately to 50 per cent. It will further pay to the Egyptian Government immediately after the conclusion of the agreement, beginning with the year 1910, a sum of £ E. 4,000,000 in four annual instalments.

The German Government do not feel themselves called upon to go into the much discussed question which arises out of the proposed extension of the concession as to whether the realisation of this scheme is to be welcomed from a political or an economical standpoint. They also consider that may abstain from an examination of the question as to whether the present may be held to be the right moment for taking the proposed step. In the course of years the Administration of the Canal Company have — on this point the German shipping interests are at one — earned the full confidence of all those

circles which have an interest in the development of the canal as one of the great highways of commerce. There is therefore no ground for doubting that the Administration will continue to do justice in future to their manifold duties.

If the extension of the concession is carried into effect we shall have to fall in with the new arrangement.

Seeing, however, the company will have to undertake heavy financial obligations in prolonging the concession, there can be no doubt that the company will modify the commercial provision which have hitherto prevailed with a view to obtaining increasing revenues, and will have to undertake a revision of the principles which have guided the apportionment of their revenues in order to effect the payment of the new burdens which it will now have to bear. If the shareholders are to remain in the unrestricted enjoyment of their former dividends for the duration of the present concession, it is to be foreseen that the canal dues will of necessity be raised, or at all events that they will not, as might have been expected in the normal course of things, be gradually reduced. On the other hand, there is the danger that the revenues will not, as has hitherto been the practice of the Canal Administration, be devoted in the main to the improvement of the canal. From this point of view, the extension of the Suez Canal concession in the form and conditions now proposed must give rise to certain objections.

The Suez Canal Company is, it is true, primarily a joint stock company, and, as such, must be regarded from the economic and legal standpoint as a purely private concern. It is free in its decisions, and justified in considering — indeed, is obliged to consider — the interests of its shareholders in the first instance. To judge of its duties and functions from this limited point of view, however, would be to form a wrong opinion of the true character of the undertaking. As an international highway of commerce the canal has become in a certain sense a common possession of all nations interested in the world's trade. As a result, it has become in many respects an object for international agreements. There is, however,

another question which has an international character, namely, that relating to the production of the means for enabling the canal to be gradually developed into a waterway of the first rank and to be maintained at that level. In regard to this question two different groups of interests are opposed to one another — the share-and bondholders on the one side, who have furnished the capital of the company and have put further means at its disposal to enable the undertaking to be carried on, and the commercial and shipping circles on the other side, who, through using the canal and paying the heavy canal dues, render possible the payment of interest and the amortisation of the capital, and the improvement of the canal. When it is considered that, on a capital of about 500,000,000 fr., receipts amounting from 6,000,000 fr. to, finally, 120,000,000 fr. a year have been paid during the last forty years, it cannot be denied that, if the first group of interests is mainly responsible for the construction of the canal, its further development and the continued maintenance of the receipts must primarily be ascribed to the second group. In its services for the company the latter group has year by year further gone beyond the standard set by the payment of interest and the amortisation of capital, and has thus taken an independent and steadily growing share in the development of the undertaking. In any case, commercial and shipping circles represent the most powerful factor in the further development of the undertaking, and, with the increase of traffic, this will become more and more the case.

In view of this mutual independence of interests, it is perfectly comprehensible and justifiable that commercial and shipping circles should not limit themselves to the rôle of passive onlookers at the present proceedings, but that they should, as the bearers of the whole burden of the interest on the interest on the capital, endeavour to exert to exert an active influence on the consideration of the question of the dues, and that they should in any case desire to see their interests protected. These considerations have led the shipping trade in Germany and in the other maritime States, and in particular in Great Britain, to submit to a careful examination

the proposed extension of the Suez Canal concession, with special reference to the canal dues. From this examination it has become evident that there exists a practically unanimous desire for a settlement of the question of dues. Everywhere the opinion prevailed that a reduction of the dues was essential, and that in future the tariff should be arranged in such a way as to take into consideration the rightful interests of shipping.

That the dues question cannot merely be settled by the Canal Administration itself according to the conditions set forth in the concession is shown by the history of the canal. The Powers interested in the matter have repeatedly taken diplomatic steps in order to arrive at a satisfactory settlement of a question which so closely interests the whole world. In particular was this the case at the international conference at Constantinople in the year 1873, when resolutions were passed respecting the system of measurement on which the levy of dues by Administration is founded, and precise regulations were drawn up regarding the amount of the dues — regulations which the company subsequently accepted. The London meeting of 1883, the final decisions of which were sanctioned by the British Government, is deserving of mention in this connection. The most important regulations of general interest which resulted from these decisions was that under which the Canal Administration should, as soon as they had attained a profit of 25 per cent., devote all surplus net profits to the reduction of the canal dues, until they had been reduced to 5 fr. per ton.

There is some doubts as to whether the Canal Administration, in fixing the dues during the last few years, have acted according to these regulations. As far as is known the British Government, at the request of their shipping trade, approached the Canal Company direct with reference to this very point.

In so far as Germany's special interest in the question of the Suez Canal dues is concerned, it is only necessary to refer to the extent to which German shipping.

(الوثيقة رقم ١٧)

No. 55

Sir E. Gorst to Sir Edward Grey. — (Received April 23.)
(No. 31. Commercial).

Sir,

Cairo, April 16, 1910.

IN my despatch No. 24, Commercial, of the 27th March, I had the honour to inform you that the committee of the General Assembly had presented their report on the proposal for the extension of the Suez Canal concession, and that the time had arrived when the question would be considered by the full body of the assembly. The actual discussion did not begin until the 4th April, and the project was summarily disposed of on the 7th April by its rejection by an unanimous vote. For all practical purposes two sittings only were devoted by the assembly to the consideration of the question upon which the delegates had been specially summoned to give their opinion.

H An account of the proceedings which led to the adverse vote not only shows that the rejection of the scheme was due to an acute manifestation of xenophobia, but throws valuable light on the present capacity of the Egyptian to take any useful part in the management of the affairs of their country.

It became evident at an early stage that the General Assembly would be inspired in its view of the canal scheme by the hostile attitude of the Nationalist press, and its most prominent members substantially identified themselves at this juncture with the extremists. Previously to the sitting on the 9th February, and before the Egyptian Government were able to explain the reasons in favour of their proposals, a number of members of the assembly met at the house of Mahmoud Suleiman Pasha, one of the vice-presidents, and came to an agreement as to the most certain method of ensuring the rejection of the scheme, namely, by procuring its reference to

a committee of nineteen, of whom fifteen were chosen for their known hostility to the project. A resolution for the appointment of a committee to report on the Government scheme was accordingly moved in the assembly, the actual composition of the committee being included in the resolution, so as to prevent a choice being made in the ordinary way, which might have resulted in the election of a really representative committee. This motion was carried. Thereupon the four members of moderate views included among the committee, realising the falseness and difficulty of their position, refused to serve. The committee, thus modified, henceforward dominated the assembly itself, which ceased to take any independent part in the proceedings.

The committee's report, which took more than a month to prepare, was forwarded, with the official reply to it, in my despatch No. 29, Commercial, of the 7th instant. Both these documents were printed and circulated to the members, and a discussion of the whole question took place on the 4th April. The Prime Minister then explained the attitude of the Government and their reasons for consulting the assembly on the subject. He recapitulated the history of the project, and stated his opinion that it would be found to be in the interests of the country. After expressing a hope that the Ministerial reply to the observations of the committee would be conscientiously considered, he announced that, though the assembly had merely a consultative voice, the Government, as an exceptional measure, did not intend to proceed with the scheme without their approval, and that consequently the responsibility would lie on the assembly if an adverse vote were given.

The Minister of Justice, Saad Zagloul Pasha, subsequently addressed the members in a long speech, refuting one by one the arguments contained in the committee's report, and urging the acceptance of the extension of the concession as a financial measure of advantage to Egypt, which should be treated on its own merits, and not confused with purely political issues and aspirations. The Minister of Public Works, Ismail Sirry Pasha, followed, and explained at length the purposes, con-

nected with the development of the country, for which the sums to be derived from the arrangement were to be employed. On behalf of the assembly two prominent members, Abaza Pasha and Soufani Bey, replied to the Ministers, thaking them for the concession involved in their promise to make the assembly's vote decisive, but from the outset strongly opposing the measure itself. The debate was then adjourned.

There is reason to believe that at this point the Ministers' speeches had some effect on the less partisan elements of the General Assembly, but in the interval of three days, before proceeding were resumed, on the 7th instant, the prevailing the upper hand. At the second sitting, Abaza Pasha again condemned the Government proposals, and another extremist then rose to announce that a counter reply had been prepared to the Government's criticism of the committee's report. This reply, he moved, should be read, and an immediate vote taken on the main issue. The document — a mere reiteration of the former report of the committee, concluding with a vigorously-worded exhortation for the rejection of the scheme — was accordingly read and received with shouts of applause.

The closure of the discussion and exclusion of the Ministers from any chance of influencing the result was a prearranged monoeuvre, and, as appeared later, this further reply of the committee, which took an hour to read, had not even been presented to the President of the assembly previously to the sitting. Saad Zagloul Pasha attempted, on behalf of the Government, to protest against an immediate vote, but he was met with a chorus of interruption, led by Abaza Pasha, and after a scene of confusion and uproar, the rejection of the Canal scheme was decided upon, only one vote that of the coptic member, Morcos Simaika Bey, being recorded in favour of the project. A demonstration had been prepared outside the building, and a crowd of students cheered the result with cries of hostility to British rule, which plainly showed that the anglophobe character of the attitude of assembly was generally recognised.

Two days later the General Assembly was formally dissolved, the sitting providing an opportunity for another speech by Abaza Pasha, in which he again thanked the Ministry for their attitude in accepting the verdict of the assembly, and made it quite clear that this was interpreted by himself and his friends as the prelude to a constitutional régime.

I have, &c.

ELDON GORST.

(الوثيقة رقم ١٨)

CONFIDENTIAL

THE SUEZ CANAL COMPANY'S CONCESSION.

THE concession held by the Suez Canal Company expires in November 1968, and has therefore rather more than fifty-nine years to run. At that date the whole concern falls into the hands of the Egyptian Government. Being in want of ready money, that Government would like to anticipate a portion of the profits to which it will be entitled after 1968; and the proposal now before us is that the concession should be extended for forty years, and that the Government should sell to the Company a half share in the profits of the undertaking during that period.

The price would be paid in the following form :

The Company to advance to the Government :

1. A sum of 4,000,000/, in equal annual instalments spread over the next four years (1910 — 1913); and

2. A proportion of the profits of the undertaking during the years from 1921 to 1968, namely :

4 per cent. from 1921 to 1930.

6 per cent. from 1931 to 1940.

8 per cent. from 1941 to 1950.

10 per cent. from 1951 to 1960.

12 per cent. from 1961 to 1968.

The sums so paid over are to be accumulated at 3.5 per cent. compound interest, and treated as an advance by the Company to be repaid out of the future profits of the concern by an annuity spread over the forty years of the extended concession.

During this period the Company and the Government will each be entitled to a half share in the profits; but the annuity to the Company will be secured by a cumulative first charge on the aggregate profits (before division) to the extent of 2,000,000l. a-year. The Government will then take a cumulative second charge for its half share.

It is, of course, impossible to form any useful estimate of the total sum which will be due by the Egyptian Government to the Company in 1968, because it must depend on the profits realised by the Canal during the next sixty years.

On the assumption, however, that the dividend remains stationary, the total amount of the advances accumulated at 3.5 per cent. will be about 50,000,000l., and the annuity required to repay this sum in forty years would be about 2,310,000l. In order, therefore, that the Company may secure anything beyond the bare repayment of its advances, the profits must exceed 4,620,000l. They are at present about 2,800,000l. If they increased progressively during the next sixty years, the Company's advances, and the annuity to repay them, would also increase.

The course of events most favourable to the Company would be that the profits should decrease or remain stationary down to 1968 and should then expand.

(836)

If, however, they expanded from 1921 to 1968 and then began to fall off, the Company would be involved in a heavy loss.

It will be observed that the sole inducement to the Company to enter into this arrangement is the prospect of largely increased profits during the period of the extended concession. But even assuming a continuous increase in the annual profits for the whole period from the present time until 2008 of 1 per cent. per annum, and also assuming that no new capital expenditure is incurred — and these assumptions are really mutually exclusive — the Company would not obtain a penny beyond the bare annuity necessary to repay the actual advances until 1987.

As regards the rate of interest allowed (3.5 per cent.), it is to be observed that the security is not that of the Egyptian Government, but merely that of the net profits of the Canal from 1968 to 2008. If there are no profits, the Government is not responsible.

Even in the case of an ordinarily secure undertaking few investors would care to look up their money in a speculation which could only be realised in from 60 to 100 years' time, unless the return was likely to be more than 3.5 per cent. There is still less inducement to do so in such an undertaking as the Suez Canal, the profits of which are peculiarly liable to be affected by physical, economic, and political changes. In sixty years' time there may be no canal at all; or ships may have ceased to use it; or ships themselves may have become obsolete and be replaced by cargo-carrying aeroplanes.

It must also be borne in mind that as the dues are more likely to be diminished than increased noconsiderable growth of net revenue can be expected without further capital outlay for the purpose of enlarging the Canal and other necessary works. The interest upon and sinking fund for such additional capital would have priority over the charge for repayment of the proposed advances.

If the shareholders in the Canal wish to look so far into the future as the closing years of this century, they had better roll up a Sinking Fund for themselves in sound 3.5 per cent securities instead of investing their surplus profits in a loan to the Egyptian Government, on a rather speculative security,

and with rather a remote chance of recovering anything beyond their actual advances.

The present value of the Suez Canal capital is about 67,500,000l., and the annuity necessary to replace this sum in fifty-nine years would, at 3.5 per cent., be 357,000l. In the case of the shares held by the British Government, the operation would involve setting aside about 155,000l. per annum out of our present annual dividend of 1,058,000l.

I do not know what considerations of policy (either towards the Egyptian Government or the Canal Company) may demand; but as a purely financial transaction the proposal seems to me to have nothing to commend it; and I think The British directors should be instructed to oppose it.

(I.H.M.)

August 27, 1909.

PRINTED AT THE FOREIGN OFFICE BY J.W. HARRISON. 30/8/1909

Printed for the use of the Cabinet, September 14, 1909

CONFIDENTIAL

MEMORANDUM

SIR GEORGE MURRAY has circulated a memorandum on the Suez Canal Company's concession.

There is a political as well as a financial aspect of the question. We are trustees for Egypt, and as such I am bound to instruct our representative in Egypt to facilitate as much as he can the efforts of the Egyptian Government to make the best possible bargain for Egypt with the Suez Canal Company. The Treasury, it may be urged, is on the other hand bound to instruct the British directors on the board of the Suez Canal Company to oppose any arrangement which is regarded on financial grounds as prejudicial to the British Government as a shareholder.

After reading Sir George Murray's memorandum, it seems to me probable that these two interests, that of the Egyptian

Government and that of the British Government, may conflict; and the result may be that we oppose on the board of the company that which we support in Egypt. I should certainly not urge that the British directors on the board should be instructed not only to support an arrangement which was disapproved by the Treasury, but to force it upon their colleagues on the board and the other shareholders of the company. The press the interests of Egypt to this extent would be unreasonable. But if the majority of the directors and of the shareholders of the canal company are likely to be favourable to an arrangement which is also desired by the Egyptian Government, then I think reasons of policy ought to be considered before the British directors on the board are definitely instructed to oppose such an arrangement.

Sir George Murray seems to be opposed to any arrangement between the Suez Canal Company and the Egyptian Government. He thinks it better that the British Government should secure itself against all contingencies by means of a sinking fund.

I do not dispute his contention that, for one great shareholder in the position of the British Government, this may be the best course, both theoretically and practically. But, whatever it may be in theory, it does not necessarily follow that it is practically the best course for a large number of individual shareholders, whose interests the Suez Canal board have also to consider.

Before, therefore, a decision is come to, I would suggest that Sir George Murray's memorandum be communicated to the British directors on the Suez Canal board, and that they should be asked to prepare a memorandum of their own, representing what they believe to be the prevailing view on the board of the general interests of the ordinary shareholders in the Suez Canal Company.

Foreign Office, September 13, 1909.

(الوثيقة رقم ۱۹)

(This Document is the Property of His Britannic Majesty's
Government.)

Printed for the use of the Cabinet. October 26, 1909.

CONFIDENTIAL.

SUEZ CANAL

THE opening of a waterway between the continents of Asia and Africa should have conferred immense advantages upon the commerce of the world. By far the larger part of these advantages have, however, been retained by the monopolists who undertook the original construction. The dues charged upon the shipping using the Canal are out of all proportion to the service rendered either in original construction or subsequent maintenance and improvement. Nearly forty years after the opening of the Canal to traffic, the world's shipping is denied the facility and easement which it should long ago have derived from the waterway, and a dividend of 28 per cent, is secured by the monopolists whose concession has still fifty-nine years to run. The persisting endeavour of the Canal administration is to avoid a reduction of dues; and I have reason to believe that unnecessary and even wasteful expenditure upon management is resorted to for this purpose.

2. The fact that the British Government is a shareholder in this monopoly to the extent of seven-sixteenths does not alter the character of the transaction — though it might lead us to judge it more indulgently if revenue were our only interest in the Canal. But there are two great interests quite apart from consideration of abstract justice, either of which, in my judgment, outweighs the mere collection of a few hundred thousand pounds more revenue one way or the other by a highly questionable process : First, cheap and easy communication with the Australasian Colonies, and, secondly, the general interests of British shipping, and, consequently, of British trade. Both these interests are seriously and unfairly

injured by the prevalence of the existing high dues. Over 60 per cent. of the shipping which uses the Canal is British, and, consequently, the undue revenues which the Treasury receives from the Suez Canal shares may be said to take the form of a special tax, more than half of which is diverted into the hands of foreigners or private persons, upon British shipping and British trade with the East. As we obtain only seven-sixteenths of a revenue derived from 60 per cent. of our own shipping, it follows that nine-sixteenths of the levy goes elsewhere, or, in other words, that a larger sum than the total receipts of the Treasury is taken wholly from British shipping. We are therefore living on our own tail in respect of all revenue derived from the Suez Canal monopoly. French shareholders, no doubt, are in a more favourable position, since they are enabled to levy a toll on the Canal shipping of the world, of which French shipping constitutes only 6 per cent. This aspect will be aggravated when the new proposed concession is in force, for half the profits are to go to Egypt, and we shall receive only seven-sixteenths of the remaining half, or less than one-quarter, although 60 per cent. of the whole will be raised on British shipping. It is submitted, on these and general grounds, that there can be few more vicious ways of collecting revenue than by keeping the Suez Canal dues above their proper proportion to service rendered.

3. The monopoly holding the Canal has already enjoyed nearly forty years of immense prosperity, during which they have received their original capital back many times over, and they are at this moment paying a dividend of 28 per cent.; their concession, on these terms, has still nearly sixty years to run. They now come forward and ask for a further concession from the Egyptian Government which will secure them in the abuse of the monopoly until the year 2008. I cannot think that this is by itself a just proposal.

4. It is not my purpose here to examine the arrangement from the Egyptian point of view. I presume the new concession is a true, actual, and real equivalent of the advances in money and in profits payable in the intermediate period.

whether the immediate need of money is so imperious as to compel the sacrifice, of such valuable reversions, and the alienation of 2 millions a-year for a period of forty years is, however, a question difficult and invidious for any Government to settle, most of all for external authority to settle on behalf of a State in tutelage. I observe that the market esteems the immediate advantage to the monopoly accruing from the proposed new Egyptian concession as substaintial.

5. But in the interests of the trade and shipping of the world, and more especially of British trade and shipping which so greatly preponderate, the freeing of the waterway — apart from *bond fide* maintenance expenses — must be the goal. The complaints of British shipping against the excessive dues are not, in the opinion of this department, fully or fairly represented by the London Committee. The Agents-General for Australia and High Commissioner for New Zealand have again and again protested on behalf of their Governments against the existing scales. The extension of the monopoly for a further period of forty years unaccompanied by any reduction in dues will raise an outcry from those colonies, as well as from the shipping trades.

6. If the new arrangement is to go through, an immediate and progressive reduction in dues ought certainly to be effected. I dare say such an article would not be germane to an agreement between Egypt and the company. But it is essential that it should be embodied in a simultaneous agreement, if the main and prevailing interests of Great Britain, and that larger general interest of which our national interests have so often formed a part, are to be safeguarded.

7. On general grounds it would be better for the Canal to revert as speedily as possible into the hands of a weak military State, which would be allowed, by international pressure, to exact only a moderate toll for the upkeep of the waterway; and were we able so to conduct the administration of Egypt as to avoid the sacrifice of her reversionary interests, we should ourselves be in an excellent position, whether as the

greatest shipper or the controlling power in Egypt, to make an equitable settlement on the expiry of the present concession. I am therefore inclined to view with regret the necessity, if necessity there be, of obtaining a loan for Egypt by extending the duration of the concession. That is, however, outside this argument.

8. I append a copy of a Board of Trade letter upon the reduction of dues, and also a note by Sir Walter Hcwell and a Secret letter of Sir John Stokes upon the subject of the under-representation and inadequate voting power possessed by Great Britsin in return for her immense holding, which it would seem convenient to consider also at the present time.

W.S.C.

October 25, 1909.

Enclosure 1.

(Confidential).

Marine Department, 7, Whitehall Gardens,

London, March 5, 1909.

Sir,

WITH reference to your letter of the 3rd instant and previous correspondence respecting the proposed extension of the Suez Canal concession, I am directed by the Board of Trade to state, for the information of Secretary Sir E. Grey, that the two points in the negotiations which specially concern this dejartment are the question of the proper representation of British interests on the Conseil d'Administration of the Suez Canal Company and the method of providing for a reduction of the transit dues charged on vessels passing through the Canal.

With regard to the first point, the Board are glad to find that it is proposed to provide for three representatives of the Egyptian Government to have seats on the Conseil d'Administration from 1969, but they they desire me to suggest, for Sir

E. Grey's consideration, whether, in connection with the grant of this extension of the concession, the present is not an opportune moment for endeavouring to obtain for His Majesty's Government that adequate representation on the Conseil d'Administration that properly belongs to the holders of so large a share in the property.

As regards the proposed reduction in the transit dues, the Board are of opinion that an effort should be made to obtain a reduction of 75 centimes not later than the 1st January, 1910, and that, as proposed in the draft agreement forwarded with your letter of the 2nd instant, the further decreases of 50 centimes should be made at regular intervals, say three years, and not dependent on an increase in the volume of tonnage passing through the Canal unless a definite date is fixed (say a period of ten or twelve years hence, as mentioned in Mr. Anstruther's letter of the 2nd March) by which transit dues must be reduced to 5 fr. in any case.

The Board also desire me to state that, whatever method of reduction is finally adopted, they are strongly of opinion that the minimum of 5 fr. should in no case be regarded as an irreducible minimum, but that provision should be made for further reductions if the general prosperity of the company should warrant such decreases in transit dues.

I am to add that the Board have regarded the information contained in your communication as strictly confidential, and have not therefore placed themselves in communication with representatives of the shipping interest to ascertain the views of those shipowners who allege that they are not represented by the present London Committee of the Suez Canal Company; but if Sir E. Grey considers that the views of these shipowners ought to be clearly ascertained before a final decision on this question is arrived at, the Board will at once communicate with representative shipowners on the subject.

I have, &c.

H. LLEWELLYN SMITH-

Enclosure 2.

Suez Canal Company.

(1.) Directorate.

THE original statutes of the company provide for a Conseil d'Administration of thirty-two members representing the principal nationalities interested. The members (or directors) have to be elected at the general meeting of the shareholders, and their terms of service is limited to eight years, each member to hold 100 shares.

At present the British Government are represented by three directors, for which qualifying shares (300) were bought in 1876.

British shipping interests are further represented by seven British directors, who find their own qualification. These seven are supposed to represent the interest of the largest customers of the Canal, and in no way the interests of the British Government.

Hence the Government who owns nearly half the shares is only represented by three directors out of 32, and their voting power is not proportionate to their interests in the concern.

Under present conditions so far as actual influence in the shareholders' meeting is concerned, the *legal* voting power seems to be :

The three official directors represent 176,902 shares, and it follows that the other 29 directors represent 223,098 shares — an extraordinary state of representation.

(2.) — Voting Powers.

By the statutes of the Suez Canal Company 25 shares entitle to 1 vote, but one shareholder cannot give more than 10 votes, whether as shareholder or proxy holder.

The British Government hold 176,602 shares. The three Government directors hold 100 shares each over and above this. A member of the embassy in Paris attends general meetings of *shareholders* as representing the 176,602 shares, and he has 10 votes.

The Government directors have 4 each, but the company distribute the proxies they hold amongst the board of directors, and thus it happens that the Government directors have 10 votes each, say total British Government votes equal 40 under most favourable conditions.

To obtain increased voting power it would be necessary to distribute the 176,602 shares in blocks of 250 shares, which would give each holder 10 votes. We should get say 700 holders and 7,000 votes. The capital of the company is in 400,000 shares, equal 16,000 votes, but this number would be greatly reduced if there are many holders of more than 250 shares.

This is, of course, dealing solely with the Government interest. Some of the shareholders are British. There are, for instance, the seven commercial directors,

«مصادر الكتاب»

أولاً - الوثائق غير المنشورة :

١ - وثائق باللغة العربية :

دار الوثائق القومية بالقلعة ، محافظ مجلس الوزراء عن قناة السويس . وعدها ١١ محفظة وقد نقلت من مجلس الوزراء الى دار الوثائق القومية بالقلعة عام ١٩٧٥ . (من ٣١ ديسمبر ١٨٨١ حتى ٥ يوليو ١٩١٩)

والمحفظة رقم ١٨٩ ج ١ ، ج ٢ عن مشروع مد امتياز قناة السويس وتقاريرلجنة المشكّلة بالجمعية العمومية لنظر المشروع ورد الحكومة عليه ومسودات المشروع والمذكورة .

٢ - وثائق باللغات الأجنبية :

Public Record Office. London

1. Foreign Office Papers (Suez Canal) F.O. 371 — 423
2. Cabinet Papers (Suez Canal) cab 37 Volume 100, 101, 115

ثانياً - الوثائق المنشورة :

١ - باللغة العربية :

- بطرس بطرس غالى (دكتور) ، قناة السويس ومشكلاتها

(١٩٥٤ - ١٨٥٧) • الاسكندرية • مطابع البصیر ١٩٥٨ •
 - عبد العزیز الشناوی (دکتور) ، جلال نجیب (دکتور) ،
 وثائق ونصوص فی التاریخ الحدیث والمعاصر • القاهره •
 دار المعرفه • ١٩٥٦ •

٢ - باللغات الأجنبیة :

- Parliamentary Papers presented to both houses of Parliament, by Command of Her Majesty on Egypt's affairs.
- Hansard parliamentary debates

ثالثا - المذكرات الشخصية :

١ - مذكرات غير منشورة :

مذكرات سعد زغلول (كراسات ٧ - ١٨) •

٢ - مذكرات منشورة :

١ - أحمد شفيق ، مذكراتی فی نصف قرن • المجلد الثاني -
 القسم الثاني (١٩٠٣ - ١٩١٤) • القاهرة • ١٩٣٦

٢ - أحمد لطفی السيد ، قصة حیاتی • كتاب الهلال العدد
 ١٣١ فبراير ١٩٦٢ •

٣ - أوراق محمد فرید ، مذكراتی بعد الهجرة (١٩٠٤ -
 ١٩١٤) المجلد الأول • مركز وثائق وتأریخ مصر المعاصرة
 (سلسلة المذكرات الشخصية) • الهيئة المصرية العامة
 للكتاب • ١٩٧٨ •

٤ - محمد على علوة (ذكريات اجتماعية وسياسية) • تحقیق
 أحمد نجیب • وجمال الدین أمین • اشرف وتقديم
 د. عاصم الدسوقي • الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨ •

رابعاً - الموريات :

(اعداد الصحف المصرية الآتية مع الفترة من أكتوبر ١٩٠٩
حتى أبريل ١٩١٠)

اللواء - الأهرام - المقطم - الجريدة - العلم - مصر الفتاة .
المؤيد - جريدة مصر - الوطن .

خامساً - الكتب :

١ - باللغة العربية :

١ - ابراهيم عبده عيسى (دكتور) ، الأهرام . تاريخ مصر
في ٧٥ سنة . دار المعارف ١٩٥١ .

٢ - أحمد أحمد الحنة (دكتور) ، تاريخ مصر الاقتصادي
في القرن التاسع عشر . مكتبة النهضة ١٩٥٧ .

٣ - احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) . تاريخ مصر
السياسي من الاحتلال الى المعاهدة . دار المعارف ١٩٦٦ .

٤ - ارثر جولد شميتس (الابن) ، الحزب الوطني المصري
(مصطفى كامل و محمد فريد) . ترجمة فؤاد دوارة .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ .

٥ - السيد حسين جلال (دكتور) . الصراع الدولي حول
استقلال قناة السويس . (١٨٦٩ - ١٨٨٢) . الهيئة
المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٩ .

٦ - السيد حسين جلال (دكتور) . قناة السويس والطرق
البديلة والمنافسة . (١٨٦٩ - ١٩٨٥) . دار
المعارف ١٩٨٦ .

- ٧ - السيد حسين جلال (دكتور) • السفينة وصناعة النقل
البحري • دار المعارف • ١٩٨٥
- ٨ - بيير رينوفان ، تاريخ القرن العشرين • ترجمة نور الدين
حاطوم •
- ٩ - تيودور روتشتين ، المسألة المصرية (١٨٧٦ - ١٩١٠) •
ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران • لجنة التأليف
والترجمة والنشر • ١٩٣٦
- ١٠ - جمال الدين محمد سعيد (دكتور) ، اقتصاديات مصر •
مكتبة الأنجلو • ١٩٥١
- ١١ - جون ستراوس ، نهاية الاستعمار • سلسلة اخترتنا للك
العدد ١١٥ •
- ١٢ - عباس محمود العقاد • سعد زغلول : سيرة وتحية •
القاهرة ١٩٣٦
- ١٣ - عبد الخالق محمد لاشين : سعد زغلول ودوره في
السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤ • دار المعارف ١٩٧١
- ١٤ - عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد رمز الاخلاص
والتضحيه • مكتبة النهضة • ١٩٦٢
- ١٥ - عبد العزيز رفاعي (دكتور) ، أحمد شفيق المؤرخ •
حياته وأثاره • الدار المصرية للتأليف والنشر • ١٩٦٤
- ١٦ - محسن محمد ، التاريخ السرى لمصر • المكتب المصرى
الحديث بالاسكندرية • ١٩٧٣
- ١٧ - محمد جمال الدين المسرى (دكتور) ، الاحتلال والحركة
الوطنية في أوائل القرن العشرين • بحث منشور بمجلة

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ٢٢ - المجلد (١٩٧٥)

- ١٨ - محمد عبد الرحمن برج (دكتور) ، دراسة في الحركة الوطنية المصرية . وزارة بطرس غالى (١٩٠٨ - ١٩١٠) . مكتبة الأنجلو ١٩٨٠
- ١٩ - مصطفى الحفناوى (دكتور) ، مشكلة قناعة السويس . الجزء الرابع .
- ٢٠ - مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال ازاء الحركة الوطنية . (١٩٠٦ - ١٩١٤) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥
- ٢١ - محمد حسين هيكل (دكتور) ، مذكريات في السياسة المصرية . الجزء الأول . القاهرة .

٢ - باللغات الأجنبية :

١. Alexander, J. The Truth about Egypt. London 1911.
٢. Elgood, Egypt and the Army Oxford 1924.
٣. Gooch, History of Modern Europe. (1978 — 1919). London 1940
٤. Hallberg, Charles. W., The Suez Canal, its history and diplomatic importance .Colombia 1931.
٥. Lord Lloyd. Egypt since Cromer Vol 2. London. 1933.
٦. Richard Shannon. The Crisis of Imperialism (1965 — 1915) London 1976.
٧. Wilson, Arnold, The Suez Canal. Its past present and future. London, 1939.

الفهرس

| الصفحة | |
|-----------------------|---|
| ٨ - ٥ | المقدمة |
| الفصل الأول : | |
| ٤١ - ٩ | حقيقة محاولات مد الامتياز |
| الفصل الثاني : | |
| ٧٥ - ٤٣ | موقف حكومة حزب الاحرار من المشكلة ... |
| الفصل الثالث : | |
| ٩٣ - ٧٧ | موقف شركة قناة السويس والمانيا من المشكلة |
| الفصل الرابع : | |
| ١٢٥ - ٩٥ | موقف الصحافة المصرية والأجنبية من المشكلة |
| الفصل الخامس : | |
| ١٦٤ - ١٢٧ | دور الحركة الوطنية في رفض المشروع ... |
| الفصل السادس : | |
| ١٨٣ - ١٦٥ | مشروع مد الامتياز أمام الجمعية العمومية |
| ٢٢٥ - ١٨٤ | ملحق الكتاب (الوثائق) |
| ٢٣٠ - ٢٢٦ | مصادر الكتاب |

رقم الایداع ١٩٩٠/٧٣٩٥

الترقيم الدولي ٣ — ٢٥٤٢ — ٠١ — I.S.B.N. 977

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

توضح هذه الدراسة خبایا مؤامرة امتیاز شركة قناة السويس بين الشركة وسلطات الاحتلال البريطاني ، ودور الحركة الوطنية في مصر في الوقوف امام مد الامتیاز ومطالبة محمد فريد بتاميم قناة السويس .

وقد اعتقدت هذه الدراسة بصفة اساسية على الوثائق البريطانية غير المنشورة وكذلك وثائق القلعة والصحافة المصرية والأجنبية خلال فترة الدراسة وكذلك على المذكرات الشخصية سواء المنشورة والخاصة بزعماء الحركة الوطنية في مصر .

Biblioteca Alexandrina

0576246

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب